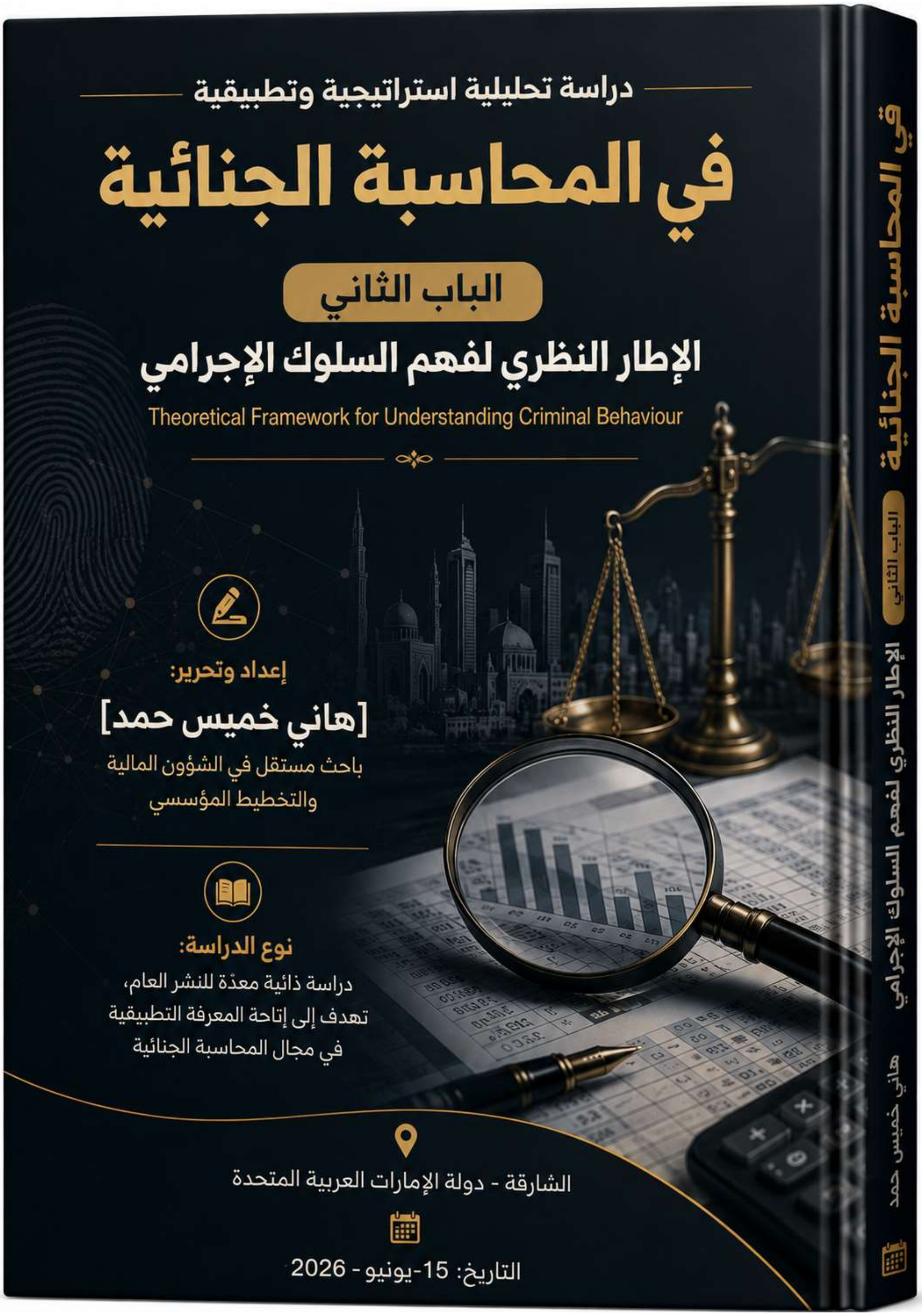

دراسة تحليلية استراتيجية وتطبيقية
في المحاسبة الجنائية
الباب الثاني
الإطار النظري لفهم السلوك الإجرامي
Theoretical Framework for Understanding Criminal Behaviour
إعداد وتحرير:
[هاني خميس حمد]
باحث مستقل في الشؤون المالية
والتخطيط المؤسسي
نوع الدراسة:
دراسة ذاتية معدّة للنشر العام،
تهدف إلى إتاحة المعرفة التطبيقية
في مجال المحاسبة الجنائية
الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة
التاريخ: 15-يونيو - 2026
في المحاسبة الجنائية
الباب الثاني
الإطار النظري لفهم السلوك الإجرامي
هاني خميس حمد

أُعد هذا الباب لأغراض علمية وتعليمية وتثقيفية، ويهدف إلى إتاحة المعرفة التطبيقية في مجال المحاسبة الجنائية وفهم السلوك الإجرامي والاحتيالي. ولا يمثل محتواه استشارة قانونية أو قضائية أو تدقيقية أو مهنية متخصصة، كما لا يجوز الاعتماد عليه منفرداً لاتخاذ أي قرارات قانونية أو تنظيمية أو إدارية دون الرجوع إلى المختصين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

يبذل المؤلف جهداً معقولاً لضمان دقة المعلومات الواردة في هذا الباب وقت إعداده، إلا أنه لا يتحمل أي مسؤولية قانونية أو مهنية أو مالية عن أي خسائر أو أضرار أو نتائج قد تنشأ عن استخدام المعلومات أو الاعتماد عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الطبعة الأولى: 2026

المؤلف: هاني خميس حمد

باحث مستقل في الشؤون المالية والتخطيط المؤسسي

الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة

hanihamad12@gmail.com

النشر الإلكتروني: e-onepress.com

الفهرس

تمهيد

يمثل فهم السلوك الإجرامي والاحتيالي أحد المحاور الأساسية في علم الإجرام والرقابة وفحص الاحتيال، لأن فعالية الوقاية والكشف والمعالجة تعتمد إلى حد كبير على فهم الأسباب والعوامل التي تسهم في نشأة السلوك المنحرف واستمراره. وقد شهد الفكر الإجرامي تطوراً كبيراً عبر العقود، حيث انتقل من التفسيرات التي ركزت على الفرد بوصفه مصدر الجريمة، إلى مقاربات أكثر شمولاً تدرس تأثير البيئة الاجتماعية والتنظيمية والاقتصادية والنفسية في تشكيل السلوك الإجرامي.

ولم يعد الاحتيال يُفسَّر بوصفه مجرد مخالفة مالية أو قراراً فردياً معزولاً، بل باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل في تفسيرها العوامل الفردية والسلوكية والاجتماعية والتنظيمية والثقافية. ومن هنا، أصبح تحليل السلوك الإجرامي يتطلب الاستفادة من عدد كبير من الاتجاهات والنظريات التي تقدم تفسيرات مختلفة ومتكاملة لهذه الظاهرة.

ويهدف هذا الباب إلى استعراض الأسس السلوكية والنظرية التي تساعد على فهم الجريمة والاحتيال، وبيان كيفية توظيفها في تفسير السلوك الاحتيالي داخل المؤسسات والبيئات التنظيمية. كما يوضح الكيفية التي يمكن من خلالها الاستفادة من هذه المقاربات في دعم عمليات فحص الاحتيال والتحقيق والوقاية وإدارة المخاطر.

يعتمد هذا الباب على عدد من النظريات السلوكية والإجرامية والتنظيمية الواردة في الأدبيات العلمية، كما يتضمن مجموعة من المؤشرات والمعادلات والنماذج التحليلية التي قام الباحث بتطويرها لأغراض تفسير وتحليل السلوك الاحتيالي ومخاطر الاحتيال المؤسسي. ولا تمثل هذه المؤشرات والمعادلات نماذج معيارية معتمدة بصيغتها الحالية في الأدبيات العلمية، وإنما تعد أدوات تحليلية تطبيقية مستمدة من المفاهيم والنظريات التي يناقشها هذا الكتاب.

وقد صُممت هذه النماذج بهدف تحويل بعض المفاهيم النظرية إلى أدوات كمية ومؤشرات تفسيرية تساعد في الفهم والتحليل والمقارنة ودعم عمليات التقييم والتحقيق، دون أن تحل محل إجراءات التدقيق الجنائي أو التحقيق النظامي أو التقييم القانوني. كما تفترض هذه النماذج تساوي الأوزان بين المتغيرات لأغراض التبسيط التحليلي ما لم يرد خلاف ذلك، مع إمكانية إعادة معايرتها وفقاً لطبيعة البيئة التنظيمية ونمط المخاطر محل الدراسة وتوافر البيانات المناسبة.

وينقسم هذا الباب إلى فصلين رئيسيين:

الفصل الأول: السلوك تحت المجهر: كيف غيّرت المدرسة السلوكية فهمنا للجريمة والاحتيال؟

الفصل الثاني: نظريات تفسير الجريمة :عرض تحليلي لأبرز النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي والاحتيالي وتطبيقاتها في تفسير الاحتيال المؤسسي.

الفصل الأول: السلوك تحت المجهر

مقدمة

لا يُنظر إلى الاحتيال في الأدبيات الحديثة لفحص الجرائم المالية بوصفه سلوكاً عارضاً أو قراراً منفصلاً عن سياقه، بل باعتباره نتيجة لتفاعل تدريجي بين الدوافع الفردية، والضغوط البيئية، وآليات التعلم السلوكي التي تتشكل داخل السياقات التنظيمية والاجتماعية. ولا يقتصر دور فاحص الاحتيال (Fraud Examiner) على تحديد الفعل الإجرامي أو حصر نتائجه المالية، وإنما يمتد إلى تحليل المتغيرات التي أسهمت في تشكيل السلوك المنحرف وتطوره. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الاتجاهات السلوكية التي ترى أن السلوك الإنساني يتأثر بالخبرات السابقة وبالاستجابات التي يتلقاها الفرد داخل بيئته التنظيمية والاجتماعية. كما تشير بعض الاتجاهات الحديثة إلى أن الامتثال التنظيمي يتأثر بدرجة إدراك الأفراد لعدالة الإجراءات وشرعية السلطة التنظيمية.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا الفصل بعض الاتجاهات السلوكية والتنظيمية التي أسهمت في تطوير فهم أكثر عمقاً للعلاقة بين السلوك الإنساني والامتثال والانحراف داخل المؤسسات، تمهيداً للانتقال إلى النظريات الإجرامية المفسرة للاحتيال في الفصل التالي.

أولاً: التحليل السلوكي كأداة لفهم الاحتيال المؤسسي والوقاية منه

الاحتيال المؤسسي ليس مجرد مخالفة مالية، بل سلوك يتشكل داخل بيئة تنظيمية قد تُنتج الانحراف أو تمنعه، ولذلك فإن فهم السلوك والعدالة والثقافة المؤسسية يصبح جزءاً أساسياً من عمل المحاسبة الجنائية والوقاية من الاحتيال.

تنطلق المقاربات السلوكية في علم الجريمة من افتراض مفاده أن الجريمة تمثل شكلاً من أشكال السلوك الإنساني القابل للتحليل، وأن السلوك الإجرامي يتشكل من خلال التفاعل المستمر بين الفرد والضغوط التنظيمية والاجتماعية المحيطة به. ومن هذا المنطلق، تهتم هذه المقاربات بدراسة العوامل السابقة للفعل والنتائج المترتبة عليه، لفهم الكيفية التي يتطور بها السلوك المنحرف داخل البيئات المؤسسية والاجتماعية. وتنطبق هذه الفرضية على الاحتيال بوصفه أحد أشكال السلوك المنحرف الذي يمكن تحليله وفهم العوامل المؤثرة فيه.

ومن بين أبرز المفاهيم التي طورتها المقاربات السلوكية لتفسير تشكل السلوك واستمراره مفهوم التكييف الإجرائي[1] (Operant Conditioning) ، الذي ركز على العلاقة بين السلوك والنتائج المترتبة عليه،

---

[1] Skinner, B. F. *Science and Human Behavior*. Macmillan, 1953.

وأصبح أحد أكثر النماذج استخداماً في تفسير الامتثال والانحراف داخل البيئات التنظيمية. ويشير بونتا وأندروز في كتابهما The Psychology of Criminal Conduct إلى أن التكييف الإجرائي يوفّر إطاراً تفسيرياً لفهم الكيفية التي قد تُساهم من خلالها البيئات التنظيمية والاجتماعية في تعزيز السلوك الإجرامي، سواء نتيجة غياب العقوبات أو من خلال وجود مكافآت مباشرة أو غير مباشرة ترتبط بالسلوك المنحرف.[2]

ففي كثير من الحالات، لا يبدأ الاحتيال بصورة واسعة أو معقدة، بل يظهر أولاً من خلال تجاوزات صغيرة يصعب ملاحظتها أو لا تُقابل بردع حقيقي، قبل أن يتطور تدريجياً إلى ممارسات أكثر تعقيداً نتيجة ضعف الرقابة أو وجود حوافز تُضعف الالتزام بالضوابط المهنية. وعليه، لا يرتبط الفرق بين الاحتيال المحدود والاحتيال واسع النطاق بحجم الخسارة المالية فقط، بل بطبيعة البيئة التي سمحت للسلوك بالاستمرار والتوسع مع مرور الوقت.

كما يشير رونالد ف. كلارك(Ronald V. Clarke) في دراساته المتعلقة بالوقاية من الجريمة داخل بيئات العمل، إلى أن المؤسسات التي تفتقر إلى الشفافية أو تسمح بوجود ثغرات تنظيمية غير منضبطة تكون أكثر عرضة لظهور السلوك المنحرف مقارنة بالمؤسسات التي تعتمد أنظمة رقابية فعّالة وثقافة قائمة على المساءلة والانضباط.[3]

وعليه، لا يقتصر التحليل السلوكي على تفسير الاحتيال بعد وقوعه، بل يمتد إلى فهم العوامل التنظيمية التي تسهم في إنتاج الانحراف أو الحد منه، بما يجعل فاحص الاحتيال معنياً بدراسة السياق المؤسسي الذي نشأ فيه السلوك الاحتيالي واستمراره. ولهذا، يمتد عمل المحققين وفاحص الاحتيال إلى ما هو أبعد من تتبع المعاملات المالية أو تحديد الفجوات المحاسبية، ليشمل تحليل الأنماط السلوكية والعوامل التنظيمية التي أسهمت في نشوء السلوك الاحتيالي واستمراره داخل المؤسسة.

وانطلاقاً من فهم الاحتيال بوصفه سلوكاً يتشكل من خلال التفاعل بين الفرد وبيئته التنظيمية، يصبح التحليل المرتبط بمخاطر الاحتيال معنيّاً بتفسير عنصرين رئيسين:

1. الدافع (Motive): ويتمثل في العوامل النفسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي جعلت السلوك الاحتيالي ممكناً أو مبرراً من وجهة نظر الفاعل .

2. الفرصة (Opportunity): وتشير إلى الثغرات التنظيمية أو الرقابية التي أتاحت إمكانية تنفيذ السلوك داخل المؤسسة .

ومع ذلك، لا تنحصر العوامل المؤثرة في الاحتيال على الدوافع والفرص التنظيمية، بل تشمل الكيفية التي يدرك بها الأفراد عدالة البيئة المؤسسية التي يعملون فيها أيضاً. فالسلوك الاحتيالي يرتبط بدرجة إدراك

[2] Andrews, D. A., and James Bonta. *The Psychology of Criminal Conduct*. 6th ed., Routledge, 2016.
[3] Clarke, Ronald V. *Situational Crime Prevention: Successful Case Studies*. 2nd ed., Harrow and Heston, 1997.

الأفراد للعلاقة بين الموارد المالية والعدالة التنظيمية، إذ لا يُنظر إلى المال باعتباره بوصفه عاملاً نفسياً واجتماعياً يتصل بالتقدير والمكانة والشعور بالإنصاف وليس مورداً اقتصادياً فقط. كما أن إدراك العدالة أو غيابها قد يؤثر في مستوى الالتزام المهني وفي قابلية الأفراد لتبرير بعض أشكال السلوك المنحرف أو مقاومتها.

ويشير دان أريلي (Dan Ariely) في كتابه The (Honest) Truth About Dishonesty إلى أن احتمالية السلوك غير الأخلاقي تنخفض في البيئات التي يشعر فيها الأفراد بالاحترام والعدالة التنظيمية، بينما ترتفع في البيئات التي يسود فيها التهميش أو الشعور بعدم الإنصاف. ومن ثم، لا يُعد بناء بيئة تنظيمية قائمة على العدالة والثقة مسألة إدارية شكلية، بل يمثل جزءاً من البنية الوقائية لمكافحة الاحتيال، ويتحقق ذلك من خلال تعزيز الثقة التنظيمية، وترسيخ الشعور بالمسؤولية، وبناء ثقافة مؤسسية تدعم الامتثال والانضباط المهني[4]. وبالتالي، لا تصبح الوقاية من الاحتيال مرتبطة بالرقابة والعقوبات وحدها. بل تعتمد على قدرة المؤسسة على بناء بيئة تنظيمية تُضعف مبررات الانحراف وتعزز الامتثال الذاتي والقيم الأخلاقية داخل العمل المؤسسي أيضاً.

ثانياً: الدراسات السلوكية المفسرة للاحتيال المجتمعي

عندما تسمح البيئة المحيطة بتطبيع الانحراف وإعادة إنتاجه داخل الجماعات والشبكات الاجتماعية قد يتحول الاحتيال من فعل فردي إلى ظاهرة اجتماعية.

يقصد بالاحتيال المجتمعي الأفعال الاحتيالية التي تُرتكب داخل أطر جماعية أو شبكات اجتماعية، مثل التحايل على أنظمة الرعاية الاجتماعية، أو استغلال الموارد العامة عبر الإخفاء والتزوير، أو انتشار أنماط الاحتيال الصغيرة في البيئات التي تتراجع فيها فاعلية الضبط الاجتماعي والرقابة المؤسسية. ولا يُنظر إلى هذا النوع من الاحتيال بوصفه مجرد مخالفة قانونية فردية، بل باعتباره سلوكاً يتشكل ويتطور داخل سياقات اجتماعية وتنظيمية قد تسهم في تشجيعه أو الحد منه.

ولهذا، لفهم الاحتيال المجتمعي يتطلب تجاوز التفسير القانوني التقليدي إلى دراسة العوامل السلوكية والاجتماعية التي تؤثر في نشوء السلوك واستمراره، بما يساعد على تطوير استراتيجيات أكثر فاعلية للوقاية منه ومكافحته. ومن بين أبرز الإسهامات السلوكية التي قدمها الاتجاه السلوكي في تفسير العلاقة بين السلوك والامتثال والانحراف، تبرز دراستان كان لهما أثر مهم في فهم السلوك الاحتيالي والوقاية منه.

أولاً: نظرية التكييف الإجرائي عند "سكنر" وتطبيقاتها في تفسير الاحتيال

ثانياً: نماذج الامتثال القانوني وأثرها في بناء بيئة تنظيمية مقاومة للاحتيال

---

[4] Ariely, Dan. *The (Honest) Truth About Dishonesty: How We Lie to Everyone—Especially Ourselves*. HarperCollins, 2012.

أولاً: نظرية التكييف الإجرائي عند "سكنر" وتطبيقاتها في تفسير الاحتيال

لا يُفسَّر الاحتيال بوجود نية إجرامية فقط، بل بالطريقة التي تُشكِّل بها المؤسسة السلوك عبر الحوافز والعقوبات والرقابة والثقافة التنظيمية.

انطلق سكنر في أبحاثه من افتراض مفاده أن السلوك الإنساني يتأثر بالنتائج المترتبة عليه؛ فالسلوك الذي يقترن بنتائج معززة تزداد احتمالية تكراره، بينما تنخفض احتمالية استمراره عندما يرتبط بنتائج عقابية أو غير مرغوبة. وقد شكّل هذا التصور الأساس النظري للتكييف الإجرائي (Operant Conditioning)، الذي يعد من أكثر النظريات السلوكية تأثيراً في تفسير كيفية تشكل السلوك واستمراره أو تعديله.

وقد طوّر سكنر هذا التصور من خلال مجموعة من المبادئ السلوكية التي تفسر الكيفية التي يُكتسب بها السلوك أو يستمر أو يتراجع تبعاً لطبيعة النتائج المترتبة عليه. وتتمثل أبرز هذه المبادئ في التعزيز الإيجابي، والتعزيز السلبي، والعقاب، والانطفاء، وهي الآليات التي تشكل الأساس العملي للتكييف الإجرائي.

أولاً: التعزيز الإيجابي (Positive Reinforcement):

ويتمثل في تقديم مثير إيجابي بعد حدوث سلوك مرغوب فيه بما يزيد احتمالية تكراره مستقبلاً، مثل مكافأة الموظفين الذين يلتزمون بالإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة أو يلتزمون بمعايير الامتثال المهني.

ثانياً: التعزيز السلبي (Negative Reinforcement):

يقوم على إزالة مثير سلبي بعد قيام الفرد بسلوك مرغوب فيه، بما يعزز استمرارية هذا السلوك، مثل تخفيف القيود أو متطلبات الرقابة عن الموظفين الذين يثبتون التزاماً طويل الأمد بالضوابط المهنية.

كما فرّق سكنر بين أنماط العقوبة المستخدمة في تعديل السلوك، والتي تُصنف في الأدبيات السلوكية إلى نوعين رئيسين:

أولاً: العقوبة الإيجابية (Positive Punishment)

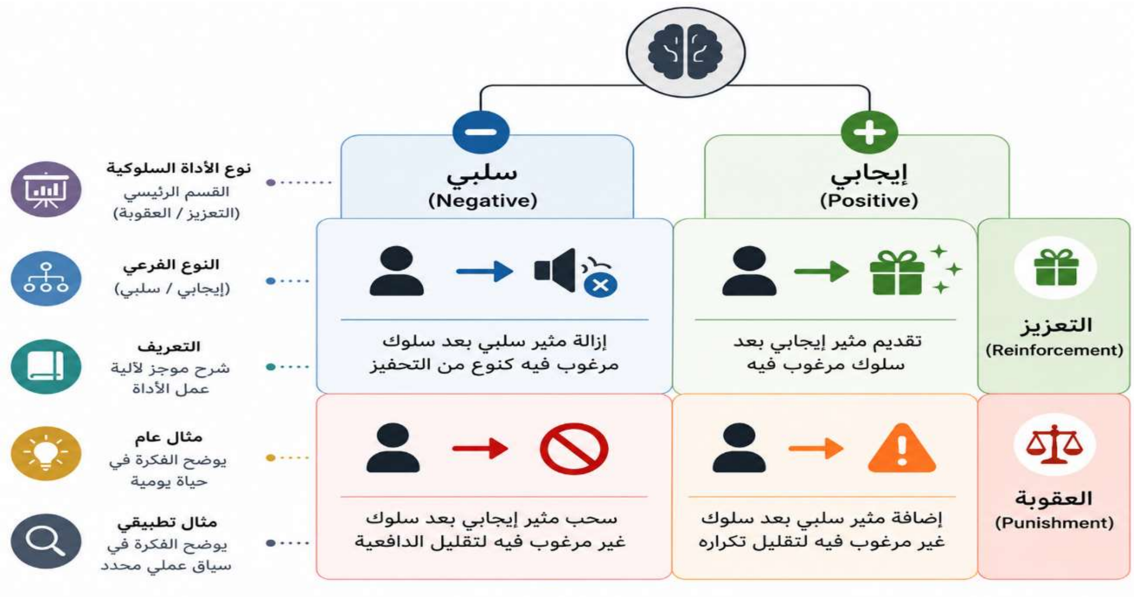
تعني إضافة مثير سلبي بعد حدوث سلوك غير مرغوب فيه بهدف تقليل احتمالية تكراره، مثل فرض غرامات مالية أو إجراءات تأديبية على مرتكبي الاحتيال .

ثانياً: العقوبة السلبية (Negative Punishment)

تتمثل في سحب مثير إيجابي كان الفرد يتمتع به، مثل الحرمان من الامتيازات أو الترقية نتيجة ارتكاب مخالفة مهنية .

وتكتسب هذه المبادئ أهمية خاصة في تفسير الاحتيال المؤسسي، لأنها تساعد في فهم الكيفية التي تؤدي بها أنظمة الحوافز والرقابة والعقوبات إلى تشجيع السلوك الاحتيالي أو الحد منه داخل المؤسسات. ويوضح **الشكل رقم** (1) أنماط التعزيز والعقوبة ضمن إطار سلوكي تحليلي يبين العلاقة بين نوع الأداة السلوكية وآلية تأثيرها وطبيعة الاستجابة المتوقعة لها.

الشكل رقم (1): أنماط التعزيز والعقوبة في نظرية التكييف الإجرائي عند سكنر



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى نظرية التكييف الإجرائي لدى سكنر (Skinner) والأدبيات السلوكية المتعلقة بالتعزيز والعقوبة وتعديل السلوك التنظيمي.

ولا تقتصر أهمية الطرح السلوكي على تصنيف أنماط التعزيز والعقوبة، بل تمتد إلى تفسير حدود فاعلية كل منها في تعديل السلوك على المدى الطويل. حيث أشار سكنر إلى أن العقوبات التي قد تُسهم في الحد من السلوك غير المرغوب فيه أثرها غالباً يكون مؤقتاً بسبب ارتباطه بوجود التهديد أو الرقابة المستمرة. ويرجع ذلك إلى أن العقوبة لا تُنتج بديلاً سلوكياً مستقراً، وإنما تعمل أساساً كأداة ردع لحظية قد تدفع الفرد إلى إخفاء السلوك غير المرغوب أو نقله إلى سياقات أقل عرضة للاكتشاف بدلاً من القضاء عليه بصورة فعلية. ولذلك، فإن انخفاض السلوك الظاهر بعد فرض العقوبة لا يعني بالضرورة زوال الدوافع أو العوامل التي أنتجته، بل قد يعكس تكيفاً مؤقتاً مع مستوى الرقابة القائم.[5]

ومن هذا المنطلق، رأى سكنر أن تعديل السلوك يكون أكثر فاعلية عندما يعتمد على بناء أنظمة تعزيز ممنهجة تعيد توجيه الدوافع نحو سلوكيات مرغوبة وتوفر بدائل مستقرة للسلوك غير المرغوب، بدلاً من الاقتصار على العقوبة بوصفها استجابة لاحقة لوقوع السلوك. كما يفترض هذا المنظور أن فاعلية النظم الرقابية والثقافية لا

[5] Skinner, B. F. *Science and Human Behavior*. Macmillan, 1953.

تعتمد على وجودها فحسب، بل تتأثر أيضاً بالخصائص السلوكية للأفراد الخاضعين لها. ومن ثم، يُنظر إلى بناء التحكم الذاتي باعتباره أحد المرتكزات الأساسية للوقاية من الاحتيال وتعزيز الامتثال داخل المؤسسات.

واستناداً إلى المدرسة السلوكية ومفاهيم التكييف الإجرائي لدى سكنر، يقدم هذا الفصل خمسة مبادئ تحليلية قام الباحث بتطويرها وتكييفها لأغراض تفسير السلوك الاحتيالي المؤسسي. ولا تمثل هذه المبادئ جزءاً من النظرية الأصلية لسكنر بصيغتها المباشرة، وإنما تعد إطاراً تطبيقياً مستمداً من الأسس السلوكية العامة وموجهاً لدراسة الاحتيال في البيئات التنظيمية. وتسعى هذه المبادئ إلى تفسير السلوك الاحتيالي في ضوء العوامل المؤثرة فيه وربطه بسياقه الإنساني والتنظيمي، بما يدعم فهم أسبابه وآليات تطوره وإمكانية الوقاية منه داخل المؤسسات.

المبدأ الأول: السلوك يفهم من خلال تحليل المتغيرات

لا يظهر الاحتيال المؤسسي بصورة مفاجئة، بل يتشكل تدريجياً من خلال تفاعل الضغوط التنظيمية، وضعف الرقابة، والحوافز، والعلاقات الاجتماعية داخل البيئة المؤسسية، بما يسمح بتحليل العوامل المؤثرة في السلوك الاحتيالي وتقدير احتمالية تطوره عبر نموذج سلوكي تنظيمي.

تفترض المقاربة السلوكية أن السلوك الإنساني لا يمكن تفسيره بمعزل عن السياق الذي يحدث فيه، إذ يمثل كل سلوك نتيجة لتفاعل معقد بين متغيرات سابقة وظروف بيئية وتنظيمية راهنة. ومن ثم، لا يكفي تحليل السلوك من خلال مظهره الخارجي أو نتائجه النهائية فقط، بل يتطلب فهم شبكة العوامل التي أسهمت في تشكيله وتوجيهه. وفي هذا السياق، يرتبط تفسير السلوك بما يُعرف بالمتغيرات السلوكية (Behavioural Variables) ، والتي تشمل:

1. المثيرات البيئية (Environmental Stimuli).
2. الضغوط والحوافز التنظيمية (Organizational Pressures and Incentives).
3. العلاقات والتأثيرات الاجتماعية (Social Relations and Social Influence).
4. مستوى الرقابة المؤسسية (Institutional Control).

ومثالاً على ذلك ، يمكن تصور حالة موظف يعمل في قسم الحسابات داخل مؤسسة تعتمد تقييم الأداء بناءً على سرعة الإنجاز دون إعطاء الوزن الكافي للدقة أو الالتزام بالإجراءات الرقابية. في ظل غياب رقابة فعالة، قد يبدأ الموظف بتجاوز بعض خطوات التدقيق بهدف تسريع العمليات المالية، قبل أن يتحول هذا السلوك تدريجياً إلى استغلال للثغرات التنظيمية وتنفيذ تحويلات غير مشروعة لمبالغ صغيرة يصعب اكتشافها في المراحل الأولى. ويكشف هذا السيناريو:

1. أن البنية التنظيمية لا تعمل بوصفها إطاراً محايداً للسلوك، بل بوصفها عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيله. إذ قد تؤدي أنظمة التقييم والحوافز غير المتوازنة إلى إنتاج ضغوط تنظيمية تدفع الأفراد تدريجياً نحو تجاوز الضوابط المهنية والسلوكية.
2. لا يؤدي ضعف الرقابة إلى إتاحة الفرصة لوقوع الاحتيال فقط، بل يُعيد ً تشكيل إدراك الفرد للمخاطر المرتبطة بالانحراف، بما يزيد من احتمالية تكراره وتطوره تدريجياً. وبالتالي، لا تقتصر الرقابة الفعالة على وجود إجراءات مكتوبة أو أنظمة داخلية شكلية، بل ترتبط بمدى فاعليتها داخل الممارسة التنظيمية اليومية. فعندما يكتشف الفرد أن تجاوز الضوابط لا يقابله رد فعل فوري أو مساءلة حقيقية، تتشكل لديه قناعة ضمنية بإمكانية التلاعب دون اكتشاف.
3. غالباً لا يبدأ الاحتيال المؤسسي كسلوك إجرامي مكتمل، بل يتطور تدريجياً عبر انحرافات صغيرة تبدو في بدايتها منخفضة الخطورة أو قابلة للتبرير. فقد يبدأ الأمر بتجاوز محدود للإجراءات بهدف تسريع

العمل أو تحقيق متطلبات الأداء، قبل أن يتطور إلى سلوك احتيالي أكثر تعقيداً في ظل غياب الردع أو تطبيع الانحراف داخل البيئة التنظيمية. ويعكس هذا النمط ما يُعرف بتأثير الانزلاق التدريجي[6] (Slippery Slope Effect) ، حيث ينتقل الفرد بصورة تدريجية من تجاوزات بسيطة إلى ممارسات أكثر خطورة، دون وجود حدود واضحة تفصل بين السلوك المقبول و والسلوك الاحتيالي الصريح.

وتوضح هذه الحالة أن الاحتيال المؤسسي قد يتشكل نتيجة تفاعل الضغوط التنظيمية وضعف الرقابة والحوافز غير المتوازنة، الأمر الذي يفرض على المحقق دراسة المتغيرات السلوكية والتنظيمية السابقة للفعل، وعدم الاكتفاء بتحليل نتائجه المالية. ولغرض تحويل هذا المبدأ إلى أداة تحليلية قابلة للتقدير، يمكن التعبير عن قابلية تشكّل السلوك الاحتيالي من خلال مؤشر تقديري يُسمى:

مؤشر قابلية الاحتيال السلوكي (Fraud Risk Index – FRI)

وذلك وفق العلاقة الآتية:

$$FRI = \frac{E_s + O_p + S_r + W_c}{4}$$

حيث:

- FRI= مؤشر قابلية السلوك الاحتيالي .
- E_S= المثيرات البيئية (Environmental Stimuli).
- O_p= الضغوط التنظيمية (Organizational Pressure).
- S_r= التأثيرات والعلاقات الاجتماعية (Social Relations).
- W_c= ضعف الرقابة المؤسسية (Weakness of Control).

ويتم تقدير كل متغير على مقياس يتراوح من (1–5)، بحيث تشير القيمة الأعلى إلى ارتفاع تأثير المتغير في تشكيل السلوك الاحتيالي.

وتُفسَّر نتائج المؤشر على النحو الآتي:

قيمة المؤشر	مستوى قابلية الاحتيال
إذا كانت قيمة المؤشر من 1 وأقل من 2	قابلية منخفضة لظهور السلوك الاحتيالي
إذا كانت قيمة المؤشر من 2 وأقل من 3	قابلية متوسطة لظهور السلوك الاحتيالي
إذا كانت قيمة المؤشر من 3 وأقل من 4	قابلية مرتفعة لظهور السلوك الاحتيالي
من 4- 5	قابلية مرتفعة جداً لظهور السلوك الاحتيالي

[6] Welsh, David T., et al. "Slippery Slope: The Incremental Path toward Unethical Behavior." *Journal of Applied Psychology*, vol. 100, no. 1, 2015, pp. 114–127.

ويمكن تمثيل المبدأ الأول للتحليل السلوكي في التحقيقات الجنائية ضمن إطار مفاهيمي يوضح العلاقة بين الفرضية السلوكية، والمتغيرات المؤثرة، والاستنتاج التحقيقي الناتج عنها، كما في **الشكل رقم (2)**.

الشكل رقم (2): المبدأ الأول لمحققي الاحتيال — فهم السلوك من خلال تحليل المتغيرات



المصدر: إعداد الباحث

المبدأ الثاني: السلوك يُفهم ضمن سياقه الإنساني

لا يُفهم السلوك الاحتيالي بمعزل عن سياقه الإنساني، بل يتشكل من خلال التفاعل بين الضغوط النفسية والاجتماعية والبيئة التنظيمية، بما يجعل فهم الأزمات الإنسانية والعوامل السلوكية جزءاً أساسياً من تفسير الاحتيال والوقاية منه.

لا تهدف النماذج السلوكية إلى التنبؤ الحتمي بالسلوك الإنساني، وإنما إلى تفسير العوامل والأنماط التي قد تزيد من احتمالية ظهوره، انطلاقاً من افتراض مفاده أن السلوك يتشكل من خلال تفاعل مستمر بين العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية. ولذلك، يصعب فهم السلوك أو تفسيره بمعزل عن السياق الذي ينشأ فيه والظروف المحيطة به.

ومن هذا المنطلق، لا يكتمل تحليل السلوك الاحتيالي من خلال ملاحظة الفعل الظاهر أو نتائجه المباشرة فحسب، بل يتطلب فهماً أعمق للظروف الإنسانية والتنظيمية التي أسهمت في تشكيله وتطوره. فالسلوك

الاحتيالي لا ينشأ عادة نتيجة عامل منفرد، وإنما يمثل محصلة تفاعل مجموعة من المؤثرات والضغوط والفرص التي تختلف من حالة إلى أخرى.

وتتضح أهمية هذا المنظور بصورة أكبر عند تطبيقه على الحالات الواقعية، إذ قد تكشف بعض الوقائع الاحتيالية عن تداخل عوامل نفسية واجتماعية لا يمكن تفسيرها من خلال الدوافع المادية وحدها. فيمكن تصور حالة موظفة قامت بالاستيلاء على دفعات نقدية من العملاء، قبل أن يكشف التحقيق أنها تعيش تحت ضغط نفسي شديد نتيجة مرض مزمن لطفلها، إلى جانب معاناتها من عزلة اجتماعية وغياب الدعم العائلي. وتُظهر هذه الحالة أن السلوك الاحتيالي لا يرتبط دائماً بدوافع الجشع أو المنفعة المادية المباشرة، بل قد يتشكل أحياناً في ظل أزمات إنسانية وضغوط حياتية تؤدي إلى إضعاف القدرة على التقييم العقلاني للمخاطر والعواقب.
وتكشف هذه الحالة:

1. عندما يتعرض الفرد لضغوط نفسية حادة أو مستمرة، تتراجع قدرته على مقاومة الضغوط واتخاذ قرارات عقلانية مستقرة، مما يزيد احتمالية لجوئه إلى سلوكيات منحرفة يُعاد تبريرها ذاتياً بوصفها استجابات مؤقتة للأزمة. وقد تنشأ هذه الضغوط نتيجة ظروف صحية أو أسرية أو مالية استثنائية تفرض أعباء مستمرة على الفرد وتولد شعوراً بالعجز أو فقدان السيطرة، خاصة في ظل محدودية الدعم الاجتماعي أو المؤسسي.
2. قد لا يُنظر إلى الفعل الاحتيالي من قبل الفاعل باعتباره جريمة بالمعنى التقليدي، بل كوسيلة اضطرارية لتخفيف المعاناة أو مواجهة أزمة شخصية حادة. في مثل هذه الحالات يتطلب تفسير السلوك الاحتيالي فهماً لآليات إعادة التبرير الأخلاقي للسلوك تحت تأثير الضغط النفسي والعاطفي.
3. إن عدم اكتشاف السلوك لفترة زمنية طويلة قد يؤدي إلى خفض إدراك المخاطر المرتبطة بالعقوبة، بما يعزز استمرار السلوك وتكراره. ففي كل مرة تحصل فيها الموظفة على المال، وتتمكن من تغطية احتياجات طفلها، تتلقى شكلاً من أشكال التعزيز الإيجابي يتمثل في تخفيف الضغط النفسي والمالي المرتبط بالأزمة.

وتؤكد هذه الحالة أن فهم السلوك الاحتيالي يتطلب النظر إلى الظروف النفسية والاجتماعية والتنظيمية المحيطة بالفعل، وليس الاكتفاء بتوصيف المخالفة أو قياس نتائجها المالية. فالموظفة في هذا المثال لا تمثل مجرد مخالفة قانونية، وإنما حالة إنسانية واجهت ضغوطاً شخصية ونفسية أثرت في قراراتها. ومع ذلك، فإن فهم هذه الظروف لا يعني تبرير الاحتيال أو إسقاط المسؤولية القانونية، وإنما يساعد على تطوير أدوات وقائية تقلل احتمالية تكرار السلوك مستقبلاً.

وفي هذا الإطار، يمكن للمؤسسات تعزيز الوقاية من خلال توفير برامج دعم للموظفين، وتمكين المدراء من اكتشاف مؤشرات الضغوط النفسية والاجتماعية مبكراً، وبناء بيئة تنظيمية تشجع على طلب المساعدة والإفصاح عن المشكلات قبل تحولها إلى عوامل محفزة للسلوك المنحرف. ومن ثم، لا تقتصر مكافحة الاحتيال

على الرقابة وتطبيق اللوائح، بل تشمل أيضاً معالجة التفاعل بين الضغوط الشخصية والفرص التنظيمية وضعف الضوابط، بما يسهم في الحد من تشكل السلوك الاحتيالي قبل وقوعه.

وتكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة في التحقيق في جرائم الاحتيال، لأن تفسير السلوك يتطلب فهماً للسياق الذي نشأ فيه، وللعوامل الإنسانية والتنظيمية التي أسهمت في تشكيله، إلى جانب دراسة الفعل الاحتيالي ذاته.

ولغرض تحويل هذا المبدأ إلى أداة تحليلية قابلة للتقدير، يمكن التعبير عن مستوى الهشاشة الإنسانية–السلوكية المرتبط بقابلية تشكّل السلوك الاحتيالي من خلال مؤشر تقديري يُسمى:

مؤشر الهشاشة السلوكية الإنسانية

(Human Behavioural Vulnerability Index – HBVI)

وذلك وفق العلاقة الآتية:

$$HBVI = \frac{P_s + E_p + S_i + F_a}{4}$$

حيث:

- $HBVI$= مؤشر الهشاشة السلوكية الإنسانية .
- P_s= الضغوط النفسية(Psychological Stress) .
- E_p= الضغوط الاقتصادية أو المعيشية(Economic Pressure) .
- S_i= العزلة أو الضعف الاجتماعي(Social Isolation) .
- F_a =غياب الدعم الأسري أو المؤسسي (Family/Institutional Absence of Support).

ويتم تقدير كل متغير على مقياس يتراوح من (1–5)، بحيث تشير القيمة الأعلى إلى ارتفاع تأثير العامل في تشكيل بيئة نفسية أكثر قابلية للانحراف السلوكي.

وتُفسَّر نتائج المؤشر على النحو الآتي:

قيمة المؤشر	مستوى الهشاشة السلوكية
إذا كانت قيمة المؤشر من 1 وأقل من 2	هشاشة منخفضة
إذا كانت قيمة المؤشر من 2 وأقل من 3	هشاشة متوسطة
إذا كانت قيمة المؤشر من 3 وأقل من 4	هشاشة مرتفعة
إذا تراوحت قيمة المؤشر من 4 - 5	هشاشة مرتفعة جداً

وانطلاقاً من ذلك، يمكن تمثيل المبدأ الثاني للتحليل السلوكي ضمن إطار مفاهيمي يوضح العلاقة بين الفرضية السلوكية، والأبعاد الإنسانية المؤثرة، والاستنتاج التحقيقي الناتج عنها، كما في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): المبدأ الثاني — السلوك يُفهم ضمن سياقه الإنساني



المصدر: إعداد الباحث.

المبدأ الثالث: محدودية النظم الثقافية والتنظيمية

يميل الأفراد إلى تطوير أساليب سلوكية جديدة للتكيف مع الضوابط القائمة والالتفاف عليها، بما يجعل الاحتيال المؤسسي ظاهرة متغيرة تتطلب أدوات رقابية وتحليلية مرنة وقابلة للتكيف المستمر.

تشير الأدبيات السلوكية والتنظيمية إلى أن النظم الثقافية والتصميمات التنظيمية، مهما بلغت من الدقة أو الشمول، تظل غير قادرة على الإحاطة الكاملة بجميع صور السلوك البشري. ويعود ذلك إلى الطبيعة الديناميكية والمتغيرة للسلوك الإنساني.

وفي هذا السياق، تبرز ما يُعرف بـ "الظروف غير المتوقعة" (Unforeseen Circumstances) ، وهي الحالات أو التحولات التي تقع خارج نطاق التوقع المسبق للسياسات والإجراءات الرقابية المعتمدة داخل المؤسسة. كما يرتبط هذا الأمر بمفهوم "الابتكار السلوكي" (Behavioural Innovation)، والذي يشير إلى قدرة الأفراد — بمن فيهم مرتكبو الاحتيال — على تطوير أساليب جديدة لتجاوز الضوابط التنظيمية والتكيّف مع أنظمة الرقابة المعمول بها. وفي ضوء ذلك، لا يعتمد المحتال دائماً على خرق القواعد بصورة مباشرة،

بل قد يعيد توظيف القواعد والثقافة التنظيمية ذاتها لتحقيق أهدافه بطرق يصعب التنبؤ بها مسبقاً. وتعكس هذه المحدودية الطبيعة المتغيرة للسلوك البشري، مما يفرض تطوير أدوات رقابية وتحليلية أكثر مرونة وقدرة على التكيف.

على سبيل المثال، يمكن تصور حالة شركة عالمية تعمل في مجال التجارة الإلكترونية، وتعتمد نظام رقابة مالية قائماً على خوارزميات متقدمة لرصد العمليات المشبوهة من خلال تحليل المؤشرات المتعلقة بالمبالغ المالية والمواقع الجغرافية وأنماط تكرار المعاملات. ورغم فعالية النظام في اكتشاف العديد من محاولات الاحتيال التقليدية، فإنه فشل في اكتشاف مخطط احتيالي نفّذه أحد الموظفين بالتعاون مع مورّد خارجي. لم يعتمد المخطط الاحتيالي على تضخيم الفواتير أو إدخال بيانات مالية وهمية، وهي الأنماط التي صُممت الخوارزميات لرصدها، بل استند إلى استغلال ثغرة ثقافية داخل المؤسسة تمثلت في سياسة "الثقة المطلقة" بالموردين القدامى، بوصفها ممارسة تنظيمية غير مكتوبة لكنها راسخة داخل الثقافة المؤسسية.

ومن خلال هذه الثقة، تم تمرير منتجات منخفضة الجودة بالسعر المعتمد للمنتجات الأصلية، مقابل حصول الموظف على عمولات سرية. ولم يُكتشف هذا السلوك إلا بعد تكرار شكاوى العملاء المتعلقة بانخفاض جودة المنتجات. وهو ما كشف أن الاحتيال لم يكن قائماً على التلاعب في القيمة المالية، بل على تغيير طبيعة المنتج داخل الصفقة نفسه. وتكشف هذه الحالة عدداً من الدلالات المهمة في مجال التحقيق السلوكي:

1. أن الاحتيال المؤسسي لا يقتصر على التلاعب المباشر بالأرقام أو القيم المالية، بل قد يتخذ أشكالاً أكثر تعقيداً ترتبط بالتلاعب بالقيمة الفعلية للمنتج أو الخدمة مع بقاء المؤشرات المالية الظاهرية ضمن الحدود الطبيعية. وفي مثل هذه الحالات يتحول الاحتيال من مجرد تلاعب مالي مباشر إلى ما يمكن وصفه بالاحتيال القيمي(Value-Based Fraud) ، حيث تكون الخسارة الحقيقية مرتبطة بجودة المنتج أو الخدمة أو خصائصها الفعلية، لا بالقيمة المسجلة محاسبياً.
2. أن الثقافة التنظيمية قد تتحول أحياناً إلى عنصر تمكيني للسلوك الاحتيالي عندما تُنتج افتراضات يصعب مساءلتها أو التشكيك فيها، بما يقلل من مستوى الشك المهني ويضعف فاعلية الرقابة القائمة على التحقق المستقل. فلم تكن الثغرة الأساسية في هذه الحالة تقنية أو محاسبية، بل ثقافية وتنظيمية. فالثقة المطلقة بالموردين القدامى تحولت إلى مساحة مستثناة ضمنياً من التدقيق الفعلي.
3. أن قوة الأنظمة التكنولوجية لا تعني بالضرورة شموليتها، إذ يمكن للفاعلين تطوير أنماط سلوكية تتجاوز نطاق تصميم النظام نفسه. فقد اعتمد النظام الرقابي في هذه الحالة على تحليل المؤشرات الكمية التقليدية، مثل قيمة المعاملة أو موقعها أو تكرارها، لكنه لم يكن مصمماً لتحليل جودة المنتج أو التغيرات السلوكية المرتبطة بالعلاقات التنظيمية. ومن هنا، لا تتحقق فعالية الرقابة بالاعتماد على التكنولوجيا وحدها، بل من خلال دمج التحليل السلوكي والثقافي داخل منظومة الرقابة المؤسسية.
4. سأن استمرار السلوك الاحتيالي لفترة زمنية دون اكتشاف أو مساءلة أدى إلى انخفاض الإدراك الفعلي للمخاطر المرتبطة به، مما شجع على تكراره وتطوره. ويمكن تفسير ذلك من منظور التكييف الإجرائي، حيث حصل الموظف على تعزيز إيجابي مستمر تمثل في العمولات السرية الناتجة عن

الصفقات، في حين أدى غياب الرقابة الفعالة والتدقيق المستقل إلى إضعاف الأثر الرادع للعقوبة المحتملة.

وتؤكد هذه الحالة أن فعالية الرقابة ترتبط بقدرتها على التكيف مع الأساليب السلوكية المستحدثة، لا بصرامة الضوابط وحدها. ولغرض تحويل هذا المبدأ إلى أداة تحليلية قابلة للتقدير، يمكن التعبير عن مستوى قابلية النظام التنظيمي للاختراق السلوكي من خلال مؤشر يُسمى:

مؤشر الهشاشة الثقافية والتنظيمية

(Cultural and Organizational Vulnerability Index – COVI)

وذلك وفق العلاقة الآتية:

$$COVI = \frac{C_t + B_i + U_c + T_g}{4}$$

حيث:

- C_t = الثغرات الثقافية (Cultural Trust Gaps).
- B_i = قابلية النظام للتجاوز السلوكي المبتكر (Behavioural Innovation Exposure).
- U_c = الظروف غير المتوقعة (Unforeseen Circumstances).
- T_g = الفجوات التكنولوجية والرقابية (Technological Gaps).

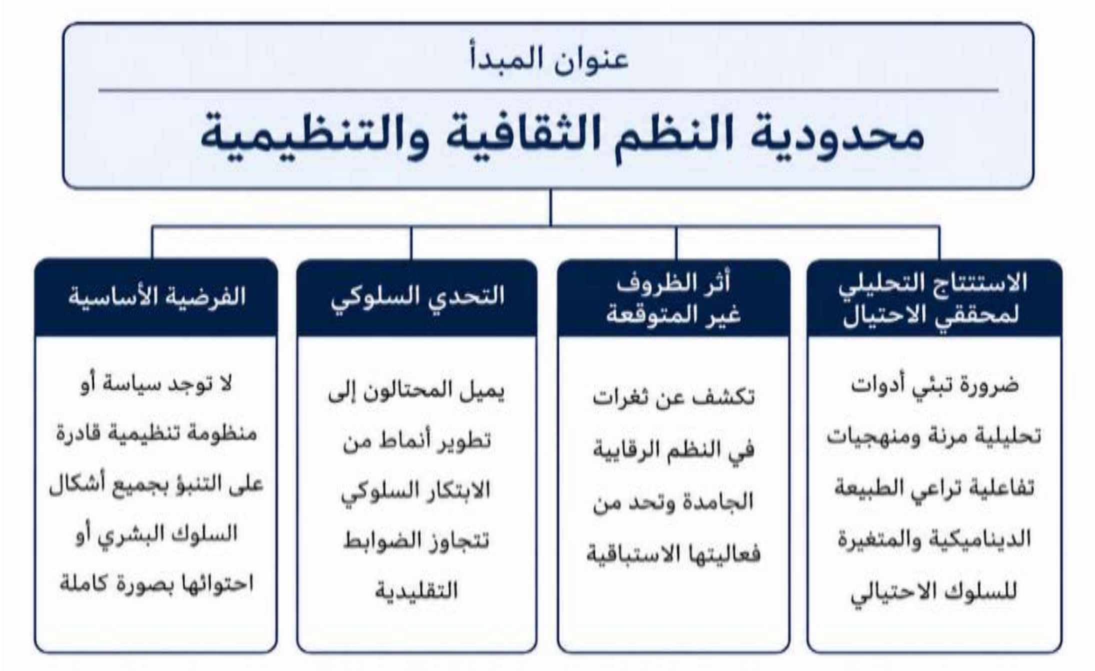
ويتم تقدير كل متغير على مقياس يتراوح من (1–5)، بحيث تشير القيمة الأعلى إلى ارتفاع مستوى الهشاشة التنظيمية وقابلية النظام للتجاوز السلوكي.

وتُفسَّر نتائج المؤشر على النحو الآتي:

قيمة المؤشر	مستوى الهشاشة التنظيمية
إذا كانت قيمة المؤشر من 1 وأقل من 2	هشاشة منخفضة
إذا كانت قيمة المؤشر من 2 وأقل من 3	هشاشة متوسطة
إذا كانت قيمة المؤشر أمن 3 وأقل من 4	هشاشة مرتفعة
إذا كانت قيمة المؤشر من 4 – 5	هشاشة مرتفعة جداً

وانطلاقاً من ذلك، يمكن تمثيل المبدأ الثالث ضمن إطار تحليلي يوضح العلاقة بين محدودية النظم التنظيمية، والابتكار السلوكي، وأثر الظروف غير المتوقعة على فعالية الرقابة، كما في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4): المبدأ الثالث — محدودية التصميم الثقافي والتنظيمي



المصدر: إعداد الباحث.

المبدأ الرابع: التحكم الذاتي والامتثال التنظيمي المستدام

من خلال قدرة المؤسسة على بناء التحكم الذاتي لدى الأفراد، تصبح النزاهة جزءاً من التنظيم الداخلي للسلوك والهوية المهنية، لا مجرد استجابة مؤقتة للخوف من المساءلة.

لا يُعدّ الامتثال السلوكي المستدام في البيئات التنظيمية المعقدة نتيجة مباشرة للرقابة الخارجية أو للعقوبات الرسمية وحدها، بل يرتبط بدرجة أكبر بقدرة المؤسسة على بناء آليات داخلية تدفع الأفراد إلى تنظيم سلوكهم ذاتياً بصورة مستقرة. ويُعرف هذا النمط من التنظيم بـ"التحكم الذاتي "(Self-Control) ، ويُقصد به في هذا السياق قدرة الفرد على تنظيم سلوكه بصورة ذاتية بما يعزز الامتثال دون الحاجة إلى تدخل خارجي مستمر.

وقد أشار سكنر في كتابه Beyond Freedom and Dignity إلى أهمية هذا النمط من التنظيم السلوكي في تعزيز الامتثال المستقر، بوصفه أكثر استدامة من الامتثال القائم على الخوف أو الردع المؤقت. وفي هذا الكتاب يُستخدم مفهوم التحكم الذاتي في سياق الامتثال التنظيمي بوصفه تطبيقاً للمبادئ السلوكية المرتبطة بالتعزيز والتعلم المستمر داخل البيئة المؤسسية. وعليه ، لا ينشأ التحكم الذاتي بصورة فطرية أو لحظية، بل يتطور تدريجياً من خلال عمليات التكييف السلوكي (Behavioural Conditioning)، والتفاعل المستمر

مع بيئة تنظيمية تُعزز القيم المرغوبة عبر التعزيز الإيجابي، والدعم الثقافي، وربط السلوك الأخلاقي بالهوية المهنية للفرد.

وبناءً عليه، لا ينبغي أن تقتصر استراتيجيات مكافحة الاحتيال على فرض اللوائح والعقوبات، بل يجب أن تستهدف بناء ثقافة تنظيمية تجعل النزاهة جزءاً من التنظيم الداخلي للسلوك، لا مجرد استجابة مفروضة بفعل الرقابة. فالسلوك الأخلاقي الأكثر استدامة لا يتحقق عندما يخشى الفرد العقوبة فقط، بل عندما يرى في النزاهة جزءاً من هويته المهنية والاجتماعية.

ويمكن تصور حالة أحد البنوك الإقليمية الذي اعتمد في البداية على سياسة رقابية صارمة تشمل مراجعة يومية للمعاملات النقدية، وكاميرات مراقبة تغطي جميع مناطق الخدمة، وهو ما دفع الموظفين إلى الالتزام بالإجراءات بدافع الخوف من العقوبة أو فقدان الوظيفة. إلا أن المؤسسة اتجهت لاحقاً إلى تنفيذ برنامج تدريبي طويل الأمد ركّز على القيم المهنية، وأهمية حماية أموال العملاء، وربط الأداء الوظيفي بمؤشرات النزاهة والتعاون المهني، إلى جانب تقديم حوافز مرتبطة بالسلوك الأخلاقي. وبعد فترة زمنية، أظهرت المراجعات الداخلية انخفاضاً ملحوظاً في عدد المخالفات، حتى خلال الفترات التي تعطلت فيها بعض أنظمة الرقابة التقنية. وكشف التحليل التنظيمي أن معظم الموظفين لم يعودوا يلتزمون بالإجراءات خوفاً من المراقبة فقط، بل لأنهم باتوا يرون النزاهة جزءاً من هويتهم المهنية ومصدراً لاحترام الذات والتقدير الاجتماعي داخل المؤسسة.

وتعكس هذه الحالة تطبيقاً للمبادئ السلوكية المستمدة من نظرية التكييف الإجرائي لدى سكنر، حيث يصبح الامتثال نتيجة لتاريخ من التعزيزات التنظيمية الإيجابية التي تسهم في ترسيخ أنماط سلوكية مستقرة. ومع مرور الوقت، يتحول الالتزام من استجابة تعتمد على الرقابة الخارجية إلى سلوك أكثر استقراراً يقوم على التنظيم الذاتي المدعوم بالقيم والمعايير المهنية السائدة داخل المؤسسة. وتكشف عن عدداً من الدلالات المهمة:

1. الرقابة الخارجية وحدها لا تكفي لبناء ثقافة نزاهة مستدامة داخل المؤسسة. ففي المراحل الأولى، كان الامتثال قائماً بصورة أساسية على الرقابة الخارجية الصارمة، من خلال المراجعات اليومية وأنظمة المراقبة المستمرة. ووفقاً لمنظور سكنر، يُمثل هذا النمط شكلاً من أشكال التنظيم السلوكي القائم على الردع (Punishment-Based Behavioural Regulation)، حيث يرتبط الالتزام بارتفاع احتمالية الاكتشاف والتعرض للمساءلة أو العقوبة. ويمثل ذلك شكلاً من أشكال الضبط السلوكي الخارجي (External Behavioural Control)، الذي يعتمد على الرقابة والرصد المستمرين للحفاظ على الامتثال.
2. التعزيز الإيجابي والتحفيز القيمي يُعدان أكثر قدرة على ترسيخ السلوك الأخلاقي بصورة مستقرة على المدى الطويل. مع إدخال برامج التدريب القيمي ونظم الحوافز المرتبطة بالنزاهة، بدأت المؤسسة في تحويل الامتثال من استجابة خارجية إلى قناعة داخلية مستقرة. فقد أسهمت هذه البرامج في إعادة تشكيل العلاقة بين الفرد والسلوك الأخلاقي، بحيث أصبح الالتزام مرتبطاً بالهوية المهنية والشعور بالمسؤولية، لا بالخوف من العقوبة فقط. وفي هذا السياق، مثّل نظام الحوافز المرتبط بالنزاهة شكلاً من أشكال التعزيز الإيجابي (Positive Reinforcement)، حيث جرى ربط السلوك الأخلاقي بمكافآت معنوية وتنظيمية مستمرة، الأمر الذي عزز استقرار هذا السلوك وترسيخه بمرور الوقت.

3. التحكم الذاتي يمثل أحد أهم أدوات الحد من المخاطر السلوكية داخل البيئات التنظيمية المعقدة. إن انخفاض عدد المخالفات حتى أثناء تعطل بعض أنظمة الرقابة التقنية يُظهر أن السلوك الأخلاقي لم يعد قائماً على وجود الرقابة المباشرة، بل أصبح جزءاً من التنظيم الداخلي للفرد. ومن هنا، يتضح أن الامتثال المستدام لا يتحقق من خلال العقوبات أو آليات الرقابة الرسمية فقط ، بل من خلال قدرة المؤسسة على بناء بيئة تنظيمية تُعيد تشكيل القيم والاتجاهات السلوكية بصورة تجعل النزاهة جزءاً من الممارسة اليومية المستقرة، لا مجرد استجابة مؤقتة للخوف من المساءلة أو للعقوبات الخارجية.
4. لا تُقاس فعالية البيئة التنظيمية بقوة الضوابط الرسمية أو كثافة الرقابة فقط، بل بقدرتها على تحويل النزاهة إلى قيمة مؤسسية راسخة وجزء من الهوية المهنية للأفراد. فكلما نجحت المؤسسة في دمج القيم الأخلاقية داخل الممارسات اليومية، تراجعت الحاجة إلى الاعتماد المستمر على الرقابة المباشرة، وازدادت قدرة الأفراد على تنظيم سلوكهم بصورة تتوافق مع أهداف المؤسسة ومعاييرها المهنية.

ولغرض تحويل هذا المبدأ إلى أداة تحليلية قابلة للتقدير، يمكن التعبير عن مستوى التحكم الذاتي التنظيمي من خلال مؤشر يُسمى:

مؤشر التنظيم الذاتي المؤسسي

(Institutional Self-Control Index – ISCI)

وذلك وفق العلاقة الآتية:

$$ISCI = \frac{V_r + P_r + E_c + I_m}{4}$$

حيث:

- $ISCI$= مؤشر التنظيم الذاتي المؤسسي .
- V_r= ترسيخ القيم المهنية (Values Reinforcement).
- P_r= التعزيز الإيجابي المستمر(Positive Reinforcement) .
- E_c= الثقافة الأخلاقية للمؤسسة (Ethical Culture).
- I_m= اندماج النزاهة في الهوية المهنية (Integrity Integration).
-

ويتم تقدير كل متغير على مقياس يتراوح من (1–5)، بحيث تشير القيمة الأعلى إلى ارتفاع مستوى التحكم الذاتي داخل البيئة التنظيمية.

وتُفسَّر نتائج المؤشر على النحو الآتي:

قيمة المؤشر	مستوى التحكم الذاتي التنظيمي
إذا كانت قيمة المؤشر من 1 وأقل من 2	منخفض
إذا كانت قيمة المؤشر من 2 وأقل من 3	متوسط
إذا كانت قيمة المؤشر من 3 وأقل من 4	مرتفع
إذا كانت قيمة المؤشر من 4 - 5	مرتفع جداً

وانطلاقاً من ذلك، يمكن تمثيل المبدأ الرابع ضمن إطار تحليلي يوضح العلاقة بين التحكم الذاتي، والتكييف السلوكي، والثقافة التنظيمية، بوصفها عناصر مترابطة تسهم في بناء الامتثال الأخلاقي المستدام داخل المؤسسات، كما في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): الإطار التحليلي للتحكم الذاتي بوصفه هدفاً تنظيمياً في الوقاية من الاحتيال



المصدر: اعداد الباحث

المبدأ الخامس:تشكيل البيئة التنظيمية الداعمة للتحكم الذاتي

لا يتحقق التحكم الذاتي من خلال الوعظ أو الرقابة وحدها، بل من خلال إعادة تشكيل البيئة التنظيمية والحوافز بصورة تجعل السلوك الأخلاقي أكثر استقراراً وقابلية للاستمرار، وتحدّ في الوقت ذاته من العوامل التي تدفع إلى الانحراف وتبريره.

إذا كان المبدأ السابق قد ركز على التحكم الذاتي بوصفه هدفاً تنظيمياً، فإن هذا المبدأ يركز على الآليات البيئية والتنظيمية التي تسهم في تشكيل ذلك التحكم الذاتي وتعزيزه.

يشير بي. إف. سكنر في كتابه Beyond Freedom and Dignity إلى أن مطالبة الفرد بالتحكم في سلوكه دون تعديل البيئة المحيطة به تُعد محاولة غير واقعية، إذ شبّه ذلك بمطالبة النبات بالنمو في الظلام.[7]

وينطلق هذا التصور من فرضية سلوكية أساسية مفادها أن التحكم الذاتي لا يتولد من الإرادة المجردة وحدها، بل يتشكل من خلال إعادة تنظيم البيئة السلوكية بطريقة تدعم السلوك المرغوب وتحدّ من العوامل التي تغذي الانحراف. ولتوضيح هذه الفكرة، استشهد سكنر بحالة الشخص المدمن على الكحول، مبيناً أن ضبط السلوك لا يتحقق بالدعوة إلى الانضباط الذاتي وحدها، وإنما من خلال توفير بيئة تساعد على بناء أنماط سلوكية بديلة وتحد من المحفزات المرتبطة بالسلوك الضار. ومن هذا المنطلق، رأى أن تعزيز التحكم الذاتي يتطلب إعادة تشكيل الظروف البيئية المؤثرة في السلوك، واقترح عدداً من الوسائل العملية لذلك، من أبرزها:

1. خلق ضغط اجتماعي تنظيمي يرفض السلوك غير المرغوب ويحد من تطبيعه داخل الجماعة المهنية.
2. تعزيز مقاومة السلوك الضار من خلال مكافأة الأنماط السلوكية التي تعكس الانضباط وضبط النفس.
3. توفير بدائل سلوكية مشروعة تسمح بتحقيق الأهداف المهنية دون اللجوء إلى الاحتيال أو التلاعب.

وعلى سبيل المثال، يمكن تصور حالة قسم مبيعات داخل مؤسسة تعتمد نظام مكافآت يرتبط فقط بحجم المبيعات المحققة، دون الاهتمام بالوسائل المستخدمة لتحقيق تلك النتائج. وفي ظل هذا النظام، بدأ بعض الموظفين في تضخيم الفواتير أو استخدام خصومات وهمية لرفع أرقام المبيعات بصورة غير حقيقية.

اولاً: تحفيز الكم على حساب الكيف

في هذا السيناريو، صُمم نظام المكافآت بطريقة تربط النجاح الوظيفي بالأرقام المحققة فقط، مع تجاهل جودة الأداء أو النزاهة المهنية. ويؤدي هذا النوع من الحوافز إلى خلق بيئة تنظيمية تُعلي من قيمة النتائج الكمية على حساب الالتزام السلوكي، بما يدفع بعض الأفراد إلى تبني وسائل مختصرة أو غير مشروعة لتحقيق الأهداف المطلوبة. ومن ثم، لا يصبح الانحراف هنا مجرد سلوك فردي، بل استجابة متوقعة لبيئة تنظيمية أعادت تعريف النجاح بصورة غير متوازنة.

---

[7] في كتابه *"والدن تو* (Walden Two, 1948*"*، استخدم **بي. إف. سكنر** مثال مدمن الكحول لتوضيح أن مجرد مطالبة الفرد بـ"التحكم بنفسه" لا يكفي لإحداث تغيير سلوكي فعّال .حتى لو كان المدمن يرغب في التوقف عن الشرب، فإن القول له ببساطة "توقف عن الشرب" لا يحمل تأثيرًا كافيًا .يشير سكنر إلى أن التحدي الأساسي يكمن في إقناع المدمن باتخاذ خطوات فعلية نحو التغيير .لتحقيق ذلك، يقترح سكنر أن البيئة المحيطة، مثل العائلة والأصدقاء، يمكنهم المساهمة في تكييف سلوك التحكم الذاتي لدى المدمن من خلال:

- **إبداء الرفض للشرب** :التعبير عن عدم الموافقة على سلوك الشرب.
- **تعزيز مقاومته للشراب** :مكافأة وتشجيع المحاولات الناجحة للامتناع عن الشرب.
- **تشجيع أنشطة بديلة** :حثّه على ممارسة أنشطة تتعارض مع الشرب، مثل الرياضة أو الهوايات المفيدة.

يؤكد سكنر أن هذه التدخلات البيئية تُسهم في تشكيل سلوك التحكم الذاتي، مما يساعد المدمن على مقاومة الرغبة في الشرب بشكل أكثر فعالية. Skinner, B. F. *Beyond Freedom and Dignity*. Alfred A. Knopf, 1971.

ثانياً: الأثر السلوكي: الانحراف المبرّر ذاتياً

عندما ترتبط المكافآت بالنتائج فقط، يبدأ بعض الموظفين في إعادة تفسير القواعد بصورة تبرر السلوك المنحرف طالما أن "الهدف" قد تحقق. ويُعرف هذا النمط في الأدبيات السلوكية بمفهوم "التبرير الأخلاقي"(Moral Justification)[8]، حيث يقنع الفرد نفسه بأن الوسيلة مقبولة طالما أنها تؤدي إلى تحقيق النتيجة المطلوبة. وعليه، فلا يُنظر إلى التلاعب بالفواتير أو البيانات باعتباره احتيالاً مباشراً، بل كوسيلة "عملية" لتحقيق متطلبات الأداء التي يفرضها النظام التنظيمي.

ثالثاً: الأساليب الاحتيالية الناتجة

أدى هذا النمط من الحوافز إلى ظهور ممارسات احتيالية متعددة، من أبرزها:

1. **تضخيم الفواتير**(Invoice Inflation) : من خلال تسجيل مبيعات غير حقيقية أو رفع قيم المبيعات بصورة غير حقيقية.
2. **الخصومات الوهمية** (Fake Discounts) : عبر تقديم خصومات غير حقيقية لإظهار مستويات مبيعات أعلى أو تسريع إتمام الصفقات.

وتنتج هذه الأساليب مؤشرات ظاهرية مضللة للنجاح المؤسسي، في حين تؤدي فعلياً إلى تشويه البيانات المالية وتقويض الثقة داخل المؤسسة.

رابعاً: منظور التكييف الإجرائي (Operant Conditioning)

يمكن تفسير هذا السلوك من خلال منظور التكييف الإجرائي، حيث تلقى الموظفون تعزيزاً إيجابياً تمثل في المكافآت المالية والتقدير الإداري الناتج عن تحقيق الأرقام المستهدفة، بغض النظر عن الوسائل المستخدمة. وفي المقابل، فإن غياب التحقق من أساليب تحقيق المبيعات مثّل شكلاً من أشكال التعزيز السلبي، إذ أدى إلى إزالة الخوف من المساءلة أو العقوبة، وهو ما شجع على استمرار السلوك الاحتيالي وتطوره.

وتكشف هذه الحالة عدداً من الدلالات المهمة:

1. يجب تصميم أنظمة المكافآت بصورة توازن بين النتائج المحققة ونزاهة الوسائل المستخدمة.
2. ضرورة إدراج مؤشرات أداء سلوكية (Behavioural KPIs) ضمن تقييم الأداء المؤسسي.
3. البيئات التي تُكافئ النتائج دون مراقبة الوسائل تصبح أكثر عرضة لظهور الابتكار السلوكي الاحتيالي.
4. التحكم الذاتي لا يتشكل بصورة مستقلة عن البيئة، بل يحتاج إلى ثقافة تنظيمية تدعم السلوك الأخلاقي بصورة مستمرة.

[8] Bandura, Albert. “Moral Disengagement in the Perpetration of Inhumanities.” *Personality and Social Psychology Review*, vol. 3, no. 3, 1999, pp. 193–209.

وعليه، فإن بناء التحكم الذاتي يتطلب تصميم بيئة تنظيمية تجعل السلوك الأخلاقي الخيار الأكثر استقراراً واستدامة، من خلال مواءمة الحوافز والضوابط مع قيم النزاهة المهنية.

ولغرض تحويل هذا المبدأ إلى أداة تحليلية قابلة للتقدير، يمكن التعبير عن مستوى تكييف التحكم الذاتي داخل المؤسسة من خلال مؤشر يُسمى:

مؤشر تكييف التحكم الذاتي

(Self-Control Conditioning Index – SCCI)

وذلك وفق العلاقة الآتية:

$$SCCI = \frac{S_p + P_r + L_b + E_s}{4}$$

حيث:

- S_p= الضغط الاجتماعي الرافض للسلوك المنحرف (Social Pressure).
- P_r= التعزيز الإيجابي للسلوك الأخلاقي (Positive Reinforcement).
- L_b= وجود بدائل سلوكية مشروعة (Legitimate Behavioural Alternatives).
- E_s= دعم البيئة التنظيمية للسلوك الأخلاقي (Ethical Support Environment).

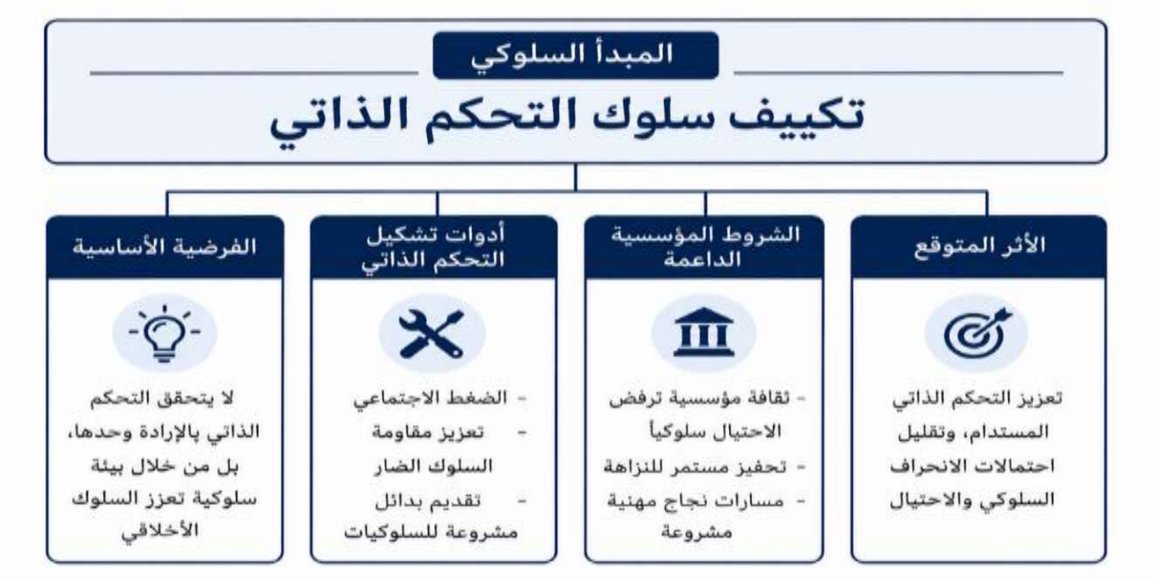
ويتم تقدير كل متغير على مقياس يتراوح من (1–5)، بحيث تشير القيمة الأعلى إلى ارتفاع قدرة المؤسسة على تكييف التحكم الذاتي وتعزيز الامتثال الداخلي.

وتُفسَّر نتائج المؤشر على النحو الآتي:

قيمة المؤشر	مستوى تكييف التحكم الذاتي
إذا كانت قيمة المؤشر من 1 وأقل من 2	منخفض
إذا كانت قيمة المؤشر من 2 وأقل من 3	متوسط
إذا كانت قيمة المؤشر من 3 وأقل من 4	مرتفع
إذا كانت قيمة المؤشر من 4 -5	مرتفع جداً

وانطلاقاً من التصور السلوكي الذي يربط التحكم الذاتي بالبيئة التنظيمية المحيطة، يمكن تمثيل المبدأ الخامس ضمن إطار تحليلي يوضح العلاقة بين أدوات تشكيل التحكم الذاتي، والشروط المؤسسية الداعمة له، والأثر السلوكي المتوقع على مستوى النزاهة المؤسسية، كما في الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6): الإطار التحليلي لتكييف سلوك التحكم الذاتي في الوقاية من الاحتيال



المصدر: إعداد الباحث

الإطار التكاملي للمبادئ السلوكية ومؤشرات تقييم مخاطر الاحتيال

تكشف المبادئ السلوكية التي تناولها هذا الفصل، والمستندة بصورة رئيسية إلى أعمال بي. إف. سكنر، أن الاحتيال المؤسسي لا يمكن فهمه بوصفه مجرد مخالفة قانونية أو محاسبية معزولة، بل باعتباره سلوكاً يتشكل من خلال التفاعل المستمر بين الفرد وبيئته التنظيمية والنفسية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، لا تقتصر مكافحة الاحتيال على اكتشاف المخالفات أو فرض العقوبات، وإنما تتطلب فهماً للعوامل التي تُنتج السلوك غير المشروع وتُسهم في استمراره. وتشير هذه المبادئ إلى أن فعالية الوقاية ترتبط بقدرة المؤسسة على تصميم بيئة تنظيمية تدعم النزاهة، وتعزز التحكم الذاتي، وتحد من العوامل المحفزة للانحراف، مع الاعتراف في الوقت ذاته بأن السلوك البشري يظل متغيراً وقابلاً للتكيف بصورة تتجاوز حدود النظم الرقابية الجامدة. وبذلك، لا تكمن القيمة التطبيقية للمقاربة السلوكية في تفسير الاحتيال بعد وقوعه فحسب، بل في توظيفها لبناء نماذج وقائية تساعد على اكتشاف العوامل المنتجة للمخاطر السلوكية والتعامل معها قبل تحولها إلى ممارسات احتيالية مستقرة داخل المؤسسة.

وفيما يلي **جدول رقم (1)** الذي يُلخّص المبادئ السلوكية الخمسة في الوقاية من الاحتيال.

جدول رقم (1): الإطار التطبيقي للمبادئ السلوكية ومؤشرات تقييم مخاطر الاحتيال

المبدأ السلوكي	الخطر السلوكي محل التحليل	الهدف الوقائي	المؤشر المرتبط	دور المؤشر في التحقيق
السلوك يُفهم من خلال تحليل المتغيرات	تجاهل العوامل المؤثرة في القرار الاحتيالي	تحليل الدوافع والضغوط والفرص	FRI	قياس قابلية الاحتيال السلوكي وتحديد عوامل الخطر المرتبطة بالسلوك
السلوك يفهم ضمن سياقه الإنساني	إغفال الضغوط النفسية والاجتماعية	فهم الظروف الإنسانية المحيطة بالفعل	HBVI	قياس الهشاشة السلوكية والضغوط المؤثرة في اتخاذ القرار
محدودية التصميم الثقافي والرقابي	الثغرات الثقافية والتنظيمية غير الرسمية	تعزيز المرونة التحليلية واكتشاف الأنماط المستحدثة	COVI	قياس مستوى الهشاشة الثقافية والتنظيمية داخل المؤسسة
التحكم الذاتي هو الهدف الحقيقي	الاعتماد المفرط على الرقابة الخارجية	بناء الامتثال الذاتي وترسيخ النزاهة	ISCI	قياس مستوى التنظيم الذاتي والضبط الداخلي داخل المؤسسة
تكييف سلوك التحكم الذاتي	ضعف البيئة الداعمة للسلوك الأخلاقي	إعادة تشكيل البيئة التنظيمية والحوافز	SCCI	قياس قدرة البيئة التنظيمية على دعم الامتثال السلوكي المستدام
التحليل التكاملي	المخاطر السلوكية المؤسسية	الوقاية الاستباقية من الاحتيال	التكامل بين المؤشرات	بناء صورة شاملة للعوامل المنتجة للسلوك الاحتيالي قبل وقوعه

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى الأدبيات السلوكية في علم الجريمة وعلم النفس التنظيمي، مع تطوير مؤشرات تقييم مخاطر الاحتيال الواردة في هذا الكتاب.

دراسة حالة تطبيقية: استخدام المؤشرات السلوكية والتنظيمية في تحليل حالة احتيال مؤسسي

أولاً: خلفية الحالة

تلقت إدارة المراجعة الداخلية في إحدى الشركات التجارية المتوسطة بلاغاً يتعلق بوجود تجاوزات في عمليات الشراء والتعاقد مع الموردين. وأظهرت التحقيقات الأولية أن أحد موظفي قسم المشتريات قام، على مدى ثمانية أشهر، بتوجيه عدد من أوامر الشراء إلى مورد محدد مقابل حصوله على منافع مالية غير مشروعة. وقد ترتب على ذلك تحميل الشركة تكاليف إضافية تجاوزت قيمتها مئات الآلاف من الدراهم. ورغم استمرار الممارسات الاحتيالية لفترة طويلة، لم يتم اكتشافها إلا بعد ورود شكوى من أحد الموردين المستبعدين من المنافسة، الأمر الذي أثار تساؤلات حول ما إذا كانت الواقعة تمثل سلوكاً فردياً معزولاً أم أنها تعكس وجود بيئة تنظيمية تسمح بظهور الاحتيال واستمراره. وللإجابة عن هذا التساؤل، قرر محقق الاحتيال إجراء تقييم شامل للبيئة السلوكية والتنظيمية داخل الشركة باستخدام المؤشرات المقترحة في هذا الكتاب.

ثانياً: التحوطات والقيود المنهجية لتفسير المؤشرات

تُستخدم المؤشرات الواردة في هذا الكتاب بوصفها أدوات تحليلية وتشخيصية مساندة لمحقق الاحتيال والإدارة الرقابية، ولا تُعد بديلاً عن إجراءات التحقيق النظامية أو الأدلة القانونية أو التدقيق الجنائي. ويجب تفسير نتائجها ضمن السياق التنظيمي محل الدراسة وبالاستناد إلى مصادر متعددة للمعلومات قبل اتخاذ أي قرارات إدارية أو قانونية. وعند استخدام المؤشرات السابقة في التحقيقات أو التقييمات المؤسسية، ينبغي مراعاة عدد من الضوابط المنهجية لضمان سلامة التفسير وعدم إساءة استخدام النتائج، ومن أهمها ما يأتي:

1. **المؤشرات تقيس مستوى المخاطر ولا تثبت وقوع الاحتيال:** لا يجوز تفسير ارتفاع أي مؤشر على أنه دليل مباشر على وقوع الاحتيال أو تورط أفراد محددين فيه، إذ تقتصر وظيفة المؤشرات على قياس مستوى القابلية أو الهشاشة أو فاعلية الضوابط التنظيمية، بينما يبقى إثبات الوقائع الاحتيالية خاضعاً لإجراءات التحقيق والأدلة المادية والرقمية والوثائقية.
2. **النتائج تعكس البيئة محل التقييم خلال فترة زمنية محددة:** تمثل المؤشرات صورة تحليلية للظروف التنظيمية والسلوكية السائدة وقت إجراء التقييم، وقد تتغير نتائجها مع تغير السياسات أو القيادات أو الظروف الاقتصادية أو الرقابية، مما يستلزم تحديثها بصورة دورية وعدم الاعتماد على نتائج تاريخية لفترات طويلة.
3. **أهمية تمثيل العينة للمجتمع المستهدف:** تتأثر دقة النتائج بدرجة تمثيل العينة للمجتمع الوظيفي داخل المؤسسة. وكلما شملت العينة إدارات ومستويات وظيفية متنوعة، ازدادت موثوقية النتائج وانخفضت احتمالات التحيز الإحصائي.
4. **احتمالية تأثر الإجابات بالتحيزات السلوكية:** قد تتأثر استجابات المشاركين بالخوف من الإفصاح، أو الرغبة في إرضاء الإدارة، أو الاعتبارات الاجتماعية والمهنية، مما قد يؤدي إلى تضخيم بعض المؤشرات أو التقليل من قيمتها الفعلية. ولذلك يُوصى بضمان السرية والخصوصية عند جمع البيانات.

5. **اختلاف دلالة المؤشرات باختلاف القطاعات:** قد تختلف دلالة بعض النتائج بين المؤسسات الحكومية والخاصة أو بين القطاعات المالية والصناعية والخدمية، الأمر الذي يتطلب تفسير النتائج في ضوء طبيعة النشاط والبيئة التشغيلية محل الدراسة.
6. **عدم الاعتماد على المؤشرات منفردة في اتخاذ القرارات:** ينبغي استخدام المؤشرات كجزء من منظومة تقييم متكاملة تشمل المقابلات والتحليل الوثائقي والتدقيق والمراجعة واختبارات الرقابة وغيرها من أدوات التحقيق والتقييم المؤسسي.
7. **المعادلات الحالية ذات طبيعة استرشادية:** تعتمد المعادلات المقترحة على افتراض تساوي الأوزان النسبية للمتغيرات الداخلة في كل مؤشر، وذلك لأغراض التبسيط والقياس الأولي. ويمكن مستقبلاً تطوير نماذج أكثر تقدماً تعتمد أوزاناً مختلفة للمتغيرات استناداً إلى نتائج الدراسات الميدانية والتحليلات الإحصائية.
8. **المؤشرات أداة للوقاية بقدر ما هي أداة للتشخيص:** لا يقتصر دور المؤشرات على تحليل الحالات الاحتيالية بعد وقوعها، بل يمكن استخدامها بصورة استباقية للكشف عن مناطق الضعف التنظيمي والسلوكي قبل تحولها إلى مخاطر أو وقائع احتيالية فعلية، مما يعزز قدرة المؤسسة على التدخل المبكر ومعالجة مواطن الضعف قبل تطورها إلى ممارسات احتيالية فعلية.مما يعزز قدرة المؤسسة على التدخل المبكر ومعالجة مواطن الضعف قبل تطورها إلى ممارسات احتيالية فعلية.

ثالثاً: منهجية التقييم

بلغ عدد العاملين في الشركة (80) موظفاً موزعين على الإدارات المالية والإدارية والتشغيلية. ولغرض التقييم، اختار المحقق عينة عشوائية مكونة من (50) موظفاً تمثل نحو (62.5%) من إجمالي العاملين. وتم اختيار العينة بحيث تشمل مختلف المستويات الوظيفية والإدارات المالية والإدارية والتشغيلية لضمان تمثيل مناسب للبيئة التنظيمية محل الدراسة.

رابعاً: أمثلة من الأسئلة المستخدمة

1. المثيرات البيئية(Es)
   - هل توجد فرص تسمح بتجاوز بعض الإجراءات دون اكتشاف فوري؟
   - هل يستطيع بعض الموظفين الوصول إلى صلاحيات تتجاوز احتياجات وظائفهم؟
2. الضغوط التنظيمية(Op)
   - هل يتم التركيز على تحقيق النتائج أكثر من الالتزام بالإجراءات؟
   - هل يشعر الموظفون بوجود ضغوط مستمرة لتحقيق الأهداف بأي وسيلة؟
3. العلاقات الاجتماعية(Sr)
   - هل تؤثر العلاقات الشخصية في تطبيق السياسات؟
   - هل يتم التغاضي أحياناً عن بعض المخالفات حفاظاً على العلاقات الداخلية؟

4. ضعف الرقابة المؤسسية(Wc)

- هل توجد ثغرات رقابية معروفة بين العاملين؟
- هل يتم التعامل بجدية مع جميع المخالفات المكتشفة؟

5. الضغوط النفسية(Ps)

- هل تشعر بضغط نفسي مستمر يؤثر في أدائك الوظيفي؟
- هل تواجه صعوبة في التوازن بين متطلبات العمل والحياة الشخصية؟

6. الضغوط الاقتصادية(Ep)

- هل تواجه ضغوطاً مالية متزايدة خلال الفترة الحالية؟

هل تشعر أن دخلك الحالي لا يغطي احتياجاتك الأساسية؟

واستخدم المحقق استبانة سرية اعتمدت مقياساً خماسياً للتقييم، بحيث تمثل:

الدرجة	التفسير
1	منخفض جداً
2	منخفض
3	متوسط
4	مرتفع
5	مرتفع جداً

كما أجرى مقابلات فردية مع عدد من المديرين والموظفين، وراجع نتائج التدقيق الداخلي وتقارير الامتثال السابقة.

خامساً: نتائج التقييم

1. مؤشر قابلية الاحتيال السلوكي (FRI)

$$\boldsymbol{FRI = \frac{E_s + O_p + S_r + W_c}{4}}$$

المتغير	المتوسط
Es	4.2
Op	4.4
Sr	3.8
Wc	4.3

$$FRI = (4.2 + 4.4 + 3.8 + 4.3)/4$$

FRI = 4.18

تشير النتيجة إلى وجود قابلية مرتفعة جداً لظهور السلوك الاحتيالي داخل الشركة. وقد دعمت المقابلات هذه النتيجة، إذ أفاد عدد من الموظفين بأن الإدارة كانت تركز بصورة أساسية على سرعة الإنجاز وتحقيق الأهداف التشغيلية، في حين لم تكن الرقابة على عمليات الشراء بالمستوى نفسه من القوة.

2. مؤشر الهشاشة السلوكية الإنسانية(HBVI)

$$\boldsymbol{HBVI = \frac{P_s + E_p + S_i + F_a}{4}}$$

المتغير	المتوسط
Ps	4.1
Ep	4.3
Si	3.5
Fa	3.9

$$HBVI = (4.1 + 4.3 + 3.5 + 3.9)/4$$

HBVI = 3.95

تشير النتيجة إلى هشاشة سلوكية مرتفعة بين العاملين. وخلال المقابلات، أشار عدد من الموظفين إلى وجود ضغوط مالية ومعيشية متزايدة، إضافة إلى شعور بعضهم بضعف الدعم الإداري عند مواجهة المشكلات المهنية أو الشخصية.

3. مؤشر الهشاشة الثقافية والتنظيمية(COVI)

$$COVI = \frac{C_t + B_i + U_c + T_g}{4}$$

المتغير	المتوسط
Ct	4.1
Bi	4.0
Uc	3.4
Tg	4.2

$$COVI = (4.1 + 4.0 + 3.4 + 4.2)/4$$

COVI = 3.93

تعكس النتيجة وجود هشاشة تنظيمية مرتفعة. وأظهرت المراجعة أن بعض إجراءات اعتماد الموردين لم تكن تخضع لمراجعة دورية كافية، كما أن النظام الإلكتروني لم يكن يوفر تنبيهات فعالة عند تكرار التعامل مع مورد واحد بصورة غير اعتيادية.

4. مؤشر التنظيم الذاتي المؤسسي(ISCI)

$$ISCI = \frac{V_r + P_r + E_c + I_m}{4}$$

المتغير	المتوسط
Vr	2.8
Pr	2.5
Ec	2.9
Im	2.7

$$ISCI = (2.8 + 2.5 + 2.9 + 2.7)/4$$

ISCI = 2.73

تشير النتيجة إلى مستوى متوسط من التنظيم الذاتي المؤسسي. وقد أظهرت المقابلات أن الشركة لا تمتلك برامج منتظمة لتعزيز النزاهة أو مكافأة السلوك الأخلاقي، كما أن غالبية الموظفين لم يتلقوا تدريباً متخصصاً في أخلاقيات العمل خلال السنوات الأخيرة.

5. مؤشر تكييف التحكم الذاتي(SCCI)

$$SCCI = \frac{S_p + P_r + L_b + E_s}{4}$$

المتغير	المتوسط
Sp	2.6
Pr	2.5
Lb	3.0
Es	2.7

$$SCCI = (2.6 + 2.5 + 3.0 + 2.7)/4$$

SCCI = 2.70

تعكس النتيجة مستوى **متوسطاً من تكييف التحكم الذاتي**. وقد أظهرت النتائج ضعفاً نسبياً في آليات التشجيع على السلوك الأخلاقي، وعدم وجود قنوات فعالة وسرية للإبلاغ عن المخالفات دون الخوف من ردود الفعل السلبية.

سادسا: الاستنتاج النهائي للمحقق

أظهرت نتائج التقييم أن حالة الاحتيال المكتشفة لم تكن مجرد انحراف فردي ارتكبه موظف واحد، بل جاءت نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل السلوكية والتنظيمية التي وفرت بيئة مواتية لظهور الاحتيال واستمراره. فقد سجلت الشركة مستوى مرتفعاً جداً في **مؤشر قابلية الاحتيال السلوكي**(FRI=4.18) ، ومستويات مرتفعة

في الهشاشة السلوكية الإنسانية (HBVI=3.95) والهشاشة الثقافية والتنظيمية(COVI=3.93) ، في حين لم تتجاوز مؤشرات الحماية الداخلية، ممثلة في التنظيم الذاتي المؤسسي (ISCI=2.73) وتكييف التحكم الذاتي (SCCI=2.70)، المستوى المتوسط. وبناءً على ذلك خلص المحقق إلى أن اكتشاف الجاني ومعاقبته لا يكفي لمنع تكرار الواقعة، لأن الأسباب الجذرية ما زالت قائمة داخل البيئة التنظيمية. ولذلك أوصى بإعادة تصميم الضوابط الرقابية على المشتريات، وتعزيز ثقافة النزاهة المؤسسية، وإنشاء آليات فعالة للإبلاغ عن المخالفات، وربط تقييم الأداء بمؤشرات الامتثال والسلوك الأخلاقي إلى جانب مؤشرات الإنجاز والإنتاجية.

ثانياً: نماذج الامتثال القانوني وأثرها في بناء بيئة تنظيمية مقاومة للاحتيال

لا يتحقق الامتثال للقانون داخل المؤسسات من خلال الرقابة والعقوبات وحدها، بل يتأثر بدرجة إدراك الأفراد لعدالة الإجراءات وشرعية السلطة التنظيمية.

بعد تكوين فهم أولي للدوافع التي قد تدفع الأفراد نحو السلوك المنحرف، يصبح من الضروري تحليل العوامل التي تفسّر امتثال الأفراد للقانون أو مخالفتهم له داخل البيئات التنظيمية والاجتماعية.

قدّم Tom R. Tyler في كتاب Why People Obey the Law [9] تحليلاً رائداً لمفهوم الامتثال الطوعي (Voluntary Compliance) ، مؤكداً أن الالتزام بالقانون لا يرتبط بالخوف من العقوبة وحده، بل يتأثر أيضاً بدرجة إدراك الأفراد لشرعية القانون (Legal Legitimacy) وعدالة الإجراءات المطبقة من خلاله (Procedural Justice).

وتُعد دراسة تايلر (1990) من أبرز الدراسات المؤثرة في علم النفس القانوني والامتثال التنظيمي. وقد أظهرت نتائجها أن الأفراد الذين يشعرون بأنهم يُعاملون بإنصاف واحترام يكونون أكثر ميلاً إلى الامتثال الطوعي، حتى في غياب الرقابة المباشرة أو التهديد بالعقوبة. وتشير هذه النتيجة إلى أن الامتثال داخل المؤسسات لا يعتمد فقط على قوة الرقابة أو شدة العقوبات، بل يتأثر بدرجة الثقة في عدالة الإجراءات وحيادية تطبيقها. ولذلك، فإن البيئات التي يُنظر فيها إلى القرارات التنظيمية بوصفها عادلة ومتسقة تكون أقل عرضة لتطبيع السلوكيات الاحتيالية وأكثر قدرة على تعزيز الامتثال الطوعي المستدام.

[9] Tyler, Tom R. *Why People Obey the Law*. Princeton UP, 2006.

اولاً: العلاقة بين الإدراك الأخلاقي والتوصيف القانوني للسلوك

القناعة الداخلية والشرعية الأخلاقية من العوامل الأساسية في تفسير السلوك التنظيمي وتعزيز الامتثال المستدام.

فحصت دراسة شيكاغو سلوك الأفراد تجاه عدد من المخالفات القانونية، وأظهرت النتائج وجود تفاوت واضح بين التوصيف القانوني للسلوك والإدراك الأخلاقي له، كما في الجدول رقم (2).

جدول (2): التباين بين الاعتراف، والإدراك الأخلاقي، والتوصيف القانوني لبعض المخالفات

نوع المخالفة	نسبة الاعتراف بالسلوك	نسبة الرفض الأخلاقي	التصنيف القانوني الرسمي
تجاوز السرعة	% 62	17 % تقريباً	مخالفة مرورية
الاصطفاف غير القانوني	% 51	22 % تقريباً	مخالفة تنظيمية
إزعاج السكينة	% 27	50 % تقريباً	جنحة بسيطة
إلقاء القمامة	% 25	61 % تقريباً	مخالفة بلدية/بيئية
القيادة تحت التأثير	% 19	85 % تقريباً	جنحة أو جناية حسب السياق
السرقة من المتاجر	% 3	% 99	جناية أو جنحة جنائية

المصدر: مستنبطة من تحليل بيانات استطلاع شيكاغو كما ورد في تايلر.(1990)

توضح هذه النتائج أن الامتثال لا يتحدد من خلال التصنيف القانوني للسلوك وحده، بل يتأثر أيضاً بدرجة إدراك الأفراد لمشروعيته الأخلاقية. فكلما ارتفع الرفض الأخلاقي للسلوك، انخفضت احتمالية ممارسته حتى في غياب الرقابة المباشرة، في حين أن بعض المخالفات واسعة الانتشار قد تحظى بدرجات منخفضة نسبياً من الرفض الأخلاقي رغم تجريمها قانوناً.

وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة في بيئات العمل، إذ قد لا يكون الالتزام بالسياسات والإجراءات التنظيمية مرتبطاً بالخوف من العقوبة وحده، بل بدرجة اقتناع العاملين بعدالتها ومشروعيتها. ولذلك، فإن المؤسسات التي تنجح في ترسيخ الشرعية التنظيمية تكون أكثر قدرة على بناء ثقافة امتثال طوعي وأقل عرضة لتطبيع السلوكيات الاحتيالية أو تبريرها.[10]

---

[10] Tyler, Tom R. *Why People Obey the Law*. Yale University Press, 1990.

ثانياً: ضغط الأقران والامتثال الاجتماعي

الأفراد يتأثرون بدرجة القبول أو الرفض التي تبديها الجماعات المحيطة تجاه السلوك، بما يجعل ضغط الأقران أحد العوامل المهمة في تعزيز الامتثال أو تطبيع المخالفة داخل البيئات الاجتماعية والتنظيمية.

أظهرت الدراسة أن ضغط الأقران (Peer Pressure) يمارس تأثيراً متفاوتاً تبعاً لطبيعة المخالفة، كما في الجدول رقم (3).

جدول (3): مستوى الرفض الاجتماعي لبعض المخالفات القانونية

نوع المخالفة	نسبة رفض الأقران	الملاحظة السلوكية العامة
السرقة	89 %	مرفوضة بقوة أخلاقياً واجتماعياً
القيادة تحت التأثير	86 %	يُنظر إليها كخطر جسيم على الآخرين
إزعاج السكينة	53 %	مرفوض اجتماعياً بدرجة متوسطة
تجاوز السرعة	52 %	شائعة ولا تُعد مرفوضة بشدة
إلقاء القمامة	51 %	تُرفض بيئياً مع وجود تساهل نسبي
الاصطفاف الخاطئ	44 %	مخالفة تنظيمية تُقابل غالباً بتسامح نسبي

المصدر: مستنبطة من تحليل بيانات استطلاع شيكاغو كما ورد في تايلر.(1990)

تكشف هذه النتائج أن القبول أو الرفض الاجتماعي للسلوك يمثل عاملاً مؤثراً في تشكيل أنماط الامتثال والانحراف. فالمخالفات التي تحمل بُعداً أخلاقياً مباشراً، مثل السرقة أو القيادة تحت التأثير، حظيت بأعلى مستويات الرفض الاجتماعي، بما يشير إلى أن الرفض الاجتماعي قد يؤدي دوراً ردعياً موازياً للعقوبات الرسمية من خلال تعزيز المعايير الجماعية الرافضة للسلوك غير المشروع. ولا يقتصر الامتثال على تأثير الجماعة المحيطة، بل يرتبط أيضاً بدرجة اقتناع الأفراد بشرعية القواعد التي تحكم سلوكهم.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة داخل المؤسسات، إذ قد تؤدي الجماعات المهنية إلى تعزيز السلوك الأخلاقي أو إلى تطبيع بعض الممارسات المخالفة إذا أصبحت مقبولة ضمن الثقافة غير الرسمية للعمل. كما أظهرت الدراسة أن نسبة كبيرة من المشاركين أكدت ضرورة الالتزام بالقانون حتى عند تعارضه مع القناعات الشخصية، وهو ما يعكس قوة مفهوم الشرعية المدركة (Perceived Legitimacy)، أي شعور الأفراد بأن القانون يعبر عن قيم جماعية مشروعة، وليس مجرد سلطة مفروضة بالقوة.

ثالثاً: الدلالات التطبيقية لتعزيز الامتثال المؤسسي

تؤدي الثقة والعدالة الإجرائية إلى تعزيز الطاعة الذاتية وتقليل الحاجة إلى الرقابة والعقوبات المستمرة.

تشير نتائج دراسة شيكاغو إلى أن الامتثال المستدام لا يتحقق من خلال الردع وحده، بل من خلال بناء الثقة والعدالة والشرعية داخل البيئة التنظيمية. فكلما ازداد شعور الأفراد بعدالة الإجراءات واحترامهم من قبل السلطة التنظيمية، ارتفعت مستويات الامتثال الطوعي وتراجعت الحاجة إلى الرقابة والعقوبات المستمرة. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة داخل المؤسسات، حيث يسهم الشعور بشرعية الإدارة وعدالة قراراتها في تعزيز الالتزام بالقواعد وتقوية ثقافة النزاهة المؤسسية.

ويمكن تلخيص منطق تايلر البنيوي على النحو الآتي: الثقة تولّد شرعية، والشرعية تولّد طاعة ذاتية، والطاعة الذاتية تقلل الحاجة إلى الردع.

رابعاً: دوافع الامتثال القانوني: المنظور الأداتي مقابل المنظور المعياري

يُعد الامتثال القائم على القيم والثقة المؤسسية أكثر استقراراً واستدامة من الامتثال القائم على الردع والضغوط الخارجية وحدها.

يفسّر توم آر. تايلر (Tom R. Tyler) دوافع الامتثال القانوني من خلال نموذجين تفسيريين رئيسين يختلفان في طبيعة الدافع الذي يقود الأفراد إلى الالتزام بالقواعد القانونية أو التنظيمية.

- **المنظور الأداتي (Instrumental Perspective):** يفترض هذا المنظور أن الامتثال يرتبط بحسابات نفعية تستند إلى تقييم الفرد للتكاليف والمخاطر المحتملة للسلوك المخالف.

ووفقاً لما يُعرف بالمنطق الأداتي(Instrumental Reasoning) ، يتخذ الفرد قرار الامتثال بناءً على تقديره لاحتمالية اكتشاف المخالفة، وشدة العقوبة المتوقعة، وفرص الإفلات من المساءلة. ويتقاطع هذا التصور مع نظريات الردع التقليدية (Deterrence Theories) في علم الجريمة، والتي تنظر إلى السلوك الإجرامي باعتباره سلوكاً عقلانياً يمكن الحدّ منه عبر زيادة احتمالات الكشف وتشديد العقوبات.

- **المنظور المعياري (Normative Perspective):** يركّز هذا المنظور على الامتثال الطوعي (Voluntary Compliance)، ويربط الالتزام بالقانون بالقيم الأخلاقية، والشعور بشرعية القانون (Legal Legitimacy)، وعدالة تطبيقه (Procedural Justice).
ولا يُنظر إلى القانون هنا بوصفه أداة ردع فقط، بل باعتباره التزاماً أخلاقياً داخلياً (Moral Obligation) يستند إلى اقتناع الأفراد بعدالة القواعد ومشروعيتها، وإلى شعورهم بأن تطبيقها يتم بصورة منصفة ومحايدة.

ويلخص تايلر هذا التصور بالقول إن الأفراد يلتزمون بالقانون بدرجة أكبر عندما يرونه شرعياً ومتسقاً مع قيمهم، ويشعرون بأن تطبيقه يتم بصورة عادلة ومحايدة.

ولغرض توضيح الفروق الجوهرية بين النموذجين، يبيّن الجدول رقم (4) **المقارنة الآتية:**

جدول (4): مقارنة بين المنظور الأداتي والمنظور المعياري في تفسير الامتثال القانوني

البند	المنظور الأداتي(Instrumental)	المنظور المعياري (Normative)	الانعكاس على مخاطر الاحتيال
أساس الامتثال	الخوف من العقوبة	الالتزام الأخلاقي الداخلي	الامتثال القائم على الردع أكثر عرضة للانهيار عند ضعف الرقابة
المحفز الرئيسي	احتمالية الكشف والعقوبة	شرعية القانون وعدالة تطبيقه	ارتفاع الشرعية يقلل تبرير السلوك الاحتيالي
مصدر الالتزام	خارجي	داخلي	الامتثال الداخلي أكثر استقراراً واستدامة
استدامة الامتثال	قصيرة الأمد	طويلة الأمد	انخفاض احتمالات الانحراف رغم تراجع الرقابة
نظرة الفرد للقواعد	قيود تنظيمية يجب تجنب آثار مخالفتها	قواعد مشروعة تستحق الالتزام	انخفاض الميل إلى تبرير السلوك المخالف أو الالتفاف على الضوابط

المصدر :إعداد الباحث.

وتكتسب هذه المقارنة أهمية خاصة في مكافحة الاحتيال المؤسسي، إذ إن المؤسسات التي تعتمد حصراً على الردع والرقابة قد تحقق مستويات امتثال ظاهرية، لكنها تظل معرضة لعودة السلوك المخالف عند تراجع الرقابة أو ظهور فرص جديدة للتحايل. أما المؤسسات التي تنجح في بناء شرعية تنظيمية قائمة على العدالة والثقة، فتكون أكثر قدرة على ترسيخ الامتثال الطوعي وتقليل المخاطر السلوكية على المدى الطويل.

وتؤكد هذه النتائج أن بناء ثقافة تنظيمية قائمة على الثقة والعدالة والشرعية المؤسسية يُعد من أكثر أدوات الوقاية فاعلية في الحد من مخاطر الاحتيال وتعزيز الامتثال المستدام.

خامساً: دور الشرعية في تشكيل السلوك المؤسسي

الامتثال المستدام أكثر قابلية للتحقق عندما يقتنع الأفراد بعدالة القواعد ومشروعية السلطة.

تشير الشرعية (Legitimacy) إلى إدراك الأفراد بأن السلطة تُمارَس بصورة عادلة، وأن القواعد الصادرة عنها تستحق الامتثال.

ومن هذا المنطلق، يظهر ما يُعرف بالامتثال الطوعي (Voluntary Compliance)، حيث يلتزم الأفراد بالقانون أو بالسياسات التنظيمية بدافع داخلي نابع من اقتناعهم بمشروعيتها، لا نتيجة للخوف من العقوبة فقط. وترتبط الشرعية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم العدالة الإجرائية (Procedural Justice)، إذ يرى تايلر أن إدراك الأفراد لعدالة الإجراءات يمثل أحد أهم مصادر الامتثال الطوعي والثقة بالمؤسسات. و هذا الإدراك لا يتشكل من نتائج القرارات فقط، بل من الكيفية التي تُتخذ بها القرارات وتُطبق من خلالها القواعد التنظيمية.

ويرى تايلر أيضاً أن فعالية القيادة ترتبط بقدرتها على بناء الثقة بمشروعية السلطة وعدالة ممارساتها، إذ يؤدي تراجع العدالة التوزيعية إلى إضعاف شرعية السياسات التنظيمية وزيادة احتمالات تبرير السلوك المخالف أو الاحتيالي. وبالتالي، تقوم العدالة الإجرائية على ثلاثة أركان رئيسية هي: الحياد في تطبيق القواعد، واحترام حقوق الأفراد وكرامتهم، والصدق والشفافية في تفسير القرارات والإجراءات.

ولغرض توضيح الفروق الجوهرية بين الامتثال القائم على الردع والامتثال القائم على الشرعية داخل البيئات المؤسسية، **أنظر الجدول رقم (5) الذي يوضح** المقارنة بين الامتثال القائم على الردع (المنظور الأداتي) و الامتثال القائم على الشرعية (المنظور المعياري).

وتكشف هذه المقارنة أن تفسير السلوك الاحتيالي لا ينبغي أن يقتصر على تقييم قوة الضوابط الرقابية أو احتمالات الكشف، بل يتطلب أيضاً فهماً لمدى إدراك العاملين لعدالة الإجراءات وشرعية السياسات التنظيمية. ولذلك، فإن المحقق الذي يركز على العوامل السلوكية والتنظيمية يكون أكثر قدرة على تفسير الدوافع الكامنة وراء السلوك الاحتيالي وتقدير احتمالات تكراره مستقبلاً. كما تساعد دراسة مستوى الثقة التنظيمية والعدالة الإجرائية في الكشف عن البيئات التي قد تُنتج تبريرات للسلوك المخالف أو تُسهم في تطبيع بعض أشكال الانحراف داخل المؤسسة.

جدول (5): الدلالات التطبيقية للامتثال القائم على الردع والامتثال القائم على الشرعية بالنسبة لمحقق الاحتيال

البند التحقيقي	الامتثال القائم على الردع (المنظور الأداتي)	الامتثال القائم على الشرعية (المنظور المعياري)
الدافع الرئيس للامتثال	الخوف من العقوبة أو اكتشاف المخالفة	القناعة الداخلية بعدالة القواعد ومشروعيتها
المؤشر السلوكي الذي يلاحظه المحقق	التركيز على احتمالات الكشف والرقابة	التركيز على العدالة والإنصاف وشرعية القرارات
طبيعة التبريرات أثناء التحقيق	لم تكن هناك رقابة كافية	"النظام غير عادل" أو "تمت معاملتي بظلم"
احتمالية تكرار السلوك	مرتفعة عند ضعف الرقابة أو انخفاض احتمالات الكشف	أقل نسبياً بسبب وجود التزام داخلي
أثر ضعف العدالة التنظيمية	زيادة الاعتماد على الرقابة والردع الخارجي	تبرير السلوك الاحتيالي وظهور مقاومة تنظيمية
طبيعة بيئة العمل	بيئة تعتمد على التهديد والرقابة المستمرة	بيئة تعتمد على الثقة والعدالة الإجرائية
دور محقق الاحتيال	تقييم كفاءة الضوابط وأنظمة الكشف	تحليل الثقافة التنظيمية ومدى إدراك العاملين لعدالة وشرعية السياسات
التوصيات الوقائية	تشديد الرقابة وزيادة احتمالات الكشف	تعزيز العدالة والشفافية والثقة المؤسسية
مستوى استدامة الامتثال	مؤقت ويتأثر بضعف الردع	أكثر استقراراً حتى مع انخفاض الرقابة المباشرة
مثال تطبيقي	موظف يتوقف عن التلاعب خوفاً من المراجعة أو العقوبة	موظف يلتزم بالقواعد لقناعته بعدالتها

المصدر :إعداد الباحث

سادساً: أثر نماذج الامتثال على محقق الاحتيال

طبيعة الامتثال تساعد في تفسير احتمالية تكرار السلوك المخالف وفهم البيئة التنظيمية التي تُنتج الانحراف أو تحدّ منه.

عند تحليل الإفادات أو السلوكيات التنظيمية، ينبغي لمحقق الاحتيال الانتباه إلى طبيعة التبريرات التي يقدمها الأفراد، لأنها قد تكشف عن نمط الامتثال السائد داخل المؤسسة. فعلى سبيل المثال:

1. "لم تكن هناك رقابة أو كاميرات " كمؤشر على امتثال أداتي قائم على الردع .
2. "ما حدث كان ظلماً" أو "هذا غير عادل" كمؤشر يرتبط بالإدراك المعياري للعدالة والشرعية .

كما تساعد هذه المقاربة في تقييم ثقافة الامتثال المؤسسية ذاتها. فإذا كشف التحقيق أن الالتزام داخل المؤسسة يعتمد بصورة أساسية على الرقابة والتهديد بالعقوبة، فإن أي ضعف في أنظمة الضبط قد يؤدي إلى ارتفاع

احتمالات الانتهاك. أما المؤسسات التي تستند إلى الثقة والعدالة والشرعية التنظيمية، فتكون أكثر قدرة على الحفاظ على الامتثال حتى في غياب المراقبة المستمرة.

ومن هذا المنطلق، لا يقتصر دور محقق الاحتيال على تقييم فعالية الرقابة، بل يمتد إلى تحليل مدى شعور العاملين بعدالة السياسات والإجراءات التنظيمية، وما إذا كانت هذه السياسات تبني التزاماً داخلياً مستقراً أو تفرض امتثالاً مؤقتاً قائمًا على الخوف من العقوبة. كما يمكن للمحقق توظيف هذا التمييز عند تصميم المقابلات وأسئلة التحقيق، من خلال التركيز على الأسئلة المرتبطة بدوافع الامتثال، مثل:

1. ما الذي منعك من ارتكاب الفعل؟
2. هل ترى أن القواعد أو السياسات عادلة؟
3. كيف سيكون سلوكك إذا غابت الرقابة المباشرة؟

وتساعد الإجابات عن هذه الأسئلة في الكشف عما إذا كان السلوك تحكمه حسابات نفعية مرتبطة بالردع، أم التزام أخلاقي داخلي قائم على الشرعية والعدالة.

ويكشف هذا التصور أن بناء الامتثال المستقر داخل المؤسسات لا يعتمد فقط على تشديد الرقابة، بل يرتبط أيضاً بترسيخ الالتزام الأخلاقي الداخلي (Internal Moral Commitment)، وتعزيز الشعور بالمسؤولية الشخصية (Personal Responsibility)، وبناء بيئة تنظيمية يشعر فيها الأفراد بالاحترام والإنصاف

ولغرض مساعدة المحقق على التمييز بين أنماط الامتثال أثناء المقابلات والتحقيقات. يوضح **الجدول رقم (6)** أبرز المؤشرات السلوكية المرتبطة بكل نمط. مما يترتب على هذا التمييز اختلاف في تفسير السلوك الاحتيالي ذاته. بينما يرتبط السلوك القائم على الامتثال الأداتي غالباً بحسابات المخاطرة والفرصة، وقد يرتبط السلوك الناتج عن تآكل الشرعية بمحاولات التبرير الأخلاقي أو الشعور بالاستحقاق التنظيمي. ولذلك، لا يقتصر التحليل التحقيقي على تحديد الواقعة، بل يمتد إلى فهم طبيعة البيئة المؤسسية التي سمحت بتكوين هذه المبررات واستمرارها.

جدول (6): مؤشرات الامتثال الأداتي والمعياري أثناء المقابلات التحقيقية

المؤشر	امتثال أداتي	امتثال معياري
مبررات السلوك	الخوف من العقوبة أو الكشف	الالتزام بالقواعد بوصفها صحيحة وعادلة
تفسير المخالفة	فرصة متاحة مع ضعف الرقابة	استجابة لشعور بالظلم أو فقدان الشرعية
موقف الموظف من الرقابة	ضرورية لمنع المخالفات	داعمة وليست المصدر الوحيد للالتزام
احتمالية تكرار السلوك	مرتفعة عند ضعف الرقابة	أقل نسبياً بسبب الالتزام الداخلي
دلالة التحقيق	تقييم الضوابط والردع	تقييم العدالة التنظيمية والثقافة المؤسسية

إعداد الباحث

وعليه، فإن تراجع العدالة التنظيمية أو ضعف الشرعية المؤسسية قد يؤدي إلى زيادة السلوك الاحتيالي، ليس فقط بدافع المنفعة أو الجشع، بل أحياناً بوصفه استجابة احتجاجية تجاه نظام يُنظر إليه على أنه غير عادل.

سابعاً: التكامل بين نموذج سكنر ونموذج تايلر وأهميته بالنسبة لمحقق الاحتيال

يتطلب فهم الاحتيال المؤسسي مقاربة تكاملية تجمع بين تحليل الحوافز والرقابة والتعزيز السلوكي من جهة، وتحليل العدالة التنظيمية وشرعية السلطة من جهة أخرى.

رغم اختلاف المنطلقات النظرية لكل من بي. إف. سكنر (B.F. Skinner) وتوم آر. تايلر (Tom R. Tyler)، فإن النموذجين يشتركان في تفسير السلوك بوصفه نتاجاً للتفاعل بين الفرد والبيئة المحيطة به، وليس مجرد تعبير عن خصائص فردية ثابتة أو قرارات معزولة عن السياق التنظيمي والاجتماعي.

ففي المقاربة السلوكية لدى سكنر، يُفسَّر السلوك من خلال أنظمة التعزيز والعقوبة بوصفه استجابة تتأثر بالحوافز والرقابة والتجارب السابقة، بما يجعل تعديل السلوك مرتبطاً بإعادة تشكيل البيئة السلوكية. أما نموذج تايلر، فيركّز على البعد الإدراكي والأخلاقي للامتثال، إذ يرتبط الالتزام المستقر بشرعية السلطة وعدالة الإجراءات أكثر من ارتباطه بالردع وحده.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف، فإن النموذجين يتكاملان أكثر مما يتعارضان. فسكنر يفسّر أثر الحوافز والرقابة وآليات التعزيز والعقوبة في تشكيل السلوك، بينما يفسّر تايلر أثر العدالة التنظيمية وشرعية السلطة في بناء الامتثال الطوعي.

وتكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة بالنسبة لمحقق الاحتيال، لأنها توفّر إطاراً أكثر شمولاً لتحليل العوامل السلوكية والتنظيمية التي تسهم في إنتاج السلوك الاحتيالي أو استمراره داخل المؤسسة. ومن ثم، فإن الجمع بين النموذجين يمكّن المحقق من تجاوز توصيف الواقعة الاحتيالية بوصفها فعلاً فردياً معزولاً، إلى تحليل البيئة المؤسسية التي أسهمت في إنتاج السلوك أو تطبيعه داخل المؤسسة.

كما يساعد التكامل بين النموذجين في فهم مدى استقرار الامتثال داخل المؤسسة. إذ إن الامتثال القائم على الردع والرقابة قد ينجح مؤقتاً في الحد من المخالفات، لكنه يظل هشاً وقابلاً للتراجع عند ضعف أنظمة الضبط، بينما يكون الامتثال القائم على الشرعية والعدالة التنظيمية أكثر استقراراً لأنه يرتبط بقناعة داخلية تدعم الالتزام حتى في غياب الرقابة المباشرة.

ولغرض توضيح أوجه التكامل بين منظور سكنر ومنظور تايلر وانعكاساتها التطبيقية على تحليل السلوك الاحتيالي المؤسسي، يبين الجدول رقم (7) المقارنة الآتية:

جدول (7): أوجه التكامل بين تطبيق منظور سكنر ومنظور تايلر في تحليل السلوك الاحتيالي المؤسسي

البعد التحليلي	تطبيق نموذج سكنر	تطبيق نموذج تايلر	الدلالة بالنسبة لمحقق الاحتيال
مصدر السلوك	الحوافز والتعزيز والعقوبة	الشرعية والعدالة والإدراك الأخلاقي	تحليل العوامل السلوكية والتنظيمية معاً
تفسير الامتثال	استجابة للنتائج المتوقعة	التزام قائم على الشرعية والثقة	التمييز بين الامتثال القسري والامتثال الطوعي
سبب الانحراف	خلل في أنظمة التعزيز أو الرقابة	تراجع العدالة أو ضعف الشرعية	تحديد العوامل المنتجة للسلوك الاحتيالي
الوقاية من الاحتيال	إعادة تصميم الحوافز والرقابة	تعزيز العدالة والشفافية والثقة	بناء بيئة مقاومة للاحتيال
استدامة الامتثال	تعتمد على استمرار التعزيز والرقابة	تعتمد على القناعة الداخلية والشرعية	تقييم احتمالية تكرار السلوك مستقبلاً
دور المحقق	تحليل البيئة السلوكية والضبط التنظيمي	تحليل الثقافة التنظيمية والعدالة المؤسسية	بناء تفسير شامل للسلوك الاحتيالي

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى نظرية التكييف الإجرائي لدى سكنر (Skinner, 1971) ونموذج الشرعية والعدالة الإجرائية لدى تايلر(Tyler, 1990) ، مع تكييف المفاهيم لأغراض تحليل السلوك الاحتيالي المؤسسي.

ومن هذا المنظور، لا يقتصر دور محقق الاحتيال على تقييم فعالية الضوابط الرقابية أو اكتشاف مواطن الضعف الإجرائي، بل يمتد إلى تحليل مستوى العدالة التنظيمية والثقة المؤسسية السائدة داخل بيئة العمل. ومن ثم، فإن أكثر النماذج فاعلية في مكافحة الاحتيال لا تقوم على الردع أو الشرعية بصورة منفردة، بل على التكامل بين إدارة السلوك، والعدالة التنظيمية، والثقافة المؤسسية، بما يحد من فرص الانحراف ويعزز الامتثال المستدام.

وبذلك، لا يصبح الاحتيال مجرد نتيجة لفشل الرقابة أو ضعف الردع، بل مؤشراً على خلل أوسع في تصميم البيئة التنظيمية أو في مستوى الشرعية والثقة السائدة داخل المؤسسة.

ثامناً: النموذج التكاملي لتفسير الامتثال المؤسسي والسلوك الاحتيالي في ضوء سكنر وتايلر

لا ينتج الاحتيال عن ضعف الردع فقط ، بل أيضاً عن البيئة التنظيمية التي قد تُبرر السلوك المنحرف أو تُضعف الامتثال الطوعي المستقر.

في إحدى المؤسسات المالية، اكتشفت الإدارة قيام عدد من الموظفين بالتلاعب في توقيت تسجيل العمليات المالية من أجل تحسين مؤشرات الأداء الشهرية وتحقيق المكافآت المرتبطة بسرعة الإنجاز. وعند تحليل الحالة من منظور سكنر(Skinner) ، يمكن تفسير السلوك بوصفه نتيجة مباشرة لآليات التعزيز داخل المؤسسة. فقد كان نظام الحوافز يكافئ السرعة وحجم الإنجاز بصورة مستمرة، في حين أن ضعف الرقابة الفورية قلّل من احتمالات اكتشاف المخالفة أو معاقبتها. ووفقاً لمنطق التكييف الإجرائي، أدى هذا النمط من التعزيز إلى زيادة احتمالية تكرار السلوك واستمراره. ويمكن التعبير عن هذا المنطق السلوكي بصورة تحليلية من خلال مؤشر:

القابلية السلوكية للاحتيال

(Behavioural Fraud Propensity Index – BFPI)

وفق العلاقة الآتية:

$$BFPI = R - P$$

حيث:

- BFPI = مؤشر القابلية السلوكية للاحتيال.
- R = مستوى التعزيز أو المكاسب المتوقعة المرتبطة بالسلوك.
- P= مستوى العقوبة أو الردع المتوقع.

ويفترض هذا المؤشر أن احتمالية ظهور السلوك الاحتيالي تزداد كلما ارتفع مستوى التعزيز المرتبط بالسلوك مقارنة بمستوى الردع أو العقوبة المتوقعة، وتنخفض كلما ارتفعت كلفة السلوك ومخاطره.

أما من منظور تايلر (Tyler)، فإن تفسير الحالة لا يقتصر على الحوافز والرقابة فقط، بل يمتد إلى إدراك الموظفين لعدالة النظام التنظيمي.

فقد أظهرت المقابلات الداخلية شعور بعض العاملين بعدم عدالة نظام التقييم وغياب الشفافية في الترقيات والمكافآت، إذ رأى عدد منهم أن المكافآت لا تُمنح دائماً وفق معايير واضحة ومتسقة، الأمر الذي دفع بعضهم إلى تبرير التلاعب باعتباره استجابة تعويضية لخلل تنظيمي أو لغياب العدالة.

وفي هذا السياق، يمكن تفسير الامتثال المؤسسي وفق نموذج تايلر من خلال العلاقة الآتية:

$$C = f(L + J)$$

حيث:

- C =مستوى الامتثال.
- L =الشرعية المدركة.(Perceived Legitimacy)
- J = العدالة الإجرائية.(Procedural Justice)

تطبيق مقارن للحالة نفسها من منظور تايلر

ولتوضيح الفارق بين المنظورين بصورة عملية، يمكن إعادة تفسير الحالة السابقة نفسها وفق نموذج تايلر. فعلى الرغم من أن التلاعب في توقيت تسجيل العمليات المالية قد فُسِّر من منظور سكنر بوصفه نتيجة لوجود نظام حوافز عزّز السلوك وضعف مستوى الردع المرتبط به، فإن نموذج تايلر يوجّه التحليل نحو الكيفية التي يدرك بها العاملون شرعية النظام التنظيمي وعدالة إجراءاته.

ويوضح الجدول رقم (8). مقارنة بين تطبيق منظور سكنر ومنظور تايلر في تفسير السلوك الاحتيالي المؤسسي

جدول (8): الفروقات الرئيسة بين تطبيق منظور سكنر ومنظور تايلر في تفسير السلوك الاحتيالي المؤسسي

البعد	سكنر	تايلر
سبب السلوك	التعزيز وضعف الردع	ضعف العدالة والشرعية
تفسير الاستمرار	استمرار التعزيز	تبرير السلوك
العلاج	تعديل الحوافز والرقابة	تعزيز العدالة والشفافية
مصدر الامتثال	توقع المكافأة او العقوبة	الاقتناع بشرعية القواعد ودلالتها

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى نظرية التكييف الإجرائي لدى سكنر (Skinner, 1971) ونموذج الشرعية والعدالة الإجرائية لدى تايلر(Tyler, 1990) ، مع تكييف المفاهيم لأغراض تفسير السلوك الاحتيالي المؤسسي.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن دمج مؤشر القابلية السلوكية للاحتيال (BFPI) مع متغيري الشرعية المدركة والعدالة الإجرائية ضمن إطار تفسيري تكاملي يوضح العوامل المؤثرة في الامتثال المؤسسي والسلوك الاحتيالي، كما يأتي:

$$C = f[(L + J) - BFPI]$$

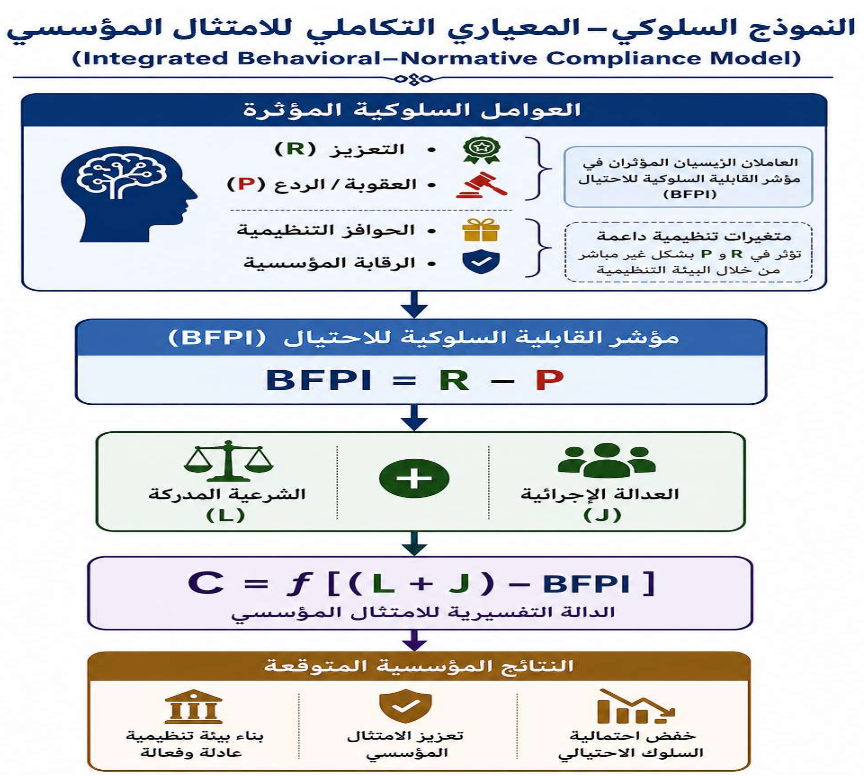
حيث:

- C= مستوى الامتثال المؤسسي (Compliance)
- BFPI= مؤشر القابلية السلوكية للاحتيال (Behavioral Fraud Propensity Index)
- L =الشرعية المدركة (Perceived Legitimacy)
- J= العدالة الإجرائية (Procedural Justice)

ولا تمثل هذه العلاقة نموذجاً رياضياً تجريبياً أو معادلة أصلية في الأدبيات العلمية، وإنما إطاراً تفسيرياً تكاملياً من إعداد الباحث يوضح أن الامتثال المؤسسي يتأثر بالتفاعل بين العوامل السلوكية المرتبطة بالتعزيز والردع، والعوامل المعيارية المرتبطة بالشرعية المدركة والعدالة الإجرائية. ويفترض النموذج أن ارتفاع مستويات الشرعية والعدالة داخل المؤسسة يعزز الامتثال الطوعي للعاملين، في حين تؤدي زيادة القابلية السلوكية للاحتيال إلى خفض مستوى الامتثال ورفع احتمالية السلوك الاحتيالي.

ويوضح الشكل رقم (7) العلاقة التكاملية بين نموذج سكنر السلوكي القائم على التعزيز والعقوبة، ونموذج تايلر القائم على الشرعية والعدالة الإجرائية، وكيف يتفاعلان معاً في بناء امتثال مؤسسي مستقر والحد من مخاطر السلوك الاحتيالي داخل المؤسسات.

الشكل رقم (7): النموذج السلوكي -المعياري التكاملي للامتثال المؤسسي بين سكنر وتايلر



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى نظرية التكييف الإجرائي لدى Skinner ونظرية الشرعية والعدالة الإجرائية لدى Tyler ، مع تطوير النموذج التكاملي المقترح.

ويعكس النموذج افتراضاً مفاده أن الامتثال المؤسسي لا يتحدد بالعوامل السلوكية أو المعيارية بصورة منفصلة، بل ينتج عن التفاعل بين العوامل السلوكية المرتبطة بالتعزيز والردع، والعوامل المعيارية المرتبطة بالشرعية المدركة والعدالة الإجرائية. ويفترض النموذج أن ارتفاع مستويات الشرعية والعدالة، بالتزامن مع انخفاض القابلية السلوكية للاحتيال، يعزز الامتثال المؤسسي ويخفض احتمالية السلوك الاحتيالي داخل المؤسسة.

الفصل الثاني: نظريات تفسير الجريمة

مقدمة

لا يعتمد علم الإجرام (Criminology) على نموذج تفسيري واحد قادر على تفسير جميع أنماط الجريمة والانحراف بصورة حاسمة، نظراً إلى الطبيعة المعقدة للسلوك الإنساني وتداخل العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية المؤثرة فيه. ولهذا، ظهرت اتجاهات ونظريات متعددة سعت إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من منطلقات مختلفة.

وفي هذا السياق، تؤكد الأدبيات المعاصرة في علم الإجرام، كما يعرضها لاري سيغل (Larry Siegel)، ورونالد أيكرز (Ronald Akers)، وكريستين سيلرز (Christine Sellers) ، أن السلوك الإجرامي ظاهرة متعددة الأسباب والعوامل، الأمر الذي أسهم في ظهور عدد كبير من النظريات التفسيرية وتعايشها داخل حقل علم الإجرام.

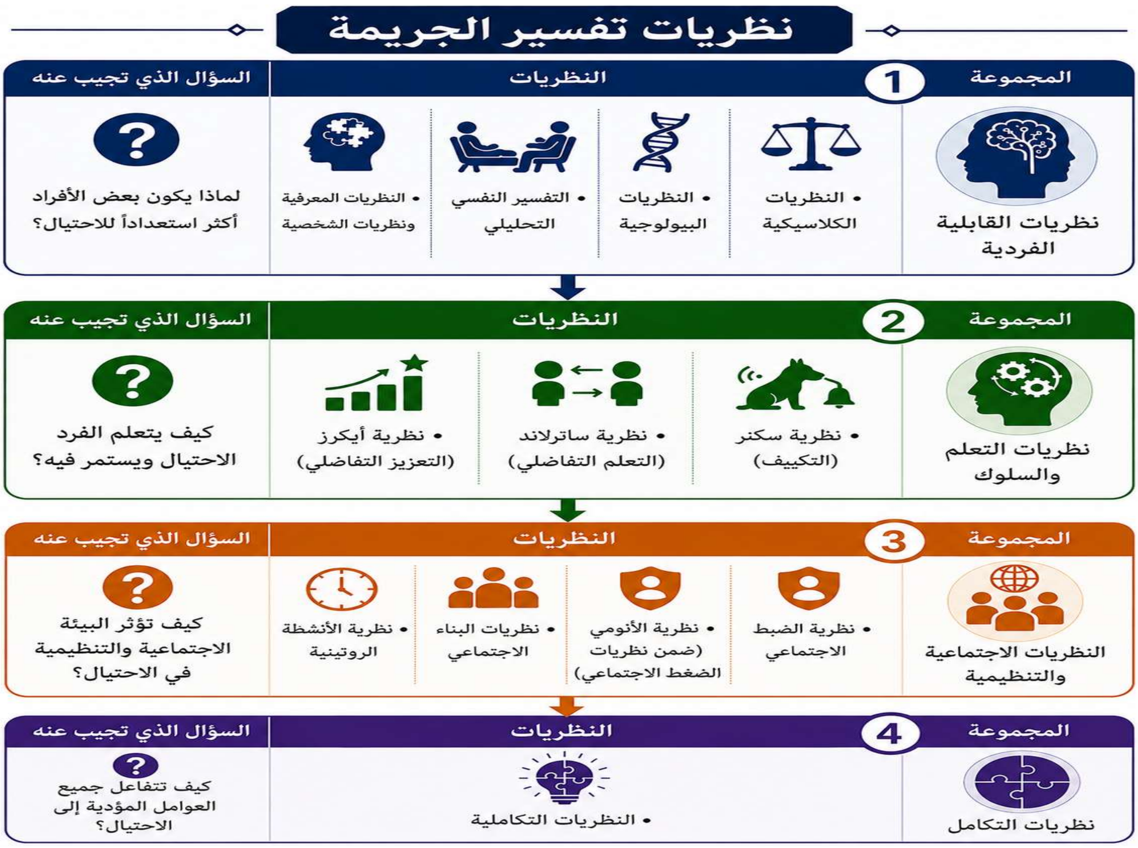
وانطلاقاً من ذلك، يستعرض هذا الفصل اثنتي عشرة نظرية من أبرز نظريات علم الإجرام التي تناولت تفسير السلوك الإجرامي من زوايا مختلفة، وبيان أهميتها العملية بالنسبة لمحقق الاحتيال (Fraud Examiner).

وتكتسب هذه النظريات أهمية خاصة بالنسبة لمحقق الاحتيال، لأنها توسّع نطاق التحليل من التركيز على الواقعة الاحتيالية ذاتها إلى فهم العوامل السلوكية والتنظيمية والاجتماعية التي أسهمت في إنتاج السلوك الاحتيالي أو تسهيله. فكل نظرية تسلط الضوء على جانب مختلف من السلوك الاحتيالي، سواء من حيث الدوافع والضغوط، أو عمليات التعلم والتأثير الاجتماعي، أو الثقافة التنظيمية، أو ضعف الرقابة، أو طبيعة الحوافز والعلاقات داخل المؤسسة.

كما تساعد هذه النظريات على تفسير كيفية وقوع الاحتيال، وتسهم أيضاً في فهم أسباب حدوثه والعوامل التي سمحت باستمراره أو تطبيعه، بما يدعم تطوير استراتيجيات وقائية أكثر فاعلية للحد من الاحتيال قبل تحوله إلى نمط سلوكي متكرر أو ممارسة متطَبَّعة داخل البيئة التنظيمية.

وقد جرى اختيار هذه النظريات لتمثل أبرز الاتجاهات التفسيرية في علم الإجرام ذات الصلة بفهم السلوك الاحتيالي، بحيث تغطي المستويات الفردية والسلوكية والاجتماعية والتنظيمية والتكاملية. ويعكس هذا التصنيف تعدد الأبعاد المؤثرة في السلوك الاحتيالي، انطلاقاً من العوامل المرتبطة بالفرد وخصائصه، مروراً بعمليات التعلم والتفاعل الاجتماعي، وصولاً إلى تأثير البيئة التنظيمية والعوامل البنيوية الأوسع. **ويوضح الشكل رقم** (8) هذا التصنيف العام والعلاقات بين المجموعات النظرية المختلفة.

الشكل رقم (8): خريطة النظريات المستخدمة في تفسير السلوك الإجرامي والاحتيالي



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى الأدبيات الإجرامية الواردة في هذا الفصل.

المحور الأول: النظريات الفردية

أولاً: علم الإجرام الكلاسيكي (Classical Criminology)

تُعد المدرسة الكلاسيكية من أكثر الاتجاهات النظرية ملاءمة لتفسير العديد من أنماط الاحتيال، نظراً لتركيزها على فكرة الاختيار العقلاني وموازنة المنافع المتوقعة بالمخاطر المحتملة.

تنطلق المدرسة الكلاسيكية من افتراض مفاده أن الجريمة تمثل سلوكاً عقلانياً يقوم على موازنة المنافع المتوقعة بالمخاطر أو التكاليف المحتملة. ولذلك، قد يُقدم الفرد على السلوك الإجرامي عندما يدرك أن احتمالات المنفعة تفوق احتمالات الاكتشاف أو العقوبة، وهو ما أسّس لمفهوم الردع (Deterrence) القائم على رفع كلفة الجريمة مقارنة بعائدها المتوقع.

ولغرض توضيح المبادئ الأساسية للمدرسة الكلاسيكية وانعكاساتها التطبيقية على السلوك الاحتيالي داخل المؤسسات، يبيّن الجدول رقم (10) أبرز افتراضات النظرية الكلاسيكية وتطبيقاتها في مجال مكافحة الاحتيال.

جدول (10): المبادئ الرئيسة للمدرسة الكلاسيكية وتطبيقاتها في تفسير السلوك الاحتيالي

المبدأ	التفسير الكلاسيكي	التطبيق في الاحتيال
الإرادة الحرة (Free Will)	يختار الفرد سلوكه بإرادته ويكون مسؤولاً عن نتائجه	يتخذ المحتال قرار الاحتيال بصورة واعية ومقصودة
العقلانية (Rational Choice)	يقوم السلوك الإجرامي على موازنة المنافع والتكاليف	مقارنة المكاسب المتوقعة بمخاطر الاكتشاف والعقوبة
الردع (Deterrence)	يقلل التهديد بالعقوبة من احتمالات ارتكاب الجريمة	تحدّ زيادة احتمالات الكشف من السلوك الاحتيالي
اليقين (Certainty)	التأكد من تطبيق العقوبة أهم من شدتها	الكشف المؤكد للمخالفة أكثر تأثيراً من العقوبات القاسية غير المطبقة
السرعة(Celerity)	تعزز سرعة تطبيق العقوبة من أثرها الردعي	يحد التحقيق السريع والاستجابة الفورية للمخالفات من تكرار الاحتيال
التناسب (Proportionality)	يجب أن تتناسب العقوبة مع جسامة الفعل	وفق حجم المخالفة الاحتيالية تفرض جزاءات عادلة ومتدرجة

المصدر :إعداد الباحث استناداً إلى أعمال تشيزاري بيكاريا (Beccaria, 1764) وجيريمي بنثام (Bentham, 1789) والأدبيات الحديثة في المدرسة الكلاسيكية وعلم الجريمة.

وقد مثّل هذا الاتجاه تحولاً مهماً في تفسير الجريمة، لأنه نقلها من منطق الانتقام والقسوة إلى منطق الإرادة الحرة (Free Will)، والمسؤولية الفردية والحساب العقلاني للنتائج. ومن هنا، برزت لدى تشيزاري بيكاريا (Cesare Beccaria)وجيريمي بنثام(Jeremy Bentham) فكرة أن فاعلية العقوبة ترتبط بسرعة تطبيقها ووضوحها وإمكانية توقّعها أكثر من ارتباطها بدرجة قسوتها.

الدلالات التطبيقية للنظرية الكلاسيكية في تفسير الاحتيال المؤسسي

تتضح القيمة التفسيرية للمدرسة الكلاسيكية بصورة خاصة عند تحليل حالات الاحتيال المؤسسي التي يتخذ فيها الفاعل قراراً عقلانياً قائماً على موازنة المنافع المتوقعة بالمخاطر المحتملة. ففي مثل هذه الحالات، لا يُنظر إلى الاحتيال بوصفه انحرافاً أخلاقياً فحسب، بل بوصفه مخاطرة تنظيمية يعتقد الفاعل أنه قادر على إدارتها والسيطرة على نتائجها. وفي كثير من الحالات، لا يتشكل القرار الاحتيالي نتيجة رغبة مباشرة في المخالفة، بل يتطور تدريجياً من خلال إعادة تقييم العلاقة بين:

- حجم المكاسب المتوقعة.
- مستوى الرقابة السائدة.
- احتمالات الاكتشاف والمساءلة.
- إمكانية إخفاء السلوك أو تبريره تنظيمياً.

ومن هذا المنظور، تتحدد فاعلية الرقابة والردع بمدى إدراك الفاعل لقدرتها الحقيقية على كشف المخالفة وربطها بعواقب تنظيمية وقانونية مباشرة، أكثر من ارتباطها بوجودها الشكلي أو بشدة العقوبة وحدها. وبالنسبة لمحقق الاحتيال، يشير هذا التصور إلى أن الحد من السلوك الاحتيالي لا يتحقق من خلال تشديد الجزاءات فقط، بل من خلال رفع احتمالات الكشف المبكر، وتعزيز وضوح الضوابط الرقابية، وتقليص فرص الإفلات من المساءلة، بما يجعل كلفة السلوك الاحتيالي أعلى من منافعه المتوقعة.

ويمكن تمثيل هذا المنطق لأغراض التفسير التحليلي من خلال مؤشر القابلية العقلانية للاحتيال (RFPI) ، المستند إلى افتراضات المدرسة الكلاسيكية ونظرية الاختيار العقلاني، وفق العلاقة الآتية:

$$RFPI = \frac{G + O}{D + C}$$

حيث:

- RFPI = مؤشر القابلية العقلانية للاحتيال .
- G = المكسب المتوقع(Expected Gain) .
- O = الفرص المتاحة لارتكاب الاحتيال (Opportunity).
- D احتمالية الاكتشاف (Detection Probability).

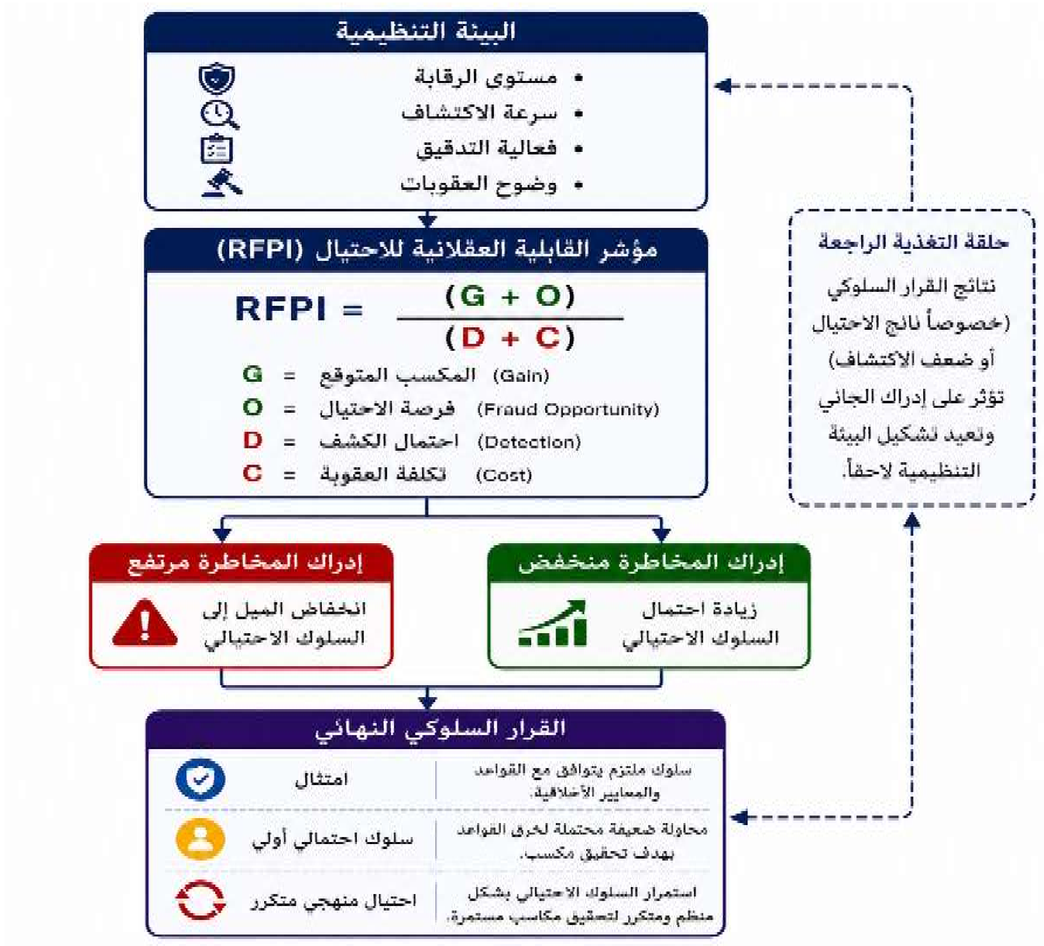
- C = الكلفة المتوقعة للعقوبة أو الخسارة المحتملة (Cost of Punishment).

يفترض المؤشر أن القابلية لارتكاب الاحتيال تزداد كلما ارتفعت المكاسب المتوقعة والفرص المتاحة مقارنة باحتمالات الاكتشاف وكلفة العقوبة، وتنخفض كلما ارتفع مستوى اليقين بالكشف والعواقب المترتبة على السلوك.

ووفقاً لهذا التصور، يميل الفاعل العقلاني إلى إعطاء وزن أكبر لاحتمالية الاكتشاف من شدة العقوبة ذاتها عند تقييم استمرارية السلوك، إذ غالباً ما يكون خطر الكشف أكثر تأثيراً في القرار من قسوة الجزاء المتوقع. ولذلك، قد يُعاد إدراك الاحتيال في البيئات التي تتسم بضعف الضبط التنظيمي أو بطء الاستجابة للمخالفات بوصفه سلوكاً منخفض المخاطر وعالي العائد، وهو ما يساعد في تفسير انتشار بعض أنماط الاحتيال منخفضة القيمة وعالية التكرار داخل المؤسسات.

ويوضح الشكل رقم (9) الكيفية التي يتشكل بها القرار الاحتيالي وفق الموازنة الإدراكية بين المنافع والفرص المتوقعة من جهة، واحتمالات الاكتشاف وكلفة العقوبة المتصورة من جهة أخرى، ضمن البيئة التنظيمية المحيطة بالفاعل.

الشكل رقم (9): النموذج الإدراكي–العقلاني لتفسير القرار الاحتيالي في البيئة التنظيمية



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى مبادئ المدرسة الكلاسيكية في علم الإجرام

الديناميكية السلوكية لتطور الاحتيال

إذا كانت المدرسة الكلاسيكية تفسر أسباب اتخاذ القرار الاحتيالي من خلال موازنة المنافع والمخاطر، فإن بعض حالات الاحتيال المؤسسي تكشف أن هذا القرار لا يظهر دفعة واحدة، بل يتطور تدريجياً عبر سلسلة من الاختبارات السلوكية التي يسعى من خلالها الفاعل إلى استكشاف حدود البيئة الرقابية وقدرته على تجاوزها دون اكتشاف.

ويعكس هذا النمط ما يسميه الباحث بآلية الاختبار التدريجي للرقابة (Progressive Testing of Controls)، حيث تؤدي النجاحات المتكررة في تجاوز الضوابط الرقابية إلى رفع مستوى الثقة لدى الفاعل بقدرته على الإفلات من الاكتشاف أو المساءلة، الأمر الذي قد يدفعه تدريجياً إلى الانتقال من مخالفات محدودة الأثر إلى ممارسات احتيالية أكثر تنظيماً واتساعاً.[11]

وبالنسبة لمحقق الاحتيال، تكشف هذه الديناميكية أهمية التعامل الجاد مع المؤشرات المبكرة للمخالفات وعدم التقليل من شأن التجاوزات الصغيرة، لأنها قد تمثل المراحل الأولى في مسار تصاعدي يتدرج من اختبار الضوابط والحدود الرقابية إلى أنماط احتيالية أكثر تنظيماً واتساعاً وخطورة.

المنظور التحقيقي للمدرسة الكلاسيكية

تكتسب المدرسة الكلاسيكية أهمية خاصة بالنسبة لمحقق الاحتيال، لأنها لا تقصر التحليل على الفعل الاحتيالي ذاته، بل توسّعه ليشمل البيئة التنظيمية التي أعادت تشكيل إدراك الفاعل للمخاطر والفرص. ومن هذا المنطلق، لا يقتصر التحقيق على تتبع المعاملات أو جمع الأدلة المالية، وإنما يمتد إلى تحليل:

- مستوى الردع التنظيمي السائد داخل المؤسسة.
- الثغرات الرقابية التي سمحت بوقوع السلوك أو استمراره.
- آليات الوصول إلى البيانات والأصول والصلاحيات الحساسة.
- مستوى اليقين بإمكانية الاكتشاف والمساءلة.
- طبيعة استجابة الإدارة للمخالفات السابقة ومدى فاعلية العقوبات المطبقة.

---

[11] مصطلح تحليلي من تطوير الباحث لوصف السلوك التدريجي الذي يختبر من خلاله الفاعل فعالية الضوابط الرقابية قبل الانتقال إلى ممارسات احتيالية أوسع نطاقاً.

وتساعد هذه المقاربة في تفسير الحالات التي يستمر فيها السلوك الاحتيالي رغم وجود ضوابط رقابية رسمية، عندما يفقد العاملون الثقة بفاعلية الكشف أو بجدية الاستجابة التنظيمية للمخالفات. وفي مثل هذه البيئات، قد يُنظر إلى الاحتيال بوصفه سلوكاً منخفض المخاطر وقابلاً للإدارة، الأمر الذي يضعف الأثر الردعي للضوابط القائمة مهما بدت قوية من الناحية الشكلية. ومن ثم، فإن المدرسة الكلاسيكية توجّه محقق الاحتيال إلى البحث ليس عن كيفية وقوع الاحتيال فقط ، بل أيضاً عن العوامل التي جعلت الفاعل ينظر إليه بوصفه خياراً منخفض المخاطر. ولذلك، يصبح تقييم فاعلية الردع ومستوى الرقابة الفعلية وإدراك العاملين لاحتمالات الكشف والعقوبة جزءاً أساسياً من فهم أسباب الاحتيال وتفسير استمراره أو تكراره داخل المؤسسة.

الفاعل العقلاني في المنظور الكلاسيكي

ترتبط المدرسة الكلاسيكية بما يُعرف بالفاعل العقلاني، وهو الفرد الذي يتخذ قراراته استناداً إلى موازنة المنافع المتوقعة بالمخاطر والتكاليف المحتملة. ومن هذا المنطلق، لا يُفسَّر السلوك الاحتيالي، في هذا المنظور، بوصفه نتاجاً أساسياً للاندفاع أو الانفعال، بل باعتباره قراراً واعياً يقوم على تقدير المكاسب المتوقعة وفرص النجاح واحتمالات الاكتشاف والعواقب المحتملة. ويتسم هذا النمط من الفاعلين بارتفاع مستوى الحساب العقلاني للسلوك، والقدرة على التخطيط المسبق، وتقييم البدائل المتاحة قبل اتخاذ القرار. كما يكون أكثر حساسية للتغيرات المرتبطة بمستوى الرقابة، واحتمالات الكشف، وكلفة العقوبات المتوقعة، بما يجعل قراراته السلوكية مرتبطة بدرجة إدراكه للمخاطر والعوائد المحتملة.

ومن منظور تحقيقي، يساعد فهم خصائص الفاعل العقلاني في تفسير الكيفية التي تُبنى بها القرارات الاحتيالية داخل المؤسسات، كما يساهم في تحديد المؤشرات السلوكية المرتبطة بالتخطيط المسبق واستغلال الفرص التنظيمية، الأمر الذي يدعم اكتشاف المخاطر الاحتيالية في مراحلها المبكرة.

الخلاصة التفسيرية

تنظر المدرسة الكلاسيكية إلى الاحتيال المؤسسي بوصفه قراراً عقلانياً يتشكل من خلال موازنة المنافع المتوقعة بالمخاطر والتكاليف المحتملة، ضمن حدود إدراك الفاعل للمكاسب والفرص واحتمالات الاكتشاف والعقوبة. ولا يُفسَّر السلوك الاحتيالي باعتباره استجابة عشوائية أو اندفاعية، بل بوصفه نتيجة لحسابات إدراكية تتأثر بفاعلية الرقابة ومستوى الردع والبيئة التنظيمية المحيطة. وفي هذا السياق، ترتبط فعالية الوقاية من الاحتيال بقدرة المؤسسة على رفع احتمالات الكشف، وتقليص الفرص المتاحة للسلوك الاحتيالي، وتعزيز القناعة الواقعية بالعواقب التنظيمية والقانونية والمهنية المترتبة عليه. كما تؤكد المدرسة الكلاسيكية أن اليقين بالاكتشاف وسرعة الاستجابة للمخالفات قد يكونان أكثر تأثيراً في الردع من مجرد تشديد العقوبات.

و لا يقتصر تقدير المنافع والمخاطر في السلوك الاحتيالي على الاعتبارات المالية أو العقوبات النظامية فحسب، بل يتأثر أيضاً بالمكانة المهنية والاجتماعية التي يشغلها الفرد داخل المؤسسة وخارجها. فكلما ازدادت قيمة ما قد يفقده الفرد من سمعة أو مكانة مهنية أو استقرار وظيفي أو نفوذ اجتماعي، ارتفعت الكلفة المتوقعة للسلوك

الاحتيالي في إدراكه الشخصي، حتى وإن ظلت العقوبات النظامية ثابتة. ولذلك تميل الفئات التي تشغل مواقع تنظيمية أو اجتماعية أعلى إلى إظهار حساسية أكبر تجاه المخاطر المرتبطة بالسلوك المنحرف، نتيجة اتساع نطاق المساءلة وارتفاع كلفة فقدان السمعة أو المركز الوظيفي أو النفوذ الاجتماعي. ومن ثم، فإن فاعلية الردع لا تعتمد على شدة العقوبة أو احتمال تطبيقها فقط ، بل على قدرة الفرد على استيعاب حجم الخسائر المحتملة التي قد تمتد إلى مستقبله المهني ومكانته الاجتماعية وعلاقاته التنظيمية، وهي خسائر قد تفوق في تأثيرها العقوبات الرسمية ذاتها.

ويمثل هذا التركيز على الاختيار العقلاني وتقدير المنافع والمخاطر والخسائر المتوقعة نقطة انطلاق مهمة لفهم النظريات اللاحقة التي أولت اهتماماً أكبر لدور الفرصة الإجرامية والبيئة المحيطة والعوامل التنظيمية في تشكيل السلوك الإجرامي والاحتيالي.

ثانياً: النظريات البيولوجية في تفسير الجريمة (Biological Theories of Crime Causation)

تسعى النظريات البيولوجية في تفسير الجريمة إلى فهم جانب من التباين السلوكي بين الأفراد من خلال التركيز على بعض الخصائص المرتبطة بالاندفاعية[12]، وضبط السلوك[13]، والميل إلى المخاطرة[14]. ولا يُفهم السلوك الإجرامي أو الاحتيالي، وفق هذا المنظور، بوصفه نتيجة لعامل بيولوجي منفرد، بل كنتيجة محتملة لتفاعل الاستعدادات الفردية مع البيئة الاجتماعية والتنظيمية والفرص المتاحة.

وتفترض هذه المقاربة أن الأفراد قد يختلفون في قدرتهم على ضبط السلوك، وتقدير العواقب، والاستجابة للضوابط والجزاءات، وهو ما قد يسهم في تفسير اختلاف القرارات السلوكية حتى عند مواجهة الظروف التنظيمية نفسها. فعلى سبيل المثال، قد يكتشف موظفان في قسم المشتريات إمكانية تمرير فاتورة غير مستحقة نتيجة ضعف أحد إجراءات المراجعة. ورغم توافر الفرصة نفسها لكليهما، يمتنع أحدهما عن استغلالها، في حين يقدم الآخر على تنفيذ المخالفة. ووفقاً للمنظور البيولوجي، قد يُعزى جانب من هذا التباين إلى اختلافات فردية تؤثر في طريقة الاستجابة للمخاطر والضوابط واتخاذ القرار.

وتكتسب هذه النظريات أهمية بالنسبة لمحقق الاحتيال عند تفسير الحالات التي يستمر فيها بعض الأفراد في السلوك الاحتيالي رغم ارتفاع احتمالات الاكتشاف أو التعرض السابق للعقوبات والمساءلة. فهي تساعد في فهم بعض الاختلافات الفردية المرتبطة بالاندفاعية، والبحث عن الإثارة، وتقدير المخاطر، دون افتراض وجود علاقة حتمية بين العوامل البيولوجية والسلوك الاحتيالي. كما تؤكد أن السلوك الاحتيالي يظل نتاجاً لتفاعل معقد بين الخصائص الفردية والظروف التنظيمية والفرص المتاحة.

---

[12] الميل إلى اتخاذ القرارات أو الاستجابة للمواقف بسرعة دون تقدير كافٍ للعواقب طويلة المدى.
[13] سمة شخصية ترتبط بالبحث عن الإثارة والتفاعل الاجتماعي والنشاط المرتفع والميل إلى الاستجابة للمثيرات الخارجية.
[14] سمة شخصية ترتبط بارتفاع القابلية للقلق والتوتر والتقلب الانفعالي وضعف القدرة على مواجهة الضغوط بصورة مستقرة.

وبصورة عامة، تنظر النظريات البيولوجية إلى السلوك الإجرامي والاحتيالي بوصفه نتيجة محتملة لتفاعل الاستعدادات الفردية مع البيئة المحيطة، وليس بوصفه نتاجاً لعامل بيولوجي منفرد. ومن هذا المنطلق، تركز على تفسير جانب من الاختلافات السلوكية بين الأفراد عند مواجهة الظروف والفرص نفسها، مع الإقرار بأن السلوك الاحتيالي يظل ظاهرة متعددة الأسباب والعوامل.

وتتضمن النظريات البيولوجية عدداً من الاتجاهات الرئيسة التي سعت إلى تفسير العلاقة بين العوامل البيولوجية والسلوك الإجرامي، ومن أبرزها:

- نظرية المجرم المولود (Born Criminal Theory) .
- النظريات الجينية (Genetic Theories) .
- النظريات العصبية (Neurological Theories) .

وسيتم تناول هذه الاتجاهات بوصفها محاولات تفسيرية لفهم العلاقة بين العوامل البيولوجية وبعض أنماط السلوك الإجرامي والاحتيالي، مع بيان قيمتها التفسيرية وحدودها العلمية ومدى الإفادة منها في التحليل الجنائي وتحقيقات الاحتيال المؤسسي.

نظرية "المجرم المولود" (Born Criminal Theory):

لا يمكن تفسير السلوك الاحتيالي من خلال السمات البيولوجية أو الشكلية وحدها، كما قد يؤدي الاعتماد على الانطباعات النمطية إلى أخطاء تحقيقية خطيرة.

تُعد نظرية "المجرم المولود" (Born Criminal Theory) من أقدم المحاولات التي سعت إلى تفسير الجريمة من منظور بيولوجي، وقد ارتبطت بتشيزاري لومبروزو(Cesare Lombroso) ، الذي حاول في أواخر القرن التاسع عشر إخضاع الجريمة للدراسة العلمية بدلاً من تفسيرها بوصفها انحرافاً أخلاقياً مجرداً. وانطلقت النظرية من افتراض أن بعض الأفراد يحملون خصائص بيولوجية أو تشريحية ترتبط بالاستعداد الإجرامي، وتعكس ما وصفه لومبروزو بـ "الانتكاس التطوري"[15] (Atavism) ، أي بقاء سمات بدائية يُفترض أنها تجعل بعض الأفراد أقل تكيفاً مع متطلبات المجتمع الحديث. واعتقد لومبروزو أن هذه السمات تمثل بقايا تطورية تعكس عودة الفرد إلى مراحل بدائية من التطور الإنساني.

وفي هذا السياق، ربط لومبروزو بين السلوك الإجرامي وبعض الخصائص الشكلية، مثل بروز الفك، وعدم تماثل الوجه، وبعض خصائص الجمجمة أو الأذنين، معتبراً أنها قد تمثل مؤشرات على النزعة الإجرامية الفطرية. إلا أن هذه الطروحات تعرضت لانتقادات علمية واسعة بسبب ضعف منهجيتها واعتمادها على تعميمات شكلية غير مدعومة بأدلة تجريبية كافية.

وتتضح حدود هذه النظرية بصورة أكبر عند تطبيقها على جرائم الاحتيال الحديثة. فالاحتيال المؤسسي أو المالي يرتبط غالباً بسلوكيات معقدة، مثل التخطيط طويل المدى، وإدارة الانطباع، وبناء الثقة، والتلاعب الاجتماعي، وهي أنماط سلوكية يصعب تفسيرها بالاعتماد على السمات البيولوجية أو الشكلية وحدها.

الدروس التحقيقية المستفادة من النظرية

وتكمن أهمية هذه النظرية بالنسبة لمحقق الاحتيال في إدراك مخاطر الاعتماد على الانطباعات الشكلية أو التصورات النمطية عند تقييم السلوك الإجرامي. فمرتكبو الاحتيال لا يبدون غالباً "خطرين" بالمعنى التقليدي، بل قد يظهرون بمظهر مهني منظم، ويتمتعون بقدرة مرتفعة على إدارة الانطباع وبناء الثقة، مما قد يؤدي إلى استبعادهم من دائرة الاشتباه رغم تورطهم الفعلي. وفي المقابل، قد تؤدي الأحكام القائمة على المظهر أو السمات الشخصية إلى توجيه الاشتباه نحو أفراد لا يستند الاشتباه فيهم إلى مؤشرات سلوكية أو أدلة موضوعية. ومن ثم، تساعد هذه النظرية محقق الاحتيال على الانتقال من التركيز على المظهر الخارجي إلى تحليل أنماط السلوك، وآليات التلاعب، والثغرات التنظيمية التي سمحت بحدوث الاحتيال واستمراره.

[15] يقصد به بقاء أو عودة خصائص يُفترض أنها تعود إلى مراحل تطورية أقدم، وقد استخدمه لومبروزو لتفسير ما اعتبره ميلاً فطرياً إلى السلوك الإجرامي.

من الحتمية البيولوجية إلى النموذج التكاملي

ولهذا، تُستدعى نظرية "المجرم المولود" اليوم بوصفها مثالاً على حدود التفسير البيولوجي الأحادي أكثر من كونها تفسيراً صالحاً للجريمة المعاصرة، لما تكشفه من مخاطر الحتمية البيولوجية، والتفسيرات الاختزالية، والربط غير العلمي بين المظهر الخارجي والسلوك الإجرامي. كما توضح هذه النظرية أن الاحتيال المؤسسي لا ينتج عادة عن عامل منفرد، بل عن تفاعل معقد بين مجموعة من العوامل الفردية والنفسية والتنظيمية. ولذلك، اتجهت النظريات الحديثة في تفسير الجريمة إلى تبني نماذج أكثر تكاملاً، مثل النموذج البيوسي–نفسي–الاجتماعي[16] (Biopsychosocial Model) ، الذي يجمع بين الأبعاد البيولوجية والنفسية والاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي.

ويوضح **الشكل رقم (10)** حدود التفسير البيولوجي الأحادي للجريمة، وكيف انتقل الفكر الجنائي من الربط المباشر بين السمات الجسدية والسلوك الإجرامي إلى نماذج تفسيرية أكثر تكاملاً وتعدداً للعوامل.

الشكل رقم (10): تطور تفسير السلوك الإجرامي من الحتمية البيولوجية إلى النموذج التكاملي



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى أعمال تشيزاري لومبروزو(Cesare Lombroso) ، وأدبيات المدرسة الوضعية في علم الإجرام، والمقاربات الحديثة في النموذج البيوسي–نفسي–الاجتماعي.

---

[16] نموذج تفسيري يفترض أن السلوك الإنساني يتشكل من التفاعل بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية، ويرفض تفسير السلوك من خلال عامل منفرد.

الخلاصة التفسيرية

يكشف **الشكل رقم (10)** أن القيمة المعاصرة لنظرية "المجرم المولود" لا تكمن في صحة فرضياتها البيولوجية أو في ادعائها بأن الإنسان يولد مجرماً، بل في دورها التاريخي في نقل دراسة الجريمة نحو البحث العلمي، وفي إثارة تساؤلات مبكرة حول الفروق الفردية المرتبطة بالسلوك الإجرامي. كما يوضح أن فهم الاحتيال المعاصر يتطلب نماذج تفسيرية متعددة الأبعاد تأخذ في الاعتبار التفاعل بين العوامل الفردية والنفسية والتنظيمية والاجتماعية، بدلاً من اختزال السلوك في السمات البيولوجية أو الشكلية وحدها.

ولا تتمثل الأهمية العلمية المتبقية لهذه النظرية في نتائجها، بل في السؤال الذي طرحته حول الفروق الفردية السابقة على السلوك الإجرامي، وهو سؤال ما زال يشغل علم الإجرام المعاصر وإن اختلفت أدوات الإجابة عنه. كما تكمن قيمتها العملية بالنسبة لمحقق الاحتيال في التنبيه إلى مخاطر بناء الاستنتاجات على المظهر الخارجي أو الانطباعات الشخصية، وضرورة الاعتماد على الأدلة الموضوعية والمؤشرات السلوكية والوقائع القابلة للتحقق عند تفسير السلوك الاحتيالي وتقييم المخاطر المرتبطة به.

النظريات الجينية (Genetic Theories)

لا تفسّر العوامل الجينية السلوك الاحتيالي بصورة حتمية، بل قد تسهم في تشكيل بعض الاستعدادات السلوكية التي تتفاعل مع البيئة التنظيمية والفرص المتاحة داخل المؤسسة.

تنطلق النظريات الجينية في علم الإجرام من افتراض أن بعض العوامل الوراثية والعصبية قد تؤثر في تكوين أنماط سلوكية ترتبط بارتفاع احتمالية الانخراط في السلوك الاحتيالي أو المنحرف. ويقوم هذا الاتجاه على دراسة العلاقة بين بعض الخصائص الفردية والاستعدادات السلوكية التي قد تؤثر في طريقة الاستجابة للمخاطر والضغوط والفرص الإجرامية. وتختلف النظريات الجينية الحديثة عن الطروحات البيولوجية المبكرة في أنها لا تربط الجريمة بالسمات الجسدية أو الحتمية البيولوجية، بل تركز على فهم كيفية تأثر بعض الأنماط السلوكية بعوامل وراثية وعصبية ضمن تفاعل مستمر مع البيئة الاجتماعية والتنظيمية. ولذلك، لا تنظر هذه النظريات إلى الجريمة بوصفها نتيجة حتمية للعوامل الجينية، وإنما باعتبارها نتاجاً لتداخل عوامل فردية وبيئية متعددة.

الأدلة البحثية ودراسات التوائم والتبني

وقد تعزز هذا الاتجاه من خلال أبحاث التوائم[17] (Twin Studies) ودراسات التبني[18] (Adoption Studies) ، التي سعت إلى التمييز بين أثر الوراثة وأثر البيئة الاجتماعية في تشكيل السلوك المنحرف. وأشارت بعض الدراسات إلى أن التوائم المتماثلة أظهرت مستويات أعلى من التشابه في بعض الأنماط السلوكية المرتبطة بالانحراف مقارنة بالتوائم غير المتماثلة، حتى في بعض حالات النشأة داخل بيئات مختلفة. إلا أن القيمة العلمية لهذه الدراسات لا تكمن في إثبات وجود «جين إجرامي»، بل في الإشارة إلى أن بعض السمات السلوكية قد تتأثر جزئياً بعوامل وراثية أو بيولوجية تتفاعل مع الظروف البيئية والاجتماعية المحيطة.

القيمة التفسيرية للنظريات الجينية في الاحتيال

وتتضح القيمة التفسيرية للنظريات الجينية بصورة أكبر في بعض أنماط الاحتيال المتكرر أو الممتد زمنياً، خاصة عندما يستمر بعض الأفراد في السلوك الاحتيالي رغم التعرض للعقوبة أو الانكشاف السابق. ففي مثل هذه الحالات، لا يقتصر التحليل على الفرصة الاحتيالية أو الحساب العقلاني للمكسب والخسارة، بل يمتد إلى

---

17 دراسات تقارن بين التوائم المتماثلة وغير المتماثلة لقياس مدى تأثير العوامل الوراثية في السلوك مقارنة بالعوامل البيئية.

18 دراسات تبحث في أوجه التشابه السلوكي بين الأفراد المتبنين ووالديهم البيولوجيين أو الأسر التي قامت بتربيتهم لتقدير أثر الوراثة والبيئة في تشكيل السلوك.

دراسة بعض السمات والنزعات السلوكية التي قد تؤثر في تكرار السلوك الاحتيالي أو محدودية الاستجابة للردع. لهذا، ركزت بعض الدراسات الجينية على خصائص مثل الاندفاعية(Impulsivity) ، وضعف السيطرة الذاتية(Poor Self-Control) ، والسعي نحو الإثارة [19] (Sensation Seeking) ، وانخفاض التعاطف[20] (Low Empathy) ، بوصفها سمات قد ترتبط بزيادة القابلية للاستمرار في بعض أنماط السلوك الاحتيالي. وقد تناولت الدراسات هذه السمات بوصفها متغيرات سلوكية قد تتأثر جزئياً بعوامل وراثية، دون افتراض وجود علاقة جينية مباشرة مع السلوك الاحتيالي ذاته.

المنظور التحقيقي للنظريات الجينية

لا تساعد النظريات الجينية محقق الاحتيال على "التنبؤ بالمجرم"، بقدر ما تساعده على فهم بعض الأنماط السلوكية المرتبطة بتكرار الاحتيال، والاستجابة المحدودة للردع، وطريقة اتخاذ القرار تحت الضغوط المختلفة. كما تسهم في تفسير التباين في الاستجابات السلوكية داخل البيئة التنظيمية نفسها، إذ قد يستجيب بعض الأفراد بسرعة للعقوبات أو للضوابط الأخلاقية، بينما يُظهر آخرون ميلاً أكبر للاستمرار في السلوك الاحتيالي رغم وضوح العواقب والمخاطر المترتبة عليه.

ولأغراض التوضيح التحليلي، يمكن التعبير عن هذا المنطق التفسيري من خلال العلاقة الآتية:

$$F = f(G \times E)$$

حيث:

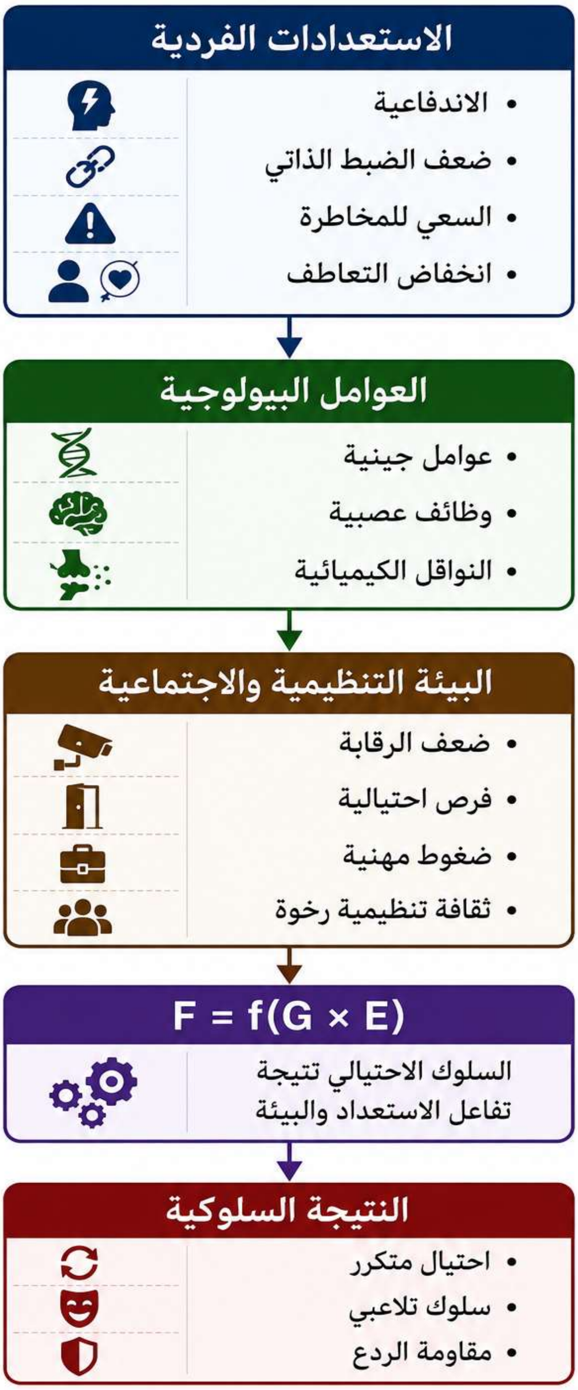
- F = احتمالية السلوك الاحتيالي (Fraud Probability).
- G = الاستعدادات الجينية أو العصبية (Genetic Predisposition).
- E= العوامل البيئية والتنظيمية (Environmental Factors).

يوضح الشكل رقم (11) هذا التفاعل التفسيري بين العوامل الفردية والبيئية في تفسير بعض أنماط السلوك الاحتيالي. ويبرز أن القيمة العملية للنظريات الجينية لا تكمن في تفسير الاحتيال تفسيراً حتمياً، وإنما في المساعدة على فهم بعض الأنماط السلوكية المرتبطة بتكرار الاحتيال، وضعف الاستجابة للردع، والتباين في الاستجابات السلوكية داخل البيئة التنظيمية نفسها.

---

[19] يشير إلى الميل للبحث عن الخبرات الجديدة والمثيرة وقبول مستويات أعلى من المخاطرة مقارنة بغيره.
[20] انخفاض القدرة على إدراك مشاعر الآخرين أو مراعاة آثار السلوك عليهم.

الشكل رقم (11): النموذج التفاعلي بين العوامل الجينية والبيئة التنظيمية في تفسير الاحتيال



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى أبحاث التوائم والتبني في علم الإجرام.

الخلاصة التفسيرية

كما يبرز **الشكل رقم** (11) أن البيئة التنظيمية والرقابية قد تعزز أو تحد من أثر بعض الاستعدادات الفردية، وهو ما يفسر اختلاف الاستجابات السلوكية بين الأفراد حتى عند مواجهة ظروف متشابهة.

النظريات العصبية:

قد تسهم بعض العوامل العصبية في تفسير التباين بين الأفراد في القدرة على ضبط السلوك وتنظيم الانفعالات وتقدير العواقب، بما قد ينعكس على احتمالية الانخراط في بعض أنماط السلوك الاحتيالي أو الاستمرار فيها.

تنطلق النظريات العصبية في علم الإجرام من افتراض أن بعض أنماط السلوك الإجرامي قد ترتبط بعوامل تؤثر في وظائف الدماغ المسؤولة عن التحكم السلوكي وتنظيم الانفعالات واتخاذ القرار. إلا أنها لا تفترض وجود علاقة حتمية بين هذه العوامل والسلوك الإجرامي، بل تنظر إليها بوصفها مؤثرات قد تسهم في تشكيل الاستجابات السلوكية ضمن تفاعل مستمر مع البيئة المحيطة. وتمثل هذه المقاربة اتجاهاً علمياً أكثر تطوراً لاعتمادها على نتائج أبحاث التصوير العصبي وتحليل الوظائف الدماغية.

ومن أبرز الباحثين المرتبطين بهذا الاتجاه أعمال أدريان رين (Adrian Raine) ، الذي ركّز على العلاقة بين النشاط العصبي والسلوك المعادي للمجتمع، خاصة ما يتعلق بوظائف الفص الجبهي[21] (Frontal Lobe) والفص الجبهي الحجاجي[22] (Orbitofrontal Cortex) ، وهما منطقتان ترتبطان بتنظيم الدوافع وتقييم العواقب والتحكم في السلوك. ولا تعني هذه الارتباطات وجود علاقة سببية مباشرة بين التغيرات العصبية والسلوك الإجرامي أو أن «الدماغ يخلق المجرم»، وإنما تشير إلى عوامل قد تسهم في تفسير بعض أنماط التباين السلوكي بين الأفراد من خلال تأثيرها المحتمل في ضبط السلوك والاستجابة للمثيرات واتخاذ القرار في المواقف الضاغطة.

الدماغ والنواقل العصبية والسلوك الإجرامي

كما أظهرت بعض أبحاث التصوير العصبي، مثل التصوير بالرنين الوظيفي[23] (fMRI) والتصوير المقطعي بالإصدار البوزيتروني[24] (PET) وجود ارتباطات إحصائية بين بعض الأنماط السلوكية المنحرفة واضطرابات في نشاط بعض النواقل العصبية، مثل الدوبامين[25] (Dopamine)والسيروتونين[26] (Serotonin) ، كما أشارت بعض الدراسات إلى ارتباط بعض أنماط السلوك الإجرامي ببعض الوظائف التنفيذية المرتبطة بالدماغ[27]، مثل القدرة على ضبط السلوك وتقييم العواقب واتخاذ القرار.

[21] منطقة دماغية ترتبط بالوظائف التنفيذية العليا، مثل التخطيط، واتخاذ القرار، وضبط السلوك، وتقدير العواقب.
[22] جزء من الفص الجبهي يشارك في تقييم المكافآت والعقوبات وتنظيم الاستجابات الانفعالية والاجتماعية.
[23] تقنية تصوير عصبي تُستخدم لقياس التغيرات في تدفق الدم داخل الدماغ بوصفها مؤشراً على النشاط العصبي أثناء أداء المهام المختلفة.
[24] تقنية تصوير تسمح بدراسة النشاط الأيضي والوظيفي للدماغ من خلال تتبع مواد مشعة بجرعات منخفضة.
[25] ناقل عصبي يرتبط بنظم المكافأة والتحفيز والشعور بالمتعة والتعلم القائم على التعزيز.
[26] ناقل عصبي يساهم في تنظيم المزاج والانفعالات والتحكم في الاندفاع والسلوك الاجتماعي.
[27] مجموعة من العمليات العقلية المسؤولة عن التخطيط وضبط السلوك وحل المشكلات واتخاذ القرار ومراقبة الاستجابات.

ولا تعني هذه الارتباطات وجود علاقة سببية مباشرة بين التغيرات العصبية والسلوك الإجرامي أو أن «الدماغ يخلق المجرم»، وإنما تشير إلى عوامل قد تسهم في تفسير بعض أنماط التباين السلوكي بين الأفراد من خلال تأثيرها المحتمل في ضبط السلوك والاستجابة للمثيرات واتخاذ القرار في المواقف الضاغطة.

تفسير الاحتيال من المنظور العصبي

وتختلف النظريات العصبية عن النماذج العقلانية التقليدية التي تفترض أن السلوك الإجرامي يقوم دائماً على حسابات دقيقة للمكسب والخسارة؛ إذ تشير هذه المقاربة إلى أن بعض السلوكيات الاحتيالية قد ترتبط أحياناً بضعف القدرة على كبح الاندفاع أو السيطرة على السلوك في المواقف الضاغطة. وتتضح هذه الفكرة بصورة أكبر في بعض أنماط الاحتيال المتكرر، خاصة عندما يستمر السلوك رغم وضوح احتمالات الانكشاف أو التعرض للعقوبة. وفي هذا السياق، اهتمت بعض الدراسات العصبية والكيميائية الحيوية بدراسة العوامل التي قد تؤثر في مستويات الاندفاع والمجازفة واتخاذ القرار، بما في ذلك نشاط بعض النواقل العصبية والهرمونات المرتبطة بالسلوك. فقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود ارتباطات إحصائية بين اضطراب نشاط بعض النواقل العصبية أو ارتفاع بعض الهرمونات، مثل التستوستيرون، وبين زيادة الاندفاعية والميل إلى السلوك عالي المخاطر.

كما ترتبط هذه الاتجاهات بما يُعرف بـ "نظرية الحساسية منخفضة الإثارة" [28] (Low Arousal Theory) التي تفترض أن بعض الأفراد يمتلكون مستوى منخفضاً من الإثارة الفسيولوجية، مما يدفعهم إلى البحث عن التحفيز أو التحدي من خلال سلوكيات مرتفعة الخطورة.

التفسير السلوكي للنظريات العصبية

وتظهر القيمة التفسيرية للنظريات العصبية في بعض حالات الاحتيال التي لا يكون الدافع الأساسي فيها مقتصراً على الربح المالي، بل قد يرتبط بالسعي إلى الإثارة أو تحدي الضوابط والأنظمة أو الاستمتاع بالقدرة على الخداع والتجاوز.

ومن هذا المنظور، قد يُفسَّر استمرار بعض السلوكيات الاحتيالية بضعف القدرة على كبح الاندفاع أو محدودية الاستفادة من الخبرات والعواقب السابقة، بما يؤدي إلى تكرار السلوك رغم ما ينطوي عليه من مخاطر. وتساعد هذه المقاربة على فهم بعض الأنماط السلوكية التي يصعب تفسيرها من خلال حسابات المكسب والخسارة وحدها، خاصة في الحالات التي يتكرر فيها السلوك رغم وضوح احتمالات الاكتشاف والعقوبة، أو عندما يبدو أن الدافع يتجاوز المنفعة المالية المباشرة إلى البحث عن الإثارة أو اختبار حدود الرقابة التنظيمية. فعلى سبيل المثال، قد يستمر أحد الموظفين في التلاعب بالموافقات أو تجاوز الصلاحيات التنظيمية رغم تعرضه

---

[28] تفترض أن بعض الأفراد يمتلكون مستويات منخفضة نسبياً من الإثارة الفسيولوجية، مما يدفعهم إلى البحث عن التحفيز والإثارة عبر سلوكيات مرتفعة المخاطر.

سابقاً للتنبيه أو المساءلة، ورغم محدودية المكاسب المتحققة من ذلك. وفي هذه الحالة، قد يتجاوز الدافع مجرد المنفعة المالية ليشمل الرغبة في خوض سلوك عالي المخاطر أو اختبار حدود الرقابة التنظيمية.

المنظور التحقيقي للنظريات العصبية

لا تكمن أهمية النظريات العصبية في البحث عن مؤشرات أو خصائص عصبية لدى الأفراد، وإنما في توسيع فهم محقق الاحتيال للعوامل التي قد تؤثر في اتخاذ القرار والاستجابة للضوابط والجزاءات التنظيمية. ومن ثم، تساعد هذه المقاربة على تفسير التباين في الاستجابات السلوكية بين الأفراد عند مواجهة الظروف نفسها، وفهم بعض الحالات التي تتسم بضعف الاستجابة للردع أو استمرار السلوك المخالف رغم التعرض للمساءلة أو العقوبات التنظيمية.

كما توجه المحقق إلى التركيز على الأنماط السلوكية المتكررة ومستوى الالتزام بالضوابط وطريقة التعامل مع المخاطر والعواقب. فعلى سبيل المثال، قد يتعرض موظفان للإجراء التأديبي نفسه بعد ارتكاب مخالفة متشابهة، فيلتزم أحدهما بالضوابط الجديدة ويتوقف عن السلوك المخالف، بينما يعاود الآخر ارتكاب المخالفة أو البحث عن وسائل مختلفة لتجاوز الرقابة. وتساعد هذه المقاربة في تفسير هذا التباين في الاستجابة للردع، بما يدعم فهم استمرار بعض أنماط السلوك الاحتيالي داخل البيئة التنظيمية.

النموذج العصبي–السلوكي للسلوك الاحتيالي

وتسهم النظريات العصبية في تفسير بعض أنماط السلوك الاحتيالي المرتبطة بضعف القدرة على تنظيم السلوك وتقييم العواقب ومقاومة الدوافع الآنية. ولأغراض التوضيح التحليلي، يمكن التعبير عن هذا المنطق التفسيري من خلال العلاقة الآتية:

$$F = f((I + R) / E)$$

حيث:

- F= احتمالية السلوك الاحتيالي (Fraud Probability).
- I= مستوى الاندفاعية أو ضعف التحكم الذاتي (Impulsivity).
- R =الميل نحو المخاطرة أو الإثارة (Risk-Seeking).
- E =مستوى الوظائف التنفيذية والضبط السلوكي (Executive Control).

ومن هذا المنظور، قد ترتفع احتمالية السلوك الاحتيالي كلما ضعفت القدرة على كبح الدوافع وتنظيم الاستجابات وتقييم النتائج المستقبلية للأفعال.

ويوضح الشكل رقم (12) النموذج العصبي–السلوكي للعلاقة بين العوامل العصبية وبعض أنماط السلوك الاحتيالي.

الشكل رقم (12): النموذج العصبي–السلوكي لتفسير السلوك الاحتيالي



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى أعمالAdrian Raine ، وأدبيات علم الإجرام العصبي، والدراسات المتعلقة بالوظائف التنفيذية للدماغ والنواقل العصبية والسلوك الإجرامي.

الخلاصة التفسيرية

يبرز النموذج أن بعض أنماط السلوك الاحتيالي قد تتأثر بكيفية معالجة الفرد للمثيرات والضوابط والعواقب المحتملة، بما يوضح أهمية العوامل العصبية في تفسير جانب من التباين السلوكي بين الأفراد. كما يشير إلى أن تأثير هذه العوامل لا يعمل بصورة مستقلة، بل يتشكل من خلال تفاعل مستمر مع البيئة التنظيمية والضغوط والفرص المتاحة داخل المؤسسة.
و لا تكمن القيمة العملية لهذه المقاربة في البحث عن أسباب عصبية مباشرة للسلوك الاحتيالي، وإنما في توسيع نطاق الفهم التحقيقي للسلوك من خلال تفسير بعض الحالات التي يتكرر فيها الاحتيال أو يستمر رغم وضوح المخاطر والعقوبات.

ومن هذا المنطلق، تساعد النظريات العصبية في فهم جانب من الفروق الفردية المرتبطة بالاستجابة للردع والتعامل مع المخاطر، دون افتراض وجود علاقة حتمية بين العوامل العصبية والسلوك الاحتيالي. وللتوضيح، فإن هذه النظريات لا تفترض أن الدماغ يخلق المحتال، بل تنظر إلى العوامل العصبية بوصفها أحد العوامل التي قد تؤثر في طريقة اتخاذ القرار والاستجابة للمخاطر ضمن تفاعل مستمر مع العوامل النفسية والاجتماعية والتنظيمية المحيطة.

لا ينتج السلوك الاحتيالي عن عامل بيولوجي أو نفسي أو تنظيمي منفرد، بل عن تفاعل مستمر بين القابلية الفردية والسمات السلوكية والبيئة الاجتماعية والتنظيمية والفرص المتاحة.

تكشف النظريات البيولوجية الحديثة أن السلوك الإجرامي والاحتيالي لا يمكن تفسيره من خلال عامل منفرد، بل من خلال تفاعل مستمر بين القابلية الفردية والعوامل النفسية والاجتماعية والتنظيمية والفرص المتاحة. ولهذا، انتقلت هذه الاتجاهات من التفسيرات الحتمية المبسطة إلى نماذج أكثر تكاملاً تركز على العلاقة بين الفرد والبيئة المحيطة.

وتبرز أهمية هذا التصور في جرائم الاحتيال، فبعض أنماط الاحتيال تتسم بالاندفاع والبحث عن الإثارة، في حين يقوم بعضها الآخر على التخطيط المسبق واستغلال الثغرات التنظيمية بصورة منهجية.

ولا يُفهم الاحتيال بوصفه نتيجة لصفة فردية فقط، بل كنتيجة لتفاعل السلوك الفردي مع الفرصة التنظيمية ومستوى الرقابة والضبط المؤسسي.

النموذج التكاملي لتفسير السلوك الاحتيالي

ولأغراض التوضيح التحليلي، يمكن التعبير عن هذا التصور من خلال العلاقة الآتية:

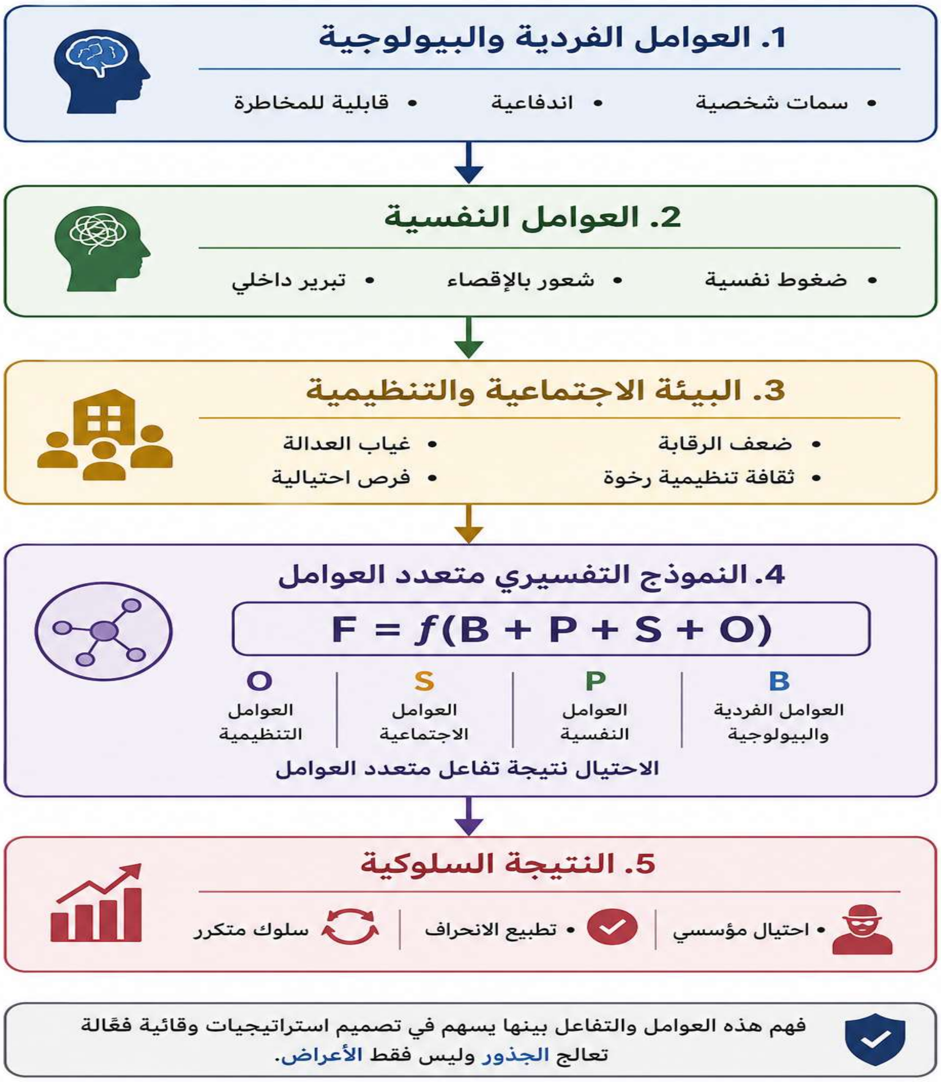
$$F = f(B \times P \times E \times O)$$

حيث:

- F= احتمالية السلوك الاحتيالي أو الإجرامي (Fraud or Criminal Behavior Probability).
- B = العوامل البيولوجية والعصبية .
- P= العوامل النفسية والسلوكية .
- E= العوامل البيئية والاجتماعية .
- O= الفرصة التنظيمية أو الإجرامية .

يوضح الشكل رقم (13) النموذج التكاملي للعلاقة بين العوامل البيولوجية والنفسية والتنظيمية في تفسير السلوك الاحتيالي.

الشكل رقم (13): النموذج التكاملي لتفسير السلوك الاحتيالي



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى أدبيات النظريات البيولوجية والجينية والعصبية في علم الإجرام، والمقاربات الحديثة في النموذج البيوسي-نفسي-الاجتماعي.

الخلاصة التفسيرية

ويبرز النموذج أن القيمة التفسيرية للنظريات البيولوجية الحديثة تكمن في توضيح التفاعل بين العوامل الفردية والبيئة المحيطة، لا في إرجاع السلوك الاحتيالي إلى سبب واحد أو عامل مستقل. كما يؤكد أن فهم الاحتيال يتطلب تحليل القابلية الفردية والعمليات النفسية والظروف التنظيمية والفرص المتاحة بصورة متكاملة، بما يساعد على تفسير التباين في السلوك والاستجابة للردع بين الأفراد والمؤسسات.

ثالثاً: التفسير النفسي التحليلي للجريمة (Psychoanalytical Interpretation of Crime)

قد ترتبط بعض أنماط السلوك الإجرامي والاحتيالي بصراعات نفسية داخلية ودوافع لاواعية تتشكل عبر التجارب المبكرة وبنية الشخصية، بما يجعل الاحتيال في بعض الحالات أكثر من مجرد سلوك عقلاني يهدف إلى تحقيق منفعة مالية.

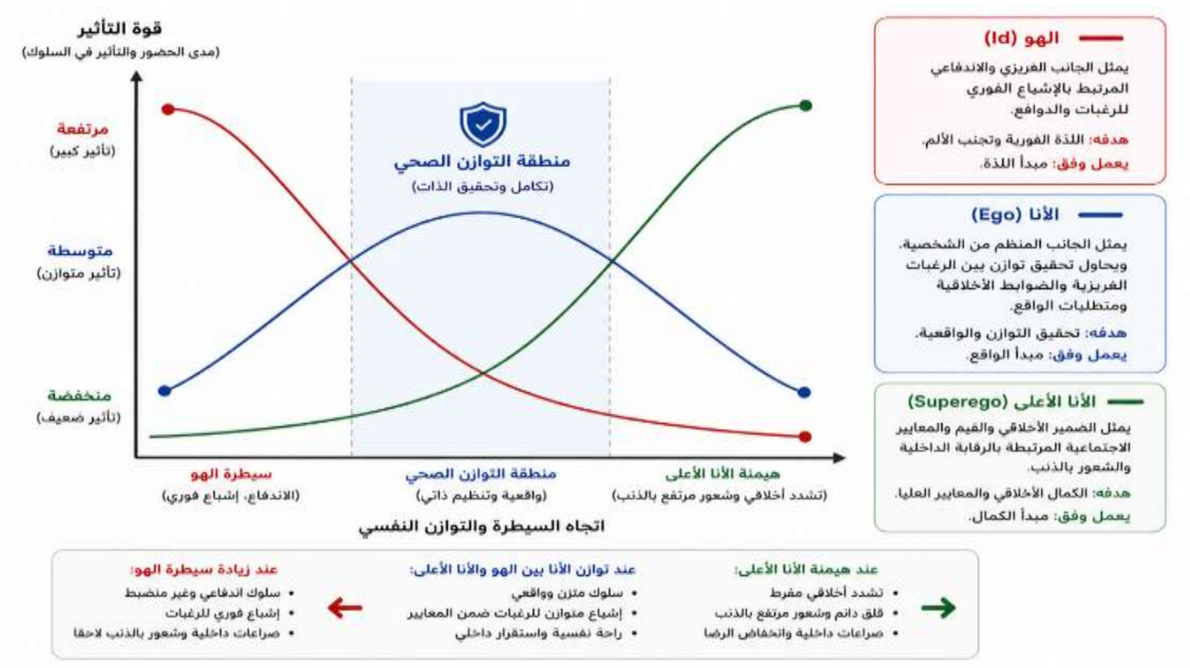
يُعد سيغموند فرويد (Sigmund Freud) من أبرز المفكرين الذين أسسوا لهذا الاتجاه. حيث قدّم تصوراً ديناميكياً للشخصية يقوم على الصراع المستمر بين الرغبات الغريزية، والضوابط الأخلاقية، ومتطلبات الواقع الاجتماعي.

وقد افترض فرويد أن السلوك الإنساني لا يتحدد بالعوامل الظاهرة فقط، بل يتأثر أيضاً بعمليات نفسية لاواعية قد تؤدي دوراً مهماً في تشكيل الدوافع والقرارات والاستجابات السلوكية.

ووفقاً لهذا التصور، تتكون الشخصية من ثلاثة مكونات رئيسية: الهو(Id) ، والأنا الأعلى(Superego) ، والأنا(Ego) .

ويوضح الشكل رقم (14) أدناه العلاقة الديناميكية بين الهو والأنا والأنا الأعلى.

الشكل رقم (14): التوازن النفسي واختلال مكونات الشخصية في النظرية التحليلية لفرويد



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى النظرية التحليلية لـ Sigmund Freudوأدبيات التحليل النفسي والسلوك الإجرامي.

وينطلق التفسير النفسي التحليلي للجريمة من افتراض مفاده أن السلوك الإجرامي قد يرتبط بصراعات نفسية داخلية ودوافع لاواعية تتشكل عبر مراحل النمو والتجارب المبكرة للفرد. ووفقاً لهذا المنظور، فإن بعض السلوكيات الإجرامية أو الاحتيالية قد تعكس محاولات غير واعية للتعامل مع التوترات النفسية أو الصراعات الداخلية أو الحاجات الانفعالية غير المشبعة، التي قد تستمر آثارها في التأثير على السلوك خلال مراحل لاحقة من الحياة .

المنظور التحقيقي للنظرية التحليلية

تساعد هذه المقاربة محقق الاحتيال على فهم الحالات التي لا يكون فيها الدافع المالي وحده كافياً لتفسير السلوك الاحتيالي. ففي بعض التحقيقات قد يتبين أن السلوك ارتبط بالحاجة إلى إثبات الذات، أو الشعور بالتفوق، أو الرغبة في السيطرة، أو التعويض النفسي عن مشاعر النقص أو الفشل. ومن ثم، تسهم هذه المقاربة في توسيع نطاق التحليل من تتبع المنفعة المالية المباشرة إلى فهم الدوافع النفسية الكامنة التي قد تؤثر في نشأة السلوك الاحتيالي واستمراره.

النموذج النفسي التحليلي للسلوك الاحتيالي

ولأغراض التوضيح التحليلي، يمكن التعبير عن المنطق التفسيري للنظرية التحليلية من خلال العلاقة الآتية:

$$F = f\left(\frac{Id}{Ego + Superego}\right)$$

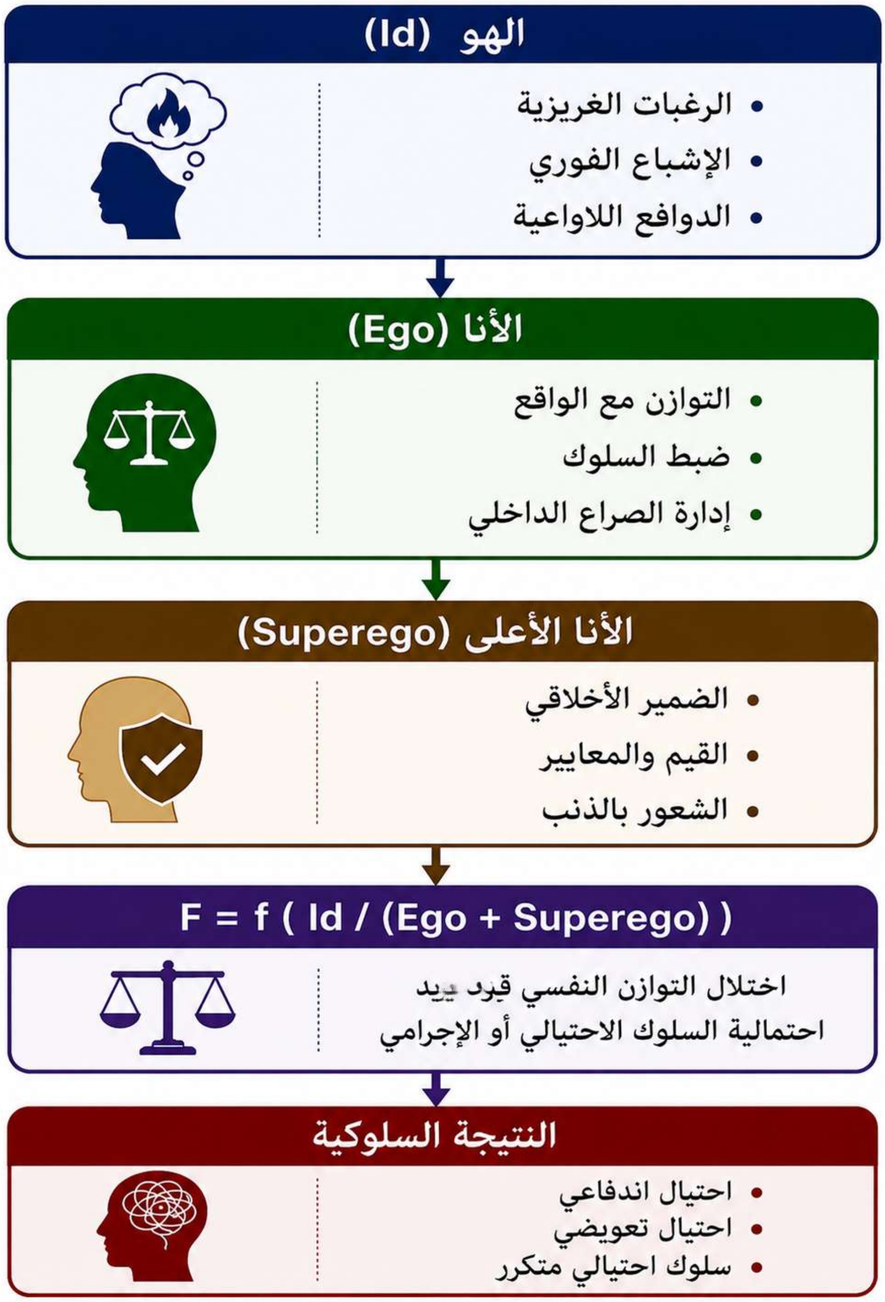
حيث تشير:

- F = احتمالية السلوك الإجرامي أو الاحتيالي (Fraud or Criminal Behavior Probability).
- Id= قوة الدوافع والرغبات الغريزية .
- Ego =قدرة الأنا على تنظيم السلوك وفق متطلبات الواقع .
- Superego = مستوى الضبط الأخلاقي والرقابة الداخلية.

حيث يُفترض أن احتمالية السلوك الإجرامي أو الاحتيالي قد ترتفع كلما زادت هيمنة الدوافع الغريزية، وضعفت قدرة الأنا والضبط الأخلاقي على تنظيم السلوك والسيطرة عليه.

ويوضح **الشكل رقم** (15) النموذج التفسيري للعلاقة بين مكونات الشخصية واحتمالية السلوك الاحتيالي.

الشكل رقم (15): النموذج النفسي التحليلي لتفسير السلوك الاحتيالي



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى النظرية التحليلية لـSigmund Freud ، وأدبيات التحليل النفسي والسلوك الإجرامي.

الخلاصة التفسيرية

ويبرز النموذج أن التفسير النفسي التحليلي ينظر إلى بعض أنماط السلوك الإجرامي والاحتيالي بوصفها نتاجاً لتفاعل الدوافع اللاواعية مع الضبط الأخلاقي والقدرة على تنظيم السلوك، بما قد يفسر بعض السلوكيات المرتبطة بالتعويض النفسي أو السعي إلى السيطرة أو الاعتراف.

ومع ذلك، واجهت هذه المقاربة انتقادات تتعلق بصعوبة قياس كثير من مفاهيمها تجريبياً والتحقق منها بصورة مباشرة. ولذلك، اتجهت البحوث اللاحقة في علم الإجرام وعلم النفس إلى تطوير اتجاهات نظرية أكثر ارتباطاً بالعمليات المعرفية والسمات الشخصية القابلة للملاحظة والقياس.

ومن هذا المنطلق، انتقلت النظريات المعرفية ونظريات الشخصية إلى دراسة الكيفية التي يدرك بها الأفراد المواقف والضوابط والعواقب، وكيف تؤثر أنماط التفكير والخصائص الشخصية في اتخاذ القرار والسلوك الإجرامي، وهو ما يمهد للانتقال إلى دراسة النظريات المعرفية ونظريات الشخصية في تفسير الجريمة.

رابعاً: النظريات المعرفية ونظريات الشخصية (Cognitive and Personality Theories of Crime Causation)

السلوك الاحتيالي لا يرتبط بالفرصة أو الدافع المادي فقط ، بل يتأثر أيضاً بطريقة تفكير الفرد وإدراكه للمواقف ومستوى نضجه الأخلاقي وبعض السمات الشخصية التي قد تدفعه إلى تبرير السلوك أو التقليل من خطورته، مما يجعل فهم البناء المعرفي والتشوهات الإدراكية جزءاً أساسياً من تفسير الاحتيال وتحليل السلوك الإجرامي.

تُعنى النظريات المعرفية ونظريات الشخصية بدراسة أنماط التفكير والسمات الشخصية التي تؤثر في إدراك الفرد للواقع واتخاذ القرار والسلوك الأخلاقي. وعلى خلاف التفسير النفسي التحليلي الذي ركّز بصورة أساسية على الصراعات اللاواعية والدوافع الكامنة، تهتم هذه الاتجاهات بالبناء المعرفي للفرد، ومستوى نضجه الأخلاقي، وبعض السمات الشخصية التي قد تزيد من قابلية الانخراط في السلوك الإجرامي أو الاحتيالي.

وتشترك هذه النظريات في رفض التفسير الحتمي للسلوك، لكنها تفترض أن بعض الأفراد قد يُظهرون قصوراً في التفكير الأخلاقي أو أنماطاً معرفية مشوّهة تؤثر في طريقة إدراكهم للقواعد والضوابط الاجتماعية ،وفي قدرتهم على ضبط السلوك، وتقدير آثاره على الآخرين. كما قد ترتبط بعض السمات الشخصية بضعف الضبط الذاتي أو محدودية الاستجابة للردع. ومن هذا المنظور، يُفهم السلوك الاحتيالي بوصفه نتاجاً لطريقة إدراك الفعل وتبريره داخل البناء المعرفي للفرد، وليس نتيجة الدافع أو الفرصة وحدهما .

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في جرائم الاحتيال، لأن كثيراً من مرتكبي الاحتيال لا يرون أنفسهم بالضرورة "مجرمين" بالمعنى التقليدي، بل قد يعيدون تفسير سلوكهم بوصفه سلوكاً مبرراً أو محدود الأثر. وهنا، تظهر أهمية ما يُعرف بالتشوهات المعرفية[29] (Cognitive Distortions) ، مثل التقليل من خطورة السلوك، أو إنكار الضرر، أو إلقاء المسؤولية على الضغوط التنظيمية أو البيئة المؤسسية.

كما تساعد نظريات الشخصية في تفسير اختلاف الاستجابات السلوكية بين الأفراد داخل البيئة التنظيمية نفسها؛ فبعض الأشخاص قد يُظهرون مستويات مرتفعة من الاندفاعية أو النرجسية أو الحاجة إلى السيطرة أو ضعف التعاطف، وهي سمات قد تؤثر في اتخاذ القرار، والاستجابة للردع، وتبرير تجاوز الضوابط الأخلاقية والتنظيمية. ومن هنا، لا يُفهم الاحتيال باعتباره قراراً اقتصادياً قائماً على حسابات الربح والخسارة فقط، بل كسلوك يتأثر بالبناء المعرفي للفرد، ومستوى نضجه الأخلاقي، والسمات الشخصية المرتبطة بإدراك السلطة والمخاطر والعلاقات الاجتماعية.

---

[29] يقصد بها أنماط التفكير غير الدقيقة أو المنحازة التي تؤدي إلى تبرير السلوك أو إعادة تفسير الواقع بصورة تقلل من إدراك الخطأ أو المسؤولية.

بعض أنماط السلوك الاحتيالي قد تنتج عن خلل في التفكير الأخلاقي وآليات التبرير المعرفي، بحيث لا يختفي إدراك الفاعل لعدم مشروعية السلوك، بل يُعاد تأطيره بصورة تقلل من خطورته الأخلاقية وتحيّد الشعور بالذنب والمسؤولية، مما يسمح بتطبيع الانحراف واستمراره داخل البيئة التنظيمية.

تنطلق النظريات المعرفية من فرضية مفادها أن السلوك الإجرامي قد يرتبط بخلل في التطور المعرفي والأخلاقي للفرد، بحيث يفشل بعض الأفراد في تطوير القدرة على تحمّل المسؤولية، أو إدراك البعد الأخلاقي للسلوك، أو تقييم آثار أفعالهم على الآخرين، أو الالتزام بالقواعد بوصفها قيماً داخلية مستقرة. وبناءً على ذلك، لا يُفهم السلوك الإجرامي باعتباره مجرد سعي لتحقيق منفعة مباشرة، بل كنتاج لآليات إدراكية تؤثر في الحكم الأخلاقي على الفعل وتخفف من الشعور بالمسؤولية تجاه آثاره.

ومن أبرز منظّري هذا الاتجاه لورنس كولبرغ (Lawrence Kohlberg) الذي افترض أن الأفراد الذين يظلون في المراحل الدنيا من التطور الأخلاقي[30] يميلون إلى اتخاذ قراراتهم وفق منطق المنفعة والعقوبة والمصلحة الشخصية، بدلاً من الالتزام بالمبادئ الأخلاقية الداخلية. كما أشار جون غيبز (John Gibbs) إلى أن بعض الجناة يُظهرون أنماطاً من التفكير اللامسؤول تقوم على الإنكار، والتبرير، وتقليل حجم الضرر، وتحميل المسؤولية للآخرين.

وتكشف هذه الأنماط الإدراكية أن المشكلة لا ترتبط بمعرفة الفاعل بعدم مشروعية السلوك فقط ، بل بالطريقة التي يُعاد تأطير الفعل داخل منظومة تبريرية بحيث يبدو مقبولاً أو محدود الضرر داخل البناء الإدراكي للفرد. ومن هنا، لا يكون الجاني "شريراً" بالضرورة، بل معتاداً على آليات تفكير تسمح بتطبيع الانحراف وتحييد الشعور بالمسؤولية الأخلاقية. ولهذا، قد يُعاد تفسير الاحتيال باعتباره سلوكاً عادياً أو مشروعاً تحت مبررات مثل: "الجميع يفعل ذلك"، أو "المؤسسة لن تتضرر"، أو "الغاية تبرر الوسيلة". وبهذا المعنى، لا ينتج السلوك الاحتيالي فقط عن الرغبة في تحقيق مكسب، بل عن قدرة الفاعل على تبرير السلوك وإعادة تفسيره بصورة تقلل من الشعور بالذنب أو التعارض الداخلي، رغم إدراكه لمخالفته القانونية أو التنظيمية.

وتظهر القيمة التحليلية لهذه النظريات بصورة خاصة في جرائم الاحتيال المؤسسي، لأن كثيراً من أنماط الاحتيال لا تعتمد على الطمع أو الحاجة المالية فقط، بل على قدرة الجاني على تعطيل الضوابط الأخلاقية الداخلية التي تمنع السلوك المخالف. ونتيجة لذلك، قد لا يُنظر إلى الاحتيال داخل البناء الإدراكي للفاعل بوصفه مخالفة تستوجب الامتناع عنها، بل كسلوك مبرر أو محدود الضرر أو قابل للتطبيع داخل البيئة التنظيمية .

[30] يقصد به تطور قدرة الفرد على إصدار الأحكام الأخلاقية واتخاذ القرارات وفق مبادئ وقيم داخلية تتجاوز الاعتبارات المرتبطة بالعقوبة أو المنفعة الشخصية.

كما تساعد هذه المقاربة في تفسير الاحتيال المتكرر والتطبيع التدريجي للانحراف داخل بعض البيئات التنظيمية، حيث يؤدي التكرار المستمر لعمليات التبرير وتقليل الضرر إلى تحول السلوك الاحتيالي مع الوقت من فعل استثنائي إلى ممارسة اعتيادية منخفضة الحساسية الأخلاقية. ويؤدي استمرار هذه العملية إلى ما يشبه التبلد الأخلاقي[31] (Moral Desensitization) حيث تتراجع الحساسية تجاه المخالفة ويصبح السلوك المنحرف أكثر قابلية للتكرار والاستمرار.

ويشير ذلك إلى أن كثيراً من أنماط الاحتيال المؤسسي ـ لا تنتج عن غياب الوعي بالقانون، بل عن وجود آليات معرفية تسمح بتجاوز القيود الأخلاقية واستمرار السلوك رغم إدراك عدم مشروعيته.

المنظور التحقيقي للنظريات المعرفية

تساعد هذه المقاربة محقق الاحتيال على فهم الكيفية التي يعيد بها الفاعل تفسير السلوك الاحتيالي وتبريره داخل منظومته الإدراكية. ولذلك، لا يقتصر التحقيق على إثبات وقوع المخالفة أو تحديد المنفعة المتحققة منها، بل يمتد إلى تحليل أنماط التبرير المستخدمة، وآليات إنكار الضرر أو المسؤولية، والكيفية التي جرى من خلالها تطبيع السلوك داخل البيئة التنظيمية. كما تفسر هذه المقاربة الحالات التي يستمر فيها الفاعل في السلوك الاحتيالي رغم إدراكه لعدم مشروعيته، نتيجة قدرته على إعادة تأطيره بصورة تقلل من خطورته الأخلاقية أو التنظيمية.

وفي بعض الحالات، قد يكشف التحقيق أن الفاعل لا ينكر وقوع المخالفة بقدر ما يعيد تفسيرها بوصفها ممارسة اعتيادية، أو استجابة لظروف استثنائية، أو سلوكاً محدود الأثر لا يستوجب الشعور بالذنب أو المساءلة. ومن هذا المنطلق، يهتم محقق الاحتيال بدراسة اللغة التبريرية المستخدمة من قبل الفاعلين، وأنماط التفكير التي تقلل من حجم الضرر أو تنقل المسؤولية إلى الآخرين أو إلى البيئة التنظيمية. ويساعد ذلك في فهم الكيفية التي تطور بها السلوك الاحتيالي واستمراره، وفي تفسير أسباب ضعف الاستجابة للردع أو للمخالفات السابقة داخل المؤسسة.

---

31 انخفاض تدريجي في الحساسية الأخلاقية تجاه السلوك المخالف نتيجة التكرار أو الاعتياد، بما يؤدي إلى تراجع الشعور بالذنب وزيادة تقبل الانحراف أو استمراره.

نظرية السمات الشخصية في تفسير الجريمة (Personality Trait Theories of Crime Causation)

الاحتيال في بعض الحالات لا ينتج عن الفرصة أو الحاجة فقط ، بل عن خصائص شخصية تمكّن الفاعل من استغلال الثقة والعلاقات التنظيمية والاستمرار في السلوك المنحرف دون شعور واضح بالذنب أو المسؤولية الأخلاقية.

تنطلق نظريات السمات الشخصية من فرضية مفادها أن بعض الخصائص النفسية المستقرة قد تزيد من قابلية الفرد للانخراط في السلوك الإجرامي أو الاحتيالي عبر مواقف وسياقات مختلفة. وتركّز هذه المقاربة على السمات التي قد تؤثر في طريقة التعامل مع السلطة والضوابط الأخلاقية والعلاقات الاجتماعية واتخاذ القرار داخل البيئة التنظيمية، بدلاً من تفسير السلوك من خلال آليات التفكير والتبرير فقط.

ومن أبرز منظّري هذا الاتجاه هانز آيزنك (Hans Eysenck) ، الذي ربط بين السلوك الإجرامي وبعض السمات الشخصية، مثل الانبساطية، والبحث عن الإثارة، وضعف الاستقرار الانفعالي، معتبراً أن بعض الخصائص النفسية قد تزيد من قابلية الفرد للانخراط في السلوك المنحرف تحت تأثير ظروف أو بيئات معينة. كما يُعدّ روبرت هير(Robert Hare) من أبرز الباحثين في هذا المجال، حيث ركّز على مفهوم الاعتلال النفسي[32] (Psychopathy) ، وطوّر مقياس(PCL-R) [33] لقياس السمات المرتبطة بضعف التعاطف، وغياب الشعور بالذنب، والتلاعب بالآخرين، والسلوك الانتهازي.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في تفسير بعض أنماط الاحتيال المؤسسي، لأن بعض الأفراد ذوي السمات التلاعبية أو الاعتلالية قد يمتلكون قدرة مرتفعة على استثمار الثقة والعلاقات الاجتماعية بصورة تقلل من فاعلية الرقابة التنظيمية. ويشير هذا الاتجاه إلى أن الاحتيال في بعض الحالات لا يرتبط بالدافع أو الفرصة فقط، بل بخصائص شخصية قد تضعف أثر الضوابط الأخلاقية الداخلية وتزيد من الميل إلى استخدام الخداع والتلاعب لتحقيق المكاسب أو فرض السيطرة داخل البيئة التنظيمية.

ومن هذا المنظور، قد لا يُدرك بعض الأفراد الاحتيال بوصفه انحرافاً أخلاقياً، بل كسلوك براغماتي أو وسيلة مشروعة لتحقيق الأهداف وإدارة العلاقات داخل المؤسسة، وهو ما قد يفسر انخفاض الشعور بالذنب أو المسؤولية الأخلاقية لديهم واستمرار السلوك المخالف رغم ما ينطوي عليه من آثار تنظيمية أو إنسانية.

---

32 يشير إلى نمط من السمات الشخصية يتسم بضعف التعاطف وغياب الشعور بالذنب والتلاعب بالآخرين والسلوك الانتهازي.

33 **Psychopathy Checklist-Revised (PCL-R)** أداة تقييم طورها روبرت هير لقياس السمات المرتبطة بالاعتلال النفسي لدى البالغين.

المنظور التحقيقي لنظرية السمات الشخصية

وتساعد هذه المقاربة محقق الاحتيال على فهم الحالات التي لا يرتبط فيها السلوك الاحتيالي بالدافع المالي أو الفرصة التنظيمية فقط، بل ببعض السمات الشخصية المستقرة نسبياً، مثل الميل إلى التلاعب، وضعف التعاطف، والسعي إلى الهيمنة أو تحقيق المكاسب على حساب الآخرين. ولذلك، لا يقتصر التحليل على تتبع الواقعة محل التحقيق، بل يمتد إلى دراسة الأنماط السلوكية المتكررة، وطريقة تعامل الفاعل مع الضوابط التنظيمية، واستجابته للمساءلة والردع، بما يساعد على تفسير بعض حالات الاحتيال المتكرر أو المعقد.

كما تسهم هذه المقاربة في تفسير التباين في الاستجابة للإجراءات التأديبية، إذ قد يلتزم بعض الأفراد بالضوابط بعد المساءلة، في حين يُظهر آخرون قدرة على التكيف الظاهري معها مع الاستمرار في توظيف أساليب أكثر تعقيداً للتلاعب أو الاستغلال. ومن ثم، توجّه هذه النظرية المحقق إلى التركيز على الأنماط السلوكية الممتدة والمؤشرات المتكررة، لا على الواقعة المنفردة فقط، عند تقييم مخاطر الاحتيال واحتمالات تكراره.

النموذج المعرفي–الشخصي للسلوك الاحتيالي

ولأغراض التوضيح التحليلي، يمكن التعبير عن المنطق التفسيري للنظريات المعرفية ونظريات الشخصية من خلال العلاقة الآتية:

$$F = f\left(\frac{CD + PT}{MC}\right)$$

حيث:

F = احتمالية السلوك الاحتيالي أو الإجرامي .

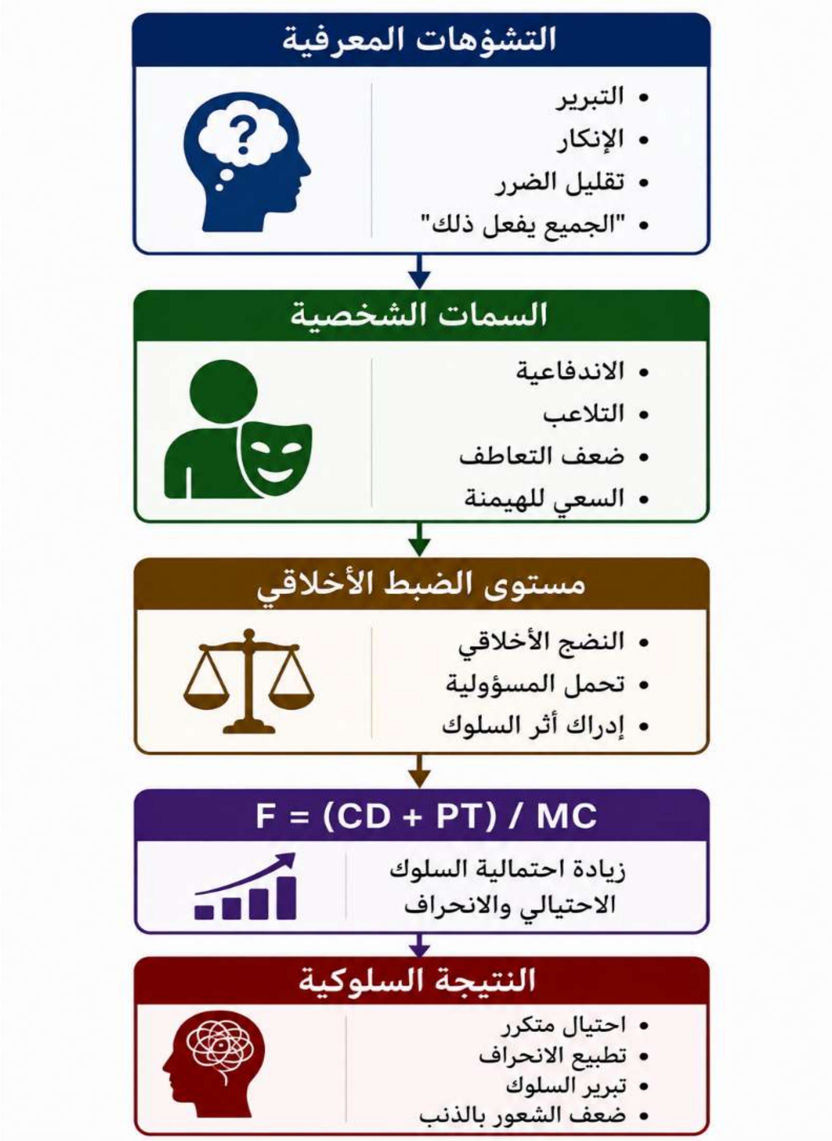
- CD = التشوهات المعرفية (Cognitive Distortions) ، مثل التبرير والإنكار وتقليل إدراك الضرر .
- PT= السمات الشخصية المرتبطة بالمخاطر السلوكية (Personality Risk Traits) ، مثل الاندفاعية والتلاعب وضعف التعاطف .
- MC= مستوى الضبط الأخلاقي [34] والإدراك القيمي (Moral Control).

حيث يُفترض أن احتمالية السلوك الاحتيالي قد ترتفع كلما ازدادت التشوهات المعرفية والسمات الشخصية المرتبطة بالتلاعب وضعف الضبط الذاتي، في مقابل انخفاض مستوى الضبط الأخلاقي والالتزام القيمي.

ويعرض **الشكل** رقم (16) المنطق التفسيري للعلاقة بين العوامل المعرفية والسمات الشخصية.

[34] قدرة الفرد على تنظيم سلوكه وفق القيم والمعايير الأخلاقية الداخلية، ومقاومة الدوافع أو المبررات التي تشجع على انتهاك القواعد أو الإضرار بالآخرين.

الشكل رقم (16): النموذج المعرفي–الشخصي لتفسير السلوك الاحتيالي



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى أعمال Lawrence Kohlberg ، وJohn Gibbs، وHans Eysenck، و Robert Hare، وأدبيات النظريات المعرفية ونظريات السمات الشخصية في علم الإجرام.

الخلاصة التفسيرية

يكشف **الشكل رقم (16)** أن السلوك الاحتيالي لا يُفسَّر فقط بالفرصة أو بالمكاسب المالية المباشرة، بل بالتفاعل بين التشوهات المعرفية والسمات الشخصية ومستوى الضبط الأخلاقي الداخلي. فكلما ازدادت قدرة الفرد على تبرير السلوك أو التقليل من إدراك ضرره، واقترنت هذه الأنماط بسمات شخصية مثل التلاعب، وضعف التعاطف، وغياب الشعور بالذنب، ازدادت احتمالية الانخراط في السلوك الاحتيالي واستمراره داخل البيئة التنظيمية.

ومن ثم، تؤكد هذه المقاربة أن فهم الاحتيال يتطلب تحليل الكيفية التي يدرك بها الأفراد القواعد والعواقب والمسؤولية الأخلاقية، إلى جانب دراسة السمات الشخصية التي قد تؤثر في اتخاذ القرار والاستجابة للردع. ورغم أهمية العوامل المعرفية والسمات الشخصية في تفسير السلوك الاحتيالي، فإنها لا تفسر بصورة كاملة الكيفية التي تُكتسب بها الأنماط السلوكية وتتكرر داخل البيئات التنظيمية. ومن هنا، اتجهت النظريات السلوكية والتعليمية إلى التركيز على دور التعلم والخبرة والتعزيز في تشكيل السلوك الإجرامي والاحتيالي.

المحور الثاني: النظريات السلوكية والتعليمية

خامساً: نظرية التكييف في تفسير السلوك الإجرامي (Conditioning Theory)

قد تتشكل بعض أنماط السلوك الاحتيالي من خلال التفاعل بين عمليات التعلّم والتعزيز والضغوط النفسية والتنظيمية، بما يجعل الاحتيال في بعض الحالات أكثر من مجرد قرار عقلاني يهدف إلى تحقيق مكسب مادي.

تنطلق النظرية من فرضية أساسية مفادها أن السلوك الاجتماعي المنضبط لا يتشكل بصورة تلقائية، بل يُبنى تدريجياً من خلال التعلّم، والخبرات الانفعالية، وآليات التعزيز والعقوبة، والتكيّف[35] مع القواعد الاجتماعية. ووفقاً لهذا التصور، يختلف الأفراد في درجة استجابتهم لهذه العمليات تبعاً لخصائصهم المزاجية والعصبية. وفي هذا السياق، ربط آيزنك بين بعض السمات الشخصية — مثل الاندفاعية، والانبساطية، وضعف الاستقرار الانفعالي — وبين انخفاض الحساسية للاستجابات المرتبطة بالخوف من العقوبة أو الشعور بالذنب، معتبراً أن بعض الأفراد قد يواجهون صعوبة أكبر في تطوير الضبط الذاتي والالتزام بالقواعد، خاصة داخل البيئات ضعيفة الرقابة أو غير المستقرة تربوياً واجتماعياً.

وتبرز أهمية هذه المقاربة في تفسير بعض أنماط السلوك الاحتيالي المتكرر، لأن الاحتيال لا يرتبط دائماً بالتخطيط العقلاني البحت، بل قد يتأثر أيضاً بضعف التكيّف مع القيود الأخلاقية والتنظيمية وتراجع فاعلية الردع الداخلي.[36] ولذلك، قد يستمر بعض الأفراد في السلوك الاحتيالي رغم التعرض للمساءلة أو الانكشاف السابق، نتيجة محدودية استجابتهم للعقوبة أو انخفاض قدرتهم على تعديل السلوك استناداً إلى الخبرات السابقة.

كما تساعد نظرية التكييف في تفسير تأثير البيئة التنظيمية في تشكيل السلوك داخل بيئة العمل؛ فالبيئات التي تُكافئ النتائج بمعزل عن الوسائل، أو تتسامح مع المخالفات الصغيرة بصورة متكررة، قد تعيد تدريجياً تشكيل استجابات الأفراد تجاه القواعد والانحراف، بما يجعل الاحتيال في بعض السياقات نمطاً سلوكياً يتلقى تعزيزاً غير مباشر داخل البيئة التنظيمية.

المنظور التحقيقي لنظرية التكييف

توفّر نظرية التكييف منظوراً مهماً لمحقق الاحتيال، لأنها تساعده على التمييز بين الاحتيال القائم على التخطيط العقلاني، والسلوك الاحتيالي المرتبط بالإحباط والانفعالات النفسية المتراكمة. كما تساعده على تحليل

---

35 عملية تعلم يكتسب الفرد من خلالها أنماطاً سلوكية معينة نتيجة التعزيز أو العقاب أو التكرار، بما يؤثر في احتمالية تكرار السلوك أو تجنبه مستقبلاً.

36 يقصد بالردع الداخلي الضوابط الذاتية والأخلاقية التي تحد من السلوك المخالف حتى في غياب الرقابة الخارجية.

المؤشرات السلوكية الخطرة[37] (Behavioral Red Flags) والأنماط الاندفاعية، والسلوك المتكرر المرتبط بالتوتر أو الإقصاء التنظيمي[38] . ومن هذا المنظور، لا يقتصر التحليل التحقيقي على تتبع الأموال أو اكتشاف الثغرات التقنية، بل يمتد إلى فهم الحالة النفسية والسلوكية للفرد وطبيعة علاقته بالمؤسسة ومستوى شعوره بالعدالة والتقدير. كما تساعد هذه النظرية المؤسسات على تطوير استراتيجيات وقائية تتجاوز الرقابة التقليدية، لتشمل تحسين بيئة العمل وتقليل مصادر الإحباط المزمن وتوفير الدعم النفسي والتنظيمي للعاملين.

وفي سياق قريب، يمكن ربط هذا التصور بما يُعرف بفرضية الإحباط–العدوان[39] (Frustration–Aggression Hypothesis) ، التي تفترض أن الإحباط المزمن أو الشعور بالظلم التنظيمي قد يتحول إلى سلوك عدواني أو انتقامي،لا يشترط أن يأخذ شكلاً عنيفاً مباشراً، بل قد يظهر في صورة احتيال، أو تخريب، أو انتهاك للقواعد، أو إساءة استخدام للسلطة والأنظمة[40] . ومن هذا المنظور، قد يصبح الاحتيال استجابة نفسية للإحباط التنظيمي أو وسيلة لاستعادة الشعور بالتأثير والسيطرة، لا مجرد سلوك عقلاني يهدف إلى تحقيق مكسب مالي مباشر.

ولذلك، تساعد هذه المقاربة في تفسير بعض أنماط الاحتيال التي لا يكون الدافع الأساسي فيها تحقيق مكاسب مالية مباشرة، بل التعبير عن الإحباط أو مقاومة الشعور بالظلم التنظيمي أو محاولة استعادة الإحساس بالتأثير والسيطرة، خاصة عندما يقترن ذلك بضعف التكيّف السلوكي وتراجع فاعلية الضبط والردع داخل المؤسسة.

النموذج السلوكي–الانفعالي للسلوك الاحتيالي

ولأغراض التوضيح التحليلي، يمكن تمثيل هذا المنطق التفسيري من خلال النموذج السلوكي–الانفعالي الآتي:

$$F = f\left(\frac{I \times E}{C \times SC}\right)$$

حيث:

- F= احتمالية السلوك الاحتيالي أو المنحرف .
- I = مستوى الإحباط والضغط النفسي (Frustration).
- E = السمات المزاجية المرتبطة بالاندفاع والانبساطية (Impulsivity & Extroversion).
- C= مستوى التكييف والانضباط السلوكي (Conditioning).
- SC= الضبط الاجتماعي والأخلاقي (Social Control).

---

[37] يقصد بالمؤشرات السلوكية الخطرة مجموعة الأنماط أو التصرفات التي قد تشير إلى ارتفاع مخاطر السلوك الاحتيالي أو غير الأخلاقي، مثل تكرار مخالفة الإجراءات، أو مقاومة الرقابة، أو السلوك الدفاعي المبالغ فيه.

[38] يقصد بالإقصاء التنظيمي شعور الفرد بالتهميش أو الاستبعاد من المشاركة أو التأثير أو التقدير داخل بيئة العمل.

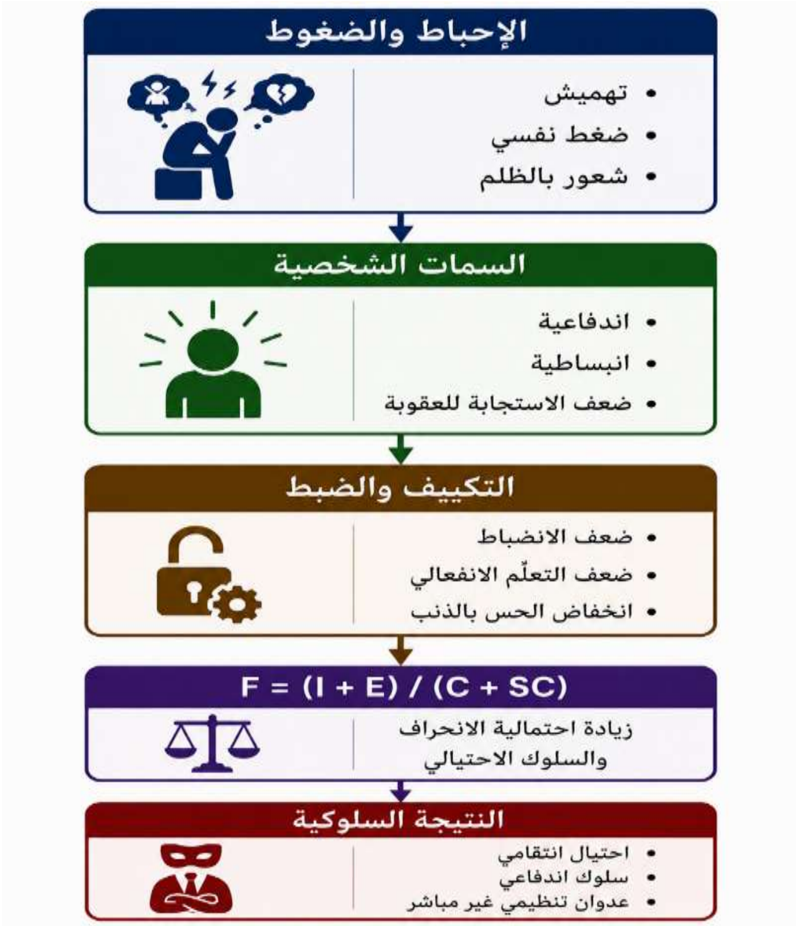
[39] تفترض أن الإحباط الناتج عن عرقلة الأهداف أو الشعور بالظلم قد يولد نزعات عدوانية قد تظهر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك بعض أشكال السلوك المنحرف أو الانتقامي.

[40] Berkowitz, Leonard. "Frustration-Aggression Hypothesis: Examination and Reformulation." *Psychological Bulletin*, vol. 106, no. 1, 1989, pp. 59–73.

حيث يُفترض أن هذه الاحتمالية قد ترتفع كلما ازداد مستوى الإحباط والضغط النفسي، واقترن ذلك بسمات اندفاعية أو انبساطية مرتفعة، مع ضعف فاعلية التكييف السلوكي والضبط الاجتماعي والأخلاقي داخل البيئة التنظيمية.

يوضح الشكل رقم (17) العلاقة بين الإحباط والسمات الشخصية وعمليات التكييف في تشكيل السلوك الاحتيالي داخل البيئة التنظيمية.

شكل رقم (17): النموذج السلوكي–الانفعالي لتفسير الاحتيال - علم النفس الجنائي.



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى أعمال H. J. Eysenck، وأدبيات التكييف السلوكي

الخلاصة التفسيرية

يكشف الشكل رقم (17) أن بعض أنماط الاحتيال قد لا ترتبط فقط بالمكاسب أو الفرص التنظيمية، بل قد تنتج أيضاً عن تفاعل الإحباط النفسي مع السمات الاندفاعية وضعف التكييف والانضباط السلوكي. كما يوضح أن السلوك الاحتيالي قد يتحول في بعض البيئات التنظيمية إلى وسيلة للتعبير عن العدوان أو استعادة الشعور بالتأثير، وليس مجرد سلوك اقتصادي يهدف إلى تحقيق مكاسب مالية مباشرة.

سادساً: نظرية التعلم التفاضلي (Differential Association Theory)

الاحتيال والسلوك الإجرامي لا يُكتسبان دائماً بصورة فردية أو فطرية، بل قد يتم تعلّمها تدريجياً داخل الجماعات والبيئات التنظيمية من خلال التفاعل اليومي، وتطبيع المخالفات، وانتقال التبريرات والسلوكيات المنحرفة عبر الثقافة المؤسسية والعلاقات المهنية.

تعد نظرية التعلم التفاضلي(Differential Association Theory) من أكثر النظريات تأثيراً في تفسير الجريمة داخل البيئات الاجتماعية والتنظيمية، وقد طوّرها إدوين ساذرلاند (Edwin H. Sutherland) عام 1939 لتفسير السلوك الإجرامي من خلال التفاعل والتعلّم داخل البيئة الاجتماعية، بدلاً من إرجاعه إلى العوامل البيولوجية أو الاضطرابات النفسية الفردية وحدها. وتبرز أهمية هذه النظرية في تفسير الاحتيال المؤسسي لأنها تركز على الكيفية التي تُكتسب بها السلوكيات المنحرفة وتنتقل بين الأفراد والجماعات داخل البيئة التنظيمية.

وتنطلق النظرية من فرضية مركزية مفادها أن السلوك الإجرامي يُتعلَّم اجتماعياً (Criminal Behavior is Learned)، أي أن الفرد لا يولد مجرماً، بل تتشكل لديه أنماط السلوك غير المشروع تدريجياً عبر التفاعل داخل الجماعات الاجتماعية والتعرّض المستمر لقيم ومبررات تشجع على مخالفة القانون. ووفقاً لهذا التصور فالأنماط الإجرامية تتكوّن بالطريقة نفسها التي يتعلّم بها الإنسان اللغة والعادات والمهارات والقيم الاجتماعية، بحيث لا يُفهم السلوك المنحرف بوصفه فعلاً عشوائياً أو فردياً خالصاً، بل كنتيجة لعملية اجتماعية تتشكل خلالها لدى الفرد تعريفات ومواقف تبرر المخالفة أو تقلل من خطورتها تدريجياً.

وقد انتقد ساذرلاند بشدة التفسيرات التي حصرت الجريمة في العيوب البيولوجية أو الاضطرابات النفسية أو الانحرافات الفردية المعزولة، معتبراً أنها تعجز عن تفسير الجرائم المنظمة في المؤسسات الاقتصادية، وخصوصاً الاحتيال المالي، والتلاعب المحاسبي، والجرائم المؤسسية، وجرائم ذوي الياقات البيضاء.[41] وفي نقده الشهير للتفسيرات النفسية التقليدية، أشار بصورة ساخرة إلى أن: *"جنرال موتورز لا تعاني من عقدة نقص، وشركة يو إس ستيل لا تعاني من اضطراب نفسي".*

وكان يقصد بذلك أن كثيراً من الجرائم الاقتصادية لا يمكن تفسيرها من خلال الاختلال الشخصي وحده، بل من خلال الثقافة التنظيمية والتعلّم الاجتماعي وتطبيع المخالفات داخل الجماعات والمؤسسات. وفي هذا السياق، لا يظهر الاحتيال باعتباره قراراً فردياً معزولاً، بل سلوكاً يتعزز داخل بيئات مهنية تتسامح مع

41 جرائم ذوي الياقات البيضاء: الجرائم التي يرتكبها أفراد يشغلون مواقع مهنية أو إدارية أو اقتصادية مرموقة أثناء ممارستهم لأعمالهم، مثل الاحتيال المالي والتلاعب المحاسبي والرشوة واستغلال المنصب.

المخالفات أو تعيد تقديمها بوصفها ممارسات "طبيعية" أو "ضرورية" لتحقيق النجاح والحفاظ على المكانة داخل الجماعة.

وقد قدّم ساذرلاند مجموعة من المبادئ التي تفسر كيفية اكتساب السلوك الإجرامي، من أبرزها

1. أن الجريمة تُكتسب ولا تُورث، الأمر الذي يجعل البيئة الاجتماعية والثقافية عاملاً أساسياً في تشكيل السلوك الإجرامي وانتقاله بين الأفراد والجماعات.
2. أن عملية التعلّم تحدث من خلال التفاعل الاجتماعي المباشر، خاصة داخل الجماعات القريبة مثل الأسرة والأصدقاء وزملاء العمل والفرق التنظيمية المغلقة، بما يجعل هذه البيئات مصدراً رئيسياً لنقل أنماط الانحراف وتبريرها.
3. أن الفرد لا يتعلم فقط المهارات المرتبطة بارتكاب الجريمة، بل يطوّر أيضاً التبريرات والتعريفات الأخلاقية التي تسمح بإعادة تفسير الانحراف بوصفه سلوكاً مقبولاً أو منخفض الضرر، بما يضعف الشعور بالذنب ويزيد قابلية تقبّل المخالفة.

ووفقاً لهذا التصور، يطوّر الفرد تدريجياً مواقف مؤيدة أو معارضة للقانون تبعاً لطبيعة البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها، بحيث يصبح أكثر قابلية لمخالفة القواعد عندما تزيد التفسيرات المؤيدة للتجاوزات على التفسيرات الرافضة لها.كما تتفاوت قوة هذا التأثير تبعاً لعوامل مثل التكرار، والمدة الزمنية، وشدة العلاقة الاجتماعية، والأولوية التي يحتلها مصدر التأثير في حياة الفرد، وهو ما يفسر اختلاف درجة التأثر بالسلوك غير المشروع بين الأفراد والجماعات. ولذلك، لا يُعد السلوك الإجرامي مجرد تقليد مباشر، بل عملية تعلّم تتضمن تبنّي القيم والمعايير والأساليب التي تعيد تعريف المخالفات بوصفها ممارسات اعتيادية داخل الجماعة.

وتظهر القيمة التحليلية لهذه النظرية بصورة خاصة في تفسير العدوى الاحتيالية والتجاوزات التنظيمية المتكررة داخل المؤسسات. ففي بعض البيئات المهنية، لا يتعلم الموظفون الإجراءات الرسمية فقط، بل يكتسبون أيضاً أساليب الالتفاف على الأنظمة، وتبرير المخالفات، ومعرفة الحالات التي يمكن فيها تجاوز الضوابط دون التعرض للمساءلة. ونتيجة لذلك، قد يتحول الاحتيال إلى ثقافة فرعية [42] أو ممارسة تنظيمية يعاد ترسيخها داخل الجماعة من خلال التفاعل والتطبيع التدريجي للانتهاكات.

فعلى سبيل المثال، قد ينضم موظف جديد إلى قسم مالي يلتزم ظاهرياً بالإجراءات الرسمية، إلا أنه يلاحظ مع مرور الوقت أن بعض الزملاء يتجاوزون ضوابط معينة بصورة اعتيادية دون اعتراض أو مساءلة. ومع تكرار التعرض لهذه الممارسات وسماع التبريرات المرتبطة بها، قد يبدأ تدريجياً في النظر إلى هذه التجاوزات بوصفها جزءاً طبيعياً من أسلوب العمل، لا مخالفة تستوجب الرفض أو الإبلاغ.

---

42 مجموعة من القيم والمعايير والممارسات المشتركة داخل جماعة أو قسم أو مؤسسة، قد تختلف جزئياً عن القواعد الرسمية السائدة وتؤثر في سلوك الأعضاء وتصوراتهم.

المنظور التحقيقي لنظرية التعلم التفاضلي

وتكتسب هذه المقاربة أهمية عملية بالنسبة لمحقق الاحتيال، لأنها تدفعه إلى تحليل البيئة التنظيمية بوصفها بيئة تعلّم لا مجرد بيئة عمل. وفي هذا السياق، لا يقتصر التحقيق على تحديد الفاعل الفردي، بل يمتد إلى تحليل الشبكات التنظيمية والثقافات الفرعية والعلاقات غير الرسمية التي تسهم في انتقال الاحتيال وتكراره داخل المؤسسة. كما تساعد النظرية في تحديد مصادر التأثير الاجتماعي الأكثر فاعلية داخل المؤسسة، بما يدعم اكتشاف أنماط انتقال السلوك الاحتيالي وتطوير إجراءات وقائية للحد من ترسيخه داخل فرق العمل.

النموذج الاجتماعي–التعلمي للسلوك الاحتيالي

ويمكن التعبير عن المنطق التفسيري لنظرية التعلم التفاضلي من خلال العلاقة الآتية:

$$F = f\left(\frac{DA + CR}{LA}\right)$$

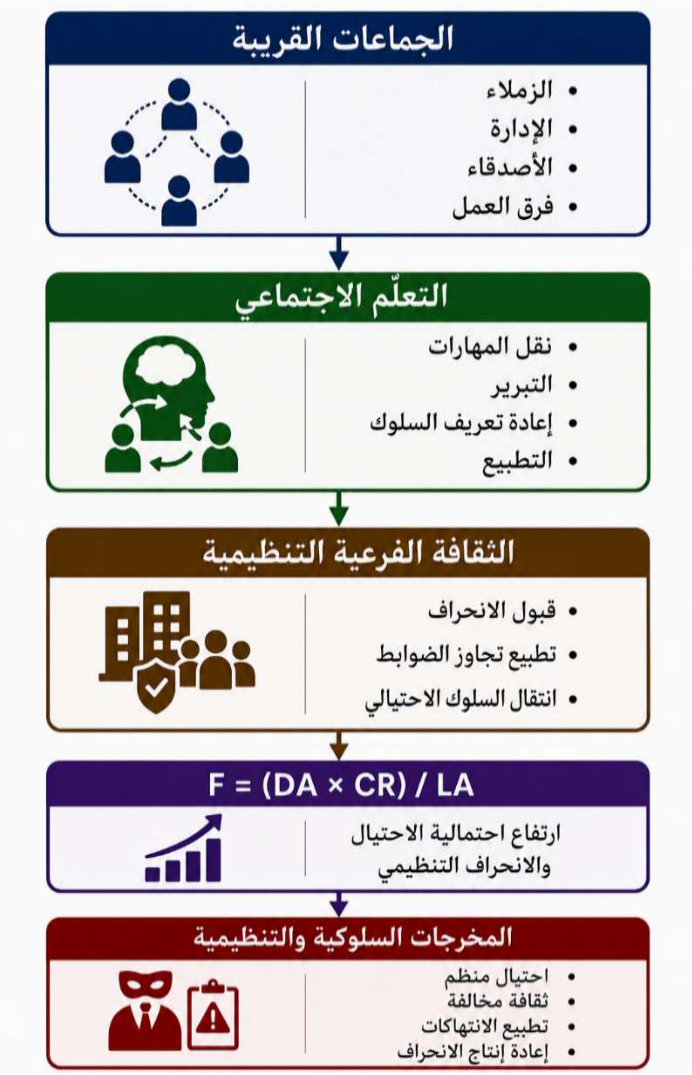
حيث:

- F =احتمالية السلوك الاحتيالي أو الإجرامي .
- DA =مستوى الارتباط بالمواقف المؤيدة للانحراف (Differential Association).
- CR =التبريرات والتطبيع الثقافي للسلوك (Cultural Rationalization).
- LA =الارتباط بالمواقف المؤيدة للالتزام والقانون (Law-Abiding Associations).

ولا تُطرح هذه العلاقة بوصفها نموذجاً رياضياً تجريبياً حاسماً، وإنما كإطار تحليلي مفاهيمي يوضح الكيفية التي يؤثر بها التفاعل الاجتماعي والتبريرات الثقافية للمخالفة ومستوى الارتباط بالقيم المؤيدة للالتزام في تشكيل احتمالية السلوك الاحتيالي أو الإجرامي. وتشير هذه العلاقة إلى أن احتمالية الاحتيال قد ترتفع كلما زادت الارتباطات الاجتماعية المؤيدة للانحراف، وارتفعت التبريرات الثقافية للمخالفة، مع ضعف الارتباط بالقيم والمعايير الرافضة لها.

يوضح **الشكل رقم** (18) أن القيمة التفسيرية لنظرية التعلم التفاضلي تكمن في تفسير الكيفية التي تنتقل بها الممارسات والتبريرات المؤيدة للانحراف داخل الجماعات التنظيمية والاجتماعية من خلال التفاعل المستمر. كما يبرز أن الاحتيال لا ينشأ دائماً نتيجة قرار فردي معزول، بل قد يتشكل تدريجياً ضمن بيئات تتسامح مع المخالفات أو تعيد تعريفها بوصفها ممارسات مقبولة.

الشكل رقم (18): النموذج الاجتماعي–التعلّمي لتفسير الاحتيال



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى أعمال Edwin H. Sutherland ، وأدبيات نظرية التعلم التفاضلي وجرائم ذوي الياقات البيضاء في علم الإجرام.

الخلاصة التفسيرية

تتمثل الأهمية العملية لهذه النظرية في لفت الانتباه إلى دور الثقافة التنظيمية والعلاقات المهنية في تشكيل السلوك الاحتيالي واستمراره، بما يجعل مكافحة الاحتيال مرتبطة ليس فقط بضبط الأفراد، بل أيضاً بمراقبة أنماط التعلّم غير الرسمي والقيم والسلوكيات التي تنتقل داخل المؤسسة.

سابعاً: نظرية التعزيز التفاضلي (Differential Reinforcement Theory – (Ronald Akers, 1977

لا يستمر السلوك الاحتيالي لأنه متعلَّم فقط ، بل لأنه يُعزَّز داخل البيئة التنظيمية من خلال المكافآت المباشرة أو الضمنية، والتسامح مع المخالفات، وضعف العقوبة، بما يجعل الثقافة المؤسسية وأنظمة الحوافز عاملاً أساسياً في ترسيخ الانحراف أو الحدّ منه.

طوّر رونالد أيكرز (Ronald Akers) نظرية التعزيز التفاضلي عام 1977 ضمن إطار نظرية التعلم الاجتماعي، في محاولة لدمج نظرية التعلم التفاضلي لإدوين ساذرلاند مع مبادئ التكييف الإجرائي التي وضعها بي. إف. سكينر. وقدّم أيكرز هذا النموذج بصورة منهجية في كتابه *Deviant Behavior: A Social Learning Approach*، حيث سعى إلى تفسير الكيفية التي يتحول بها السلوك المنحرف من مجرد "سلوك متعلَّم" إلى سلوك مستمر ومتكرر ومدعوم تنظيمياً واجتماعياً. ومن هنا، يصبح الاحتيال أو الانحراف نتيجة لتوازن التعزيز والعقوبة، وليس فقط نتيجة للقناعة الأخلاقية أو المعرفة القانونية.

وقد استند أيكرز إلى مفهوم التكييف الإجرائي (Operant Conditioning)، الذي يفترض أن السلوك يتأثر بنتائجه؛ فالسلوك الذي يقترن بمكافأة أو بإزالة حالة غير مرغوبة تزداد احتمالية تكراره، بينما تقل احتمالية استمرار السلوك الذي يقترن بعقوبة أو بخسارة. ووفقاً لهذا التصور، تؤدي البيئة التنظيمية والاجتماعية دوراً مباشراً في تشكيل السلوك وتكراره وتطبيعه.

وحدّد أيكرز أربعة أنماط رئيسية تؤثر في استمرار السلوك أو تراجعه، تتمثل في:

1. **التعزيز الإيجابي (Positive Reinforcement)**: ويعني حصول الفرد على مكافأة أو فائدة نتيجة الفعل، مثل المال، أو التقدير، أو الترقيات، أو القبول الاجتماعي داخل المجموعة. وفي البيئات التنظيمية، قد يتحول النجاح الناتج عن الاحتيال إلى مصدر تقدير أو وسيلة للترقية أو دليل على "الذكاء العملي"، مما يعزز استمرار الممارسات غير المشروعة .
2. **التعزيز السلبي (Negative Reinforcement)**: ويحدث عندما يسمح الفعل للفرد بتجنب الضغط أو الهروب من العقوبة أو تفادي الفشل والانتقاد. ولهذا، قد يلجأ بعض الأفراد إلى التلاعب بالأرقام أو إخفاء المعلومات لتجنب المساءلة أو فقدان الوظيفة أو الإخفاق في تحقيق مؤشرات الأداء .
3. **العقوبة الإيجابية (Positive Punishment)**: وتتمثل في تعرّض الفرد لنتيجة سلبية مباشرة عقب الفعل، مثل التوبيخ، أو التحقيق، أو الخصم المالي، أو العقوبات القانونية .

4. **العقوبة السلبية (Negative Punishment)**: وتتمثل في فقدان مزايا أو فرص نتيجة التصرف، مثل الحرمان من الترقية، أو فقدان الثقة، أو الاستبعاد من الحوافز والمكافآت .

وترى النظرية أن احتمالية استمرار الاحتيال ترتفع عندما تتكرر أنماط التعزيز الإيجابي، أو تضعف العقوبة والمحاسبة، أو يغيب دعم السلوك القانوني. فكلما حققت الممارسات غير المشروعة مكاسب أو تقديراً أو نتائج عملية ناجحة، مع ضعف الرقابة أو تأخر العقوبة أو غياب المحاسبة، أصبحت أكثر قابلية للتكرار. كما أن تجاهل الالتزام وعدم مكافأة الامتثال قد يدفع بعض الأفراد إلى اعتبار الاحتيال خياراً "عملياً" أو ممارسة منطقية من منظور البيئة التنظيمية، حتى لو كانت مخالفة للقواعد.

ولم يقتصر أيكرز على التعزيز والعقوبة فقط، بل دمج أيضاً التعلّم بالملاحظة، والتقليد، والتفاعل الاجتماعي. ورأى أن الأفراد يتعلمون من البيئة ما الذي يُكافأ، وما الذي يُتسامح معه، وما الذي يمكن تجاوزه دون عواقب. ولهذا، قد تتحول الثقافة التنظيمية والرؤساء والزملاء إلى مصادر غير مباشرة لترسيخ السلوك الاحتيالي من خلال ما يجري مكافأته أو التسامح معه داخل المؤسسة، بما يعزز انتقال الممارسات المخالفة واستمرارها عبر التفاعل اليومي.

المنظور التحقيقي لنظرية التعزيز التفاضلي

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة بالنسبة لمحقق الاحتيال، لأنها تساعده على تحليل أنظمة الحوافز داخل المؤسسة، والعلاقة بين المكافآت والتصرفات الفعلية، ومدى وجود تعزيز مباشر أو ضمني للمخالفات. ومن هذا المنظور، لا يقتصر التحقيق على اكتشاف الواقعة، بل يمتد إلى تحليل نظام الحوافز والثقافة الإدارية والرسائل التنظيمية غير الرسمية التي قد تسهم في استمرار السلوك الاحتيالي.

نموذج التعزيز التفاضلي للسلوك الاحتيالي

يمكن التعبير عن المنطق التفسيري لنظرية التعزيز التفاضلي من خلال العلاقة الآتية:

$$F = f\left(\frac{PR + NR}{PP + NP}\right)$$

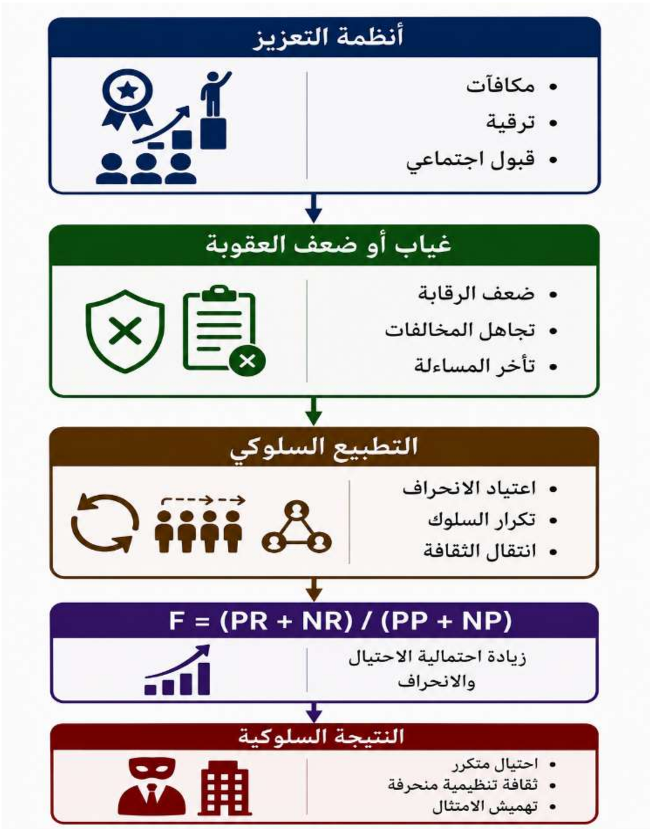
حيث:

- F =احتمالية السلوك الاحتيالي أو المنحرف .
- PR =التعزيز الإيجابي. (Positive Reinforcement)
- NR =التعزيز السلبي. (Negative Reinforcement)
- PP =العقوبة الإيجابية. (Positive Punishment)
- NP =العقوبة السلبية. (Negative Punishment)

وتشير هذه العلاقة إلى أن احتمالية السلوك الاحتيالي قد ترتفع كلما زادت المكافآت أو الفوائد المرتبطة بالسلوك، أو أمكن للفرد تجنب الضغوط والعقوبات، مع ضعف المحاسبة أو غياب العقوبات الفعالة.

ويوضح **الشكل رقم** (19) العلاقة بين أنظمة التعزيز والعقوبة وبين تشكّل السلوك الاحتيالي داخل البيئات التنظيمية.

الشكل رقم (19): نموذج التعزيز التفاضلي وتفسير الاحتيال



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى أعمال Ronald Akers و B. F. Skinnerوأدبيات نظرية التعلم الاجتماعي والتعزيز السلوكي في علم الإجرام.

الخلاصة التفسيرية

يكشف الشكل أن الاحتيال داخل المؤسسات قد يصبح نتيجة مباشرة لاختلال أنظمة التعزيز والعقوبة، وأن البيئات التي تكافئ النتائج وتتسامح مع المخالفات قد تُنتج بصورة تدريجية ثقافة تنظيمية تُطبع الانحراف وتعيد إنتاجه. ومن هذا المنظور، لا يستمر السلوك الاحتيالي فقط بسبب وجود فرصة أو دافع مادي، بل نتيجة إدراك العاملين أن السلوك المنحرف قد يقود إلى مكاسب أو قبول تنظيمي في ظل ضعف الردع والمحاسبة.

كما يوضح الشكل أن الوقاية من الاحتيال لا تعتمد حصرياً على العقوبات الرسمية، بل على إعادة تصميم أنظمة الحوافز بما يعزز الامتثال، والسلوك الأخلاقي، ووجود مساءلة تنظيمية مستقرة وعادلة، بحيث يصبح الالتزام بالقواعد أكثر جدوى واستقراراً من الانحراف أو التحايل داخل بيئة العمل.

المحور الثالث: النظريات الاجتماعية

ثامناً: نظرية الأنشطة الروتينية (Routine Activities Theory)

لا يحدث الاحتيال بسبب وجود الدافع الإجرامي فقط ، بل نتيجة توافر فرصة تشغيلية تسمح بالفعل في ظل ضعف الحماية والرقابة، و تعتمد الوقاية الفعّالة على إعادة تصميم البيئة التنظيمية وتقليل الفرص التي تجعل السلوك الاحتيالي ممكناً قبل وقوعه.

لا تركز نظرية الأنشطة الروتينية بصورة أساسية على تفسير الدوافع الفردية أو أسباب تكوّن الميل الإجرامي، بقدر ما تهتم بتحليل الظروف اليومية والبيئات التنظيمية التي تهيئ فرص وقوع الجريمة. ومن هذا المنظور، يرتبط وقوع السلوك الإجرامي بتوافر فرصة مناسبة وبيئة تسمح بتنفيذه[43]، أكثر من ارتباطه بالدافع وحده. ففي أواخر سبعينيات القرن العشرين، طوّر لورانس كوهين (Lawrence Cohen) ومارك فيلسن (Marcus Felson) هذه النظرية استناداً إلى ملاحظتهما أن التغيرات في أنماط الحياة والعمل والتنقل قد تؤدي إلى زيادة فرص الجريمة، حتى دون حدوث تغير جوهري في عدد الجناة أو مستوى الانحراف داخل المجتمع. ومن ثم، انتقل الاهتمام من البحث في خصائص الجاني ودوافعه إلى تحليل الظروف اليومية والبيئات التشغيلية التي تتيح فرص ارتكاب السلوك الإجرامي .

ووفقاً لهذه النظرية، تتشكل الفرصة الإجرامية عندما يتقاطع ثلاثة عناصر رئيسية في الزمان والمكان، تتمثل في وجود فاعل محتمل، وتوافر هدف مناسب أو قابل للاستغلال، وغياب حارس فعّال[44] أو وسيلة حماية قادرة على الردع أو الاكتشاف. ومن هذا المنظور، يرتبط الاحتيال بتوافر ظروف تشغيلية تسمح بتحويل النية أو الدافع إلى سلوك قابل للتنفيذ في ظل محدودية الرقابة أو ضعف فرص الاكتشاف.

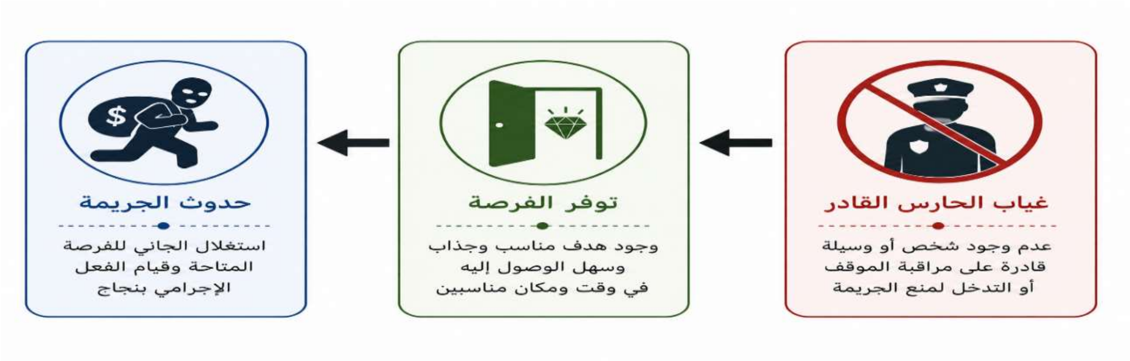
ويوضح الشكل رقم (20) الكيفية التي تتشكل بها الفرصة الإجرامية وفق نظرية الأنشطة الروتينية.

---

[43] Cohen, Lawrence E., and Marcus Felson. "Social Change and Crime Rate Trends: A Routine Activity Approach." *American Sociological Review*, vol. 44, no. 4, 1979.

[44] يقصد بالحارس الفعّال أي شخص أو نظام أو إجراء رقابي يحد من إمكانية وقوع الجريمة أو يزيد احتمالية اكتشافها.

الشكل رقم (20): التتابع التفسيري للفرصة الإجرامية في نظرية الأنشطة الروتينية



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى نظرية الأنشطة الروتينية وأدبيات الفرصة الإجرامية والوقاية الظرفية من الجريمة.

التفسير السلوكي للفرصة الاحتيالية

وتتضح القيمة التفسيرية لهذه النظرية بصورة خاصة في الاحتيال المؤسسي، إذ تفسر الكيفية التي تتحول بها الفرص التشغيلية إلى ممارسات احتيالية داخل البيئة التنظيمية. وعليه، لا يُنظر إلى الاحتيال بوصفه فعلاً منفصلاً عن السياق المؤسسي، بل كنتيجة لتفاعل الفاعل مع نظام يسمح بالاستغلال أو الالتفاف على الضوابط التشغيلية. ويبرز هذا النمط بصورة أوضح في البيئات التي تتسم بضعف المتابعة، أو بطء الاكتشاف، أو غياب المراجعة المستقلة، أو اتساع الصلاحيات التشغيلية، أو سهولة الوصول إلى البيانات والموارد الحساسة. وفي مثل هذه البيئات، لا يعتمد استمرار السلوك الاحتيالي على مهارة الفاعل وحدها، بل على قدرة النظام التشغيلي على توفير فرص متكررة للاستغلال دون اكتشاف مبكر.

ومن ثم، لا تنشأ الفرصة الإجرامية من غياب الرقابة فحسب، بل من الكيفية التي تُصمم بها الإجراءات التشغيلية، وتُوزّع بها الصلاحيات، وتُدار بها البيانات داخل المؤسسة. فكلما ازدادت سهولة الوصول وضعفت آليات التحقق والمراجعة، ارتفعت قابلية البيئة التنظيمية للاستغلال، حتى مع عدم وجود تغير جوهري في مستوى الدافع الإجرامي لدى الفاعلين. ولذلك، تساعد هذه النظرية في تفسير انتشار بعض أنماط الاحتيال منخفضة القيمة وعالية التكرار داخل المؤسسات التي تعاني من هشاشة رقابية فعلية.

هندسة الفرصة الإجرامية داخل البيئة التنظيمية

تنظر نظرية الأنشطة الروتينية إلى الاحتيال بوصفه نتاجاً لخلل في "هندسة الفرصة الإجرامية" [45] داخل البيئة التشغيلية أكثر من كونه انعكاساً مباشراً للدافع الفردي وحده. فلا يتشكل السلوك الاحتيالي بسبب وجود

[45] يُقصد به الطريقة التي تتشكل بها الفرصة الإجرامية داخل البيئة التنظيمية من خلال تصميم الإجراءات، وتوزيع الصلاحيات، وإدارة الوصول إلى الموارد أو البيانات، ومستوى الرقابة والحماية. ويستند هذا المفهوم إلى أدبيات نظرية الأنشطة الروتينية والوقاية الظرفية من الجريمة، خاصة أعمال كوهين وفيلسون حول تلاقي الفاعل المحتمل والهدف المناسب وغياب الحراسة الفعالة، وأعمال رونالد كلارك حول تقليل فرص الجريمة عبر تعديل البيئة والضوابط المحيطة بالفعل.

الرغبة أو القابلية للاستغلال فقط، وإنما نتيجة وجود بيئة تشغيلية تسمح بتكرار فرص الاستغلال واستمرارها عبر الزمن.

وفي هذا السياق، قد تؤدي بعض الممارسات التنظيمية اليومية، مثل ضعف الفصل بين الصلاحيات، وتأخر المراجعة، وضعف التحقق المستقل، واتساع نطاق الوصول إلى الأنظمة والبيانات، والاعتماد المفرط على الثقة الشخصية أو الإجراءات غير الموثقة، إلى زيادة قابلية البيئة للاستغلال. ومن ثم، لا يصبح "الهدف المناسب" مالاً فقط، بل قد يتمثل أيضاً في قاعدة بيانات غير محمية، أو نظام رقمي ضعيف التحقق، أو إجراء إداري يمكن الالتفاف عليه بسهولة، أو صلاحية تشغيلية لا تخضع للمراجعة الكافية. وتزداد خطورة هذه البيئات عندما تتحول الثغرات التشغيلية إلى جزء من الروتين اليومي المعتاد، بحيث يصبح تجاوز الضوابط أو الالتفاف على الإجراءات أمراً متكرراً لا يُقابل باستجابة رقابية حقيقية.

ولا تظهر الفرصة الإجرامية في كثير من الحالات بصورة مفاجئة، بل تتشكل تدريجياً من خلال التفاعل المستمر بين الفاعل والسياق التشغيلي المحيط به. فقد يبدأ الفاعل بسلوكيات محدودة منخفضة المخاطر لاختبار مستوى الانتباه الرقابي، وسرعة الاكتشاف، وحدود الاستجابة التنظيمية، ومدى فاعلية الضوابط التشغيلية. ومع مرور الوقت، قد يؤدي غياب الاكتشاف أو ضعف الاستجابة إلى إعادة تشكيل إدراك الفاعل للمخاطر، بحيث تتحول بعض المخالفات البسيطة إلى ممارسات اعتيادية تتوسع تدريجياً من حيث القيمة أو التعقيد أو عدد المشاركين فيها. ومن ثم، لا يُفهم الاحتيال بوصفه فعلاً منفصلاً أو لحظة انحراف مفاجئة، بل كعملية تكيف سلوكي تتأثر باستمرار بطريقة استجابة البيئة التنظيمية للمخالفات الأولية.

ولهذا تختلف نظرية الأنشطة الروتينية عن المدرسة الكلاسيكية في نقطة جوهرية؛ فالمدرسة الكلاسيكية تركز على الحساب العقلاني الذي يسبق القرار الاحتيالي، بينما تركز نظرية الأنشطة الروتينية على البيئة التي جعلت هذا القرار قابلاً للتنفيذ من الأصل.

النموذج الفرصي للسلوك الاحتيالي

يمكن تمثيل هذا المنطق لأغراض التفسير التحليلي من خلال النموذج البنيوي–الفرصي للسلوك الاحتيالي، الذي يفترض أن احتمالية الاحتيال ترتبط بدرجة توافر الفرصة الإجرامية ومستوى الحماية والرقابة داخل النظام التشغيلي:

$$F = f(O \times T \times (1 - G))$$

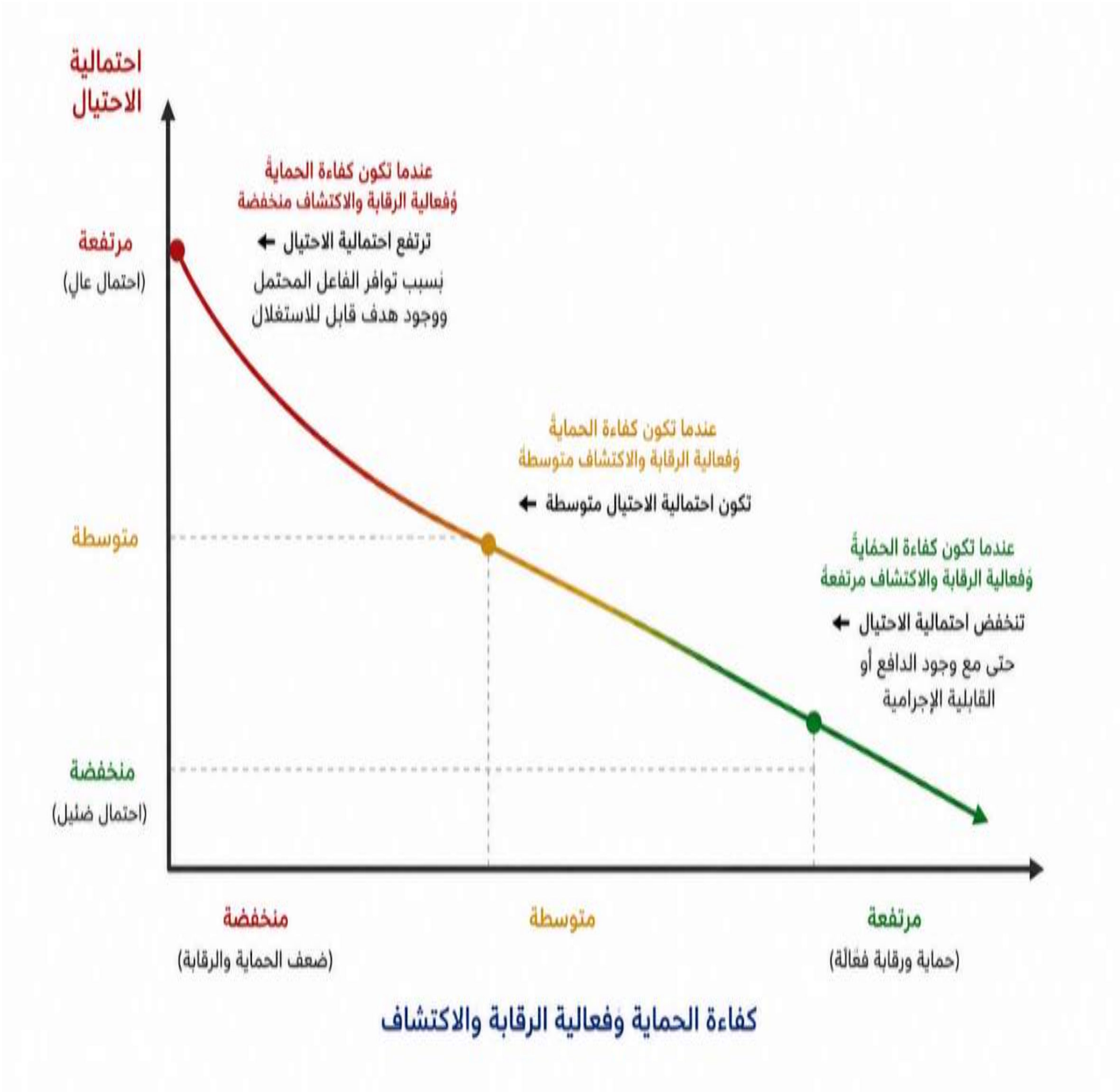
حيث:

- F = احتمالية حدوث الاحتيال(Fraud Occurrence) .
- O = وجود فاعل محتمل أو فرصة وصول (Offender Presence / Opportunity).
- T = توافر هدف مناسب أو قابل للاستغلال (Suitable Target).
- G = مستوى الحماية أو الرقابة الفعّالة (Capable Guardianship).

ويفترض أن احتمالية الاحتيال تزداد كلما توافرت فرصة مناسبة للاستغلال وضعفت فاعلية الضوابط والرقابة، بما يقلل من احتمالات الاكتشاف ويزيد من قابلية البيئة التنظيمية للاستغلال. ومن هذا المنظور، لا يُفهم الاحتيال بوصفه نتاجاً للدافع الفردي وحده، بل كنتيجة لتفاعل الفاعل مع بيئة تشغيلية تسمح بتحويل هذا الدافع إلى سلوك قابل للتنفيذ.

ويوضح الشكل رقم (21) هذه العلاقة بين عناصر الفرصة الإجرامية ومستوى الحماية التنظيمية.

الشكل رقم (21): العلاقة بين كفاءة الحماية واحتمالية السلوك الاحتيالي وفق نظرية الأنشطة الروتينية



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى نظرية الأنشطة الروتينية لـ Lawrence Cohen وMarcus Felson.

المنظور التحقيقي لنظرية الأنشطة الروتينية

تكتسب نظرية الأنشطة الروتينية أهمية خاصة بالنسبة لمحقق الاحتيال، لأنها تنقل مركز التحليل من شخصية الفاعل إلى الظروف التشغيلية التي جعلت السلوك قابلاً للتنفيذ داخل البيئة التنظيمية. ولذلك، لا يقتصر التحقيق على تحديد مرتكب الفعل، بل يمتد إلى تحليل الكيفية التي أُتيحت بها الفرصة الاحتيالية من الأصل، وما إذا كانت أنظمة الرقابة والحماية قد أخفقت في منعها أو اكتشافها في مراحلها المبكرة. ولهذا، لا تُقاس فعالية المؤسسة بقدرتها على اكتشاف الاحتيال بعد وقوعه فقط، بل بقدرتها على تقليل الفرص التي تسمح بحدوثه من الأصل. وقد انعكس هذا التصور على سياسات الوقاية الحديثة من الاحتيال، التي تركز على تعزيز التحقق المستقل، وإدارة الصلاحيات والوصول إلى البيانات الحساسة، وتطوير أدوات الكشف المبكر، وإعادة تصميم الإجراءات عالية القابلية للاستغلال.

وفي هذا الإطار، أسهم رونالد كلارك (Ronald Clarke) في تطوير مفهوم الوقاية الظرفية من الجريمة (Situational Crime Prevention)، الذي يقوم على تقليل فرص الجريمة من خلال إعادة تصميم البيئة التشغيلية والرقابية، بدلاً من التركيز الحصري على العقوبة بعد وقوع الفعل.

الفاعل الأكثر ارتباطاً بنظرية الأنشطة الروتينية

وترتبط نظرية الأنشطة الروتينية بصورة أكبر بما يمكن وصفه بالفاعل الانتهازي، أو الفاعل المستجيب للفرصة، وهو الشخص الذي يرتبط سلوكه بدرجة توافر الفرصة وإمكانية الاستغلال أكثر من ارتباطه بدافع إجرامي مستقر أو تخطيط إجرامي معقد. ويظهر هذا النمط غالباً لدى الأفراد الذين لا يسعون بالضرورة إلى ارتكاب المخالفة بصورة مسبقة، وإنما يستجيبون لفرص يتيحها السياق التشغيلي عندما يدركون سهولة الوصول إلى الموارد أو انخفاض احتمالات الاكتشاف والمساءلة.

ومن هذا المنظور، لا تكمن أهمية النظرية في تفسير خطورة الفاعل بقدر ما تكمن في تفسير الكيفية التي يمكن أن تدفع بها الفرصة المتاحة بعض الأفراد إلى السلوك الاحتيالي. ولذلك، تساعد هذه المقاربة في تفسير العديد من أنماط الاحتيال منخفضة التعقيد التي تعتمد على استغلال الفرص اليومية والقصور الإجرائي أكثر من اعتمادها على المهارات الإجرامية المتقدمة أو التخطيط طويل المدى.

ويوضح **الشكل رقم (22)** العلاقة بين عناصر الفرصة الإجرامية في نظرية الأنشطة الروتينية، وكيف يؤدي تلاقي الفاعل المحتمل مع الهدف القابل للاستغلال في ظل ضعف الحماية والرقابة إلى زيادة احتمالية السلوك الاحتيالي.

الشكل رقم (22): النموذج التفسيري للفرصة الاحتيالية في نظرية الأنشطة الروتينية



المصدر:إعداد الباحث استناداً إلى نظرية الأنشطة الروتينية لـ لورانس كوهين (Lawrence Cohen) ومارك فيلسن (Marcus Felson)، وإلى أدبيات الوقاية الظرفية من الجريمة لـ رونالد كلارك.(Ronald Clarke)

الخلاصة التفسيرية

تنظر نظرية الأنشطة الروتينية إلى الاحتيال المؤسسي بوصفه نتيجة لتقاطع الفاعل المحتمل مع هدف قابل للاستغلال في ظل قصور الحماية والرقابة داخل البيئة التشغيلية. ومن ثم، لا يرتبط الاحتيال بوجود الدافع الإجرامي وحده، بل بتوافر ظروف تشغيلية تسمح بتحويل هذا الدافع إلى سلوك قابل للتنفيذ.

وتتمثل القيمة التفسيرية الأساسية للنظرية في نقل الاهتمام من خصائص الفاعل إلى خصائص البيئة التي أتاحت الفعل، بما يجعل الوقاية الفعّالة قائمة على تقليل فرص الاستغلال وتعزيز آليات الحماية والاكتشاف المبكر، بدلاً من الاقتصار على الاستجابة للعواقب بعد وقوعها. وبذلك، تسهم النظرية في توجيه التحليل نحو سؤال جوهري :كيف تشكلت الفرصة التي سمحت بحدوث الاحتيال واستمراره داخل المؤسسة؟

تاسعاً: نظرية البناء الاجتماعي (Social Structure Theories of Crime Causation)

> *الجريمة والاحتيال قد لا يكونان مجرد قرارات فردية معزولة، بل قد يتشكلان نتيجة الضغوط البنيوية والاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر والتهميش وضعف الفرص والعدالة الاجتماعية، بما يجعل بعض الأفراد أكثر ميلاً إلى تبرير السلوك المنحرف أو اعتباره وسيلة للتكيف مع واقع اجتماعي غير متوازن.*

تركز نظريات البناء الاجتماعي على تفسير الجريمة بوصفها نتاجاً للظروف البنيوية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيش داخلها الأفراد، بدلاً من اختزالها في السمات الفردية أو الاضطرابات النفسية أو القرارات الشخصية المعزولة. ووفقاً لهذا الاتجاه، يرتبط السلوك الإجرامي بالاختلالات الاجتماعية والاقتصادية وما يصاحبها من تفاوت في الفرص والموارد وضعف في القدرة على تحقيق الأهداف بوسائل مشروعة. ومن ثم، لا تُفهم بعض أنماط الجريمة باعتبارها مجرد اختيار فردي حر، بل كاستجابة تتشكل داخل بيئات تضغط على الأفراد بصورة مستمرة وتحد من فرص الاندماج الاجتماعي وتحقيق الاستقرار أو النجاح بالوسائل المتاحة قانوناً.

ويُعد إميل دوركايم (Émile Durkheim) من أوائل المفكرين الذين ربطوا الجريمة بالبناء الاجتماعي من خلال مفهوم الأنومي[46](Anomie) ، الذي يشير إلى حالة من ضعف المعايير والضوابط الاجتماعية داخل المجتمع. كما أسهم روبرت ميرتون (Robert K. Merton) في تطوير هذا الاتجاه من خلال ربط الانحراف بالضغوط الناتجة عن التفاوت بين الأهداف الاجتماعية والفرص المتاحة لتحقيقها. وقد تطورت هذه الأفكار لاحقاً إلى ما عُرف بنظريات الضغط الاجتماعي، التي سيتم تناولها بصورة أكثر تفصيلاً في القسم التالي.

وتنتقد نظريات البناء الاجتماعي الاتجاهات التي تفسر الجريمة من خلال العوامل النفسية أو البيولوجية أو الاختيار الفردي المعزول، لأنها قد تهمل أثر البيئة الاجتماعية والاختلالات الاقتصادية والبنية الطبقية في إنتاج أنماط متقاربة من الانحراف داخل جماعات أو مناطق محددة. ومن هذا المنظور، تُفهم بعض أنماط الجريمة والاحتيال بوصفها نتاجاً للسياق البنيوي والاجتماعي وما يرتبط به من تفاوت في الفرص وضعف الاندماج الاجتماعي. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في تفسير بعض أشكال الاحتيال التي قد تظهر في البيئات التي تعاني من الحرمان أو البطالة أو التهميش، حيث يُنظر أحياناً إلى السلوك غير المشروع بوصفه وسيلة للتكيف مع ضغوط اجتماعية واقتصادية مستمرة.

---

[46] حالة من ضعف المعايير الاجتماعية أو تراجع فاعلية الضبط القيمي، بما يؤدي إلى اضطراب العلاقة بين الأفراد والقواعد المنظمة للسلوك.

ولا يقتصر التحليل التحقيقي على تحديد الجاني أو إثبات الواقعة، بل يمتد إلى فهم البيئة المنتجة للسلوك وتقييم أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تشكيله. كما تساعد هذه النظرية في تطوير استراتيجيات وقائية تقوم على تحسين الفرص والاندماج الاجتماعي وبيئات العمل والخدمات، إلى جانب أدوات الرقابة والردع التقليدية.

وعلى سبيل المثال، في إحدى المناطق الصناعية التي شهدت تراجعاً اقتصادياً حاداً، ارتفعت طلبات الإعانة الحكومية المقدمة من أفراد يعملون ضمن الاقتصاد غير الرسمي. وعند التحقيق، تبيّن أن كثيراً من المتقدمين يعيشون أوضاعاً اقتصادية غير مستقرة ويعانون من محدودية فرص العمل والخدمات. وأظهر تحليل الواقعة أن بعضهم لم يكن ينظر إلى هذا السلوك بوصفه احتيالاً متعمداً بقدر ما كان يراه استجابة لظروف معيشية ضاغطة. وتوضح هذه الحالة كيف يمكن للضغوط البنيوية والاجتماعية أن تؤثر في إدراك الأفراد للسلوك غير المشروع وفي درجة تقبلهم له داخل بعض البيئات.

النموذج البنيوي لتفسير السلوك الاحتيالي

ولأغراض التوضيح التحليلي، يمكن التعبير عن المنطق التفسيري لنظريات البناء الاجتماعي من خلال العلاقة الآتية:

$$F = f\left(\frac{SP \times SI}{LO \times SC}\right)$$

حيث:

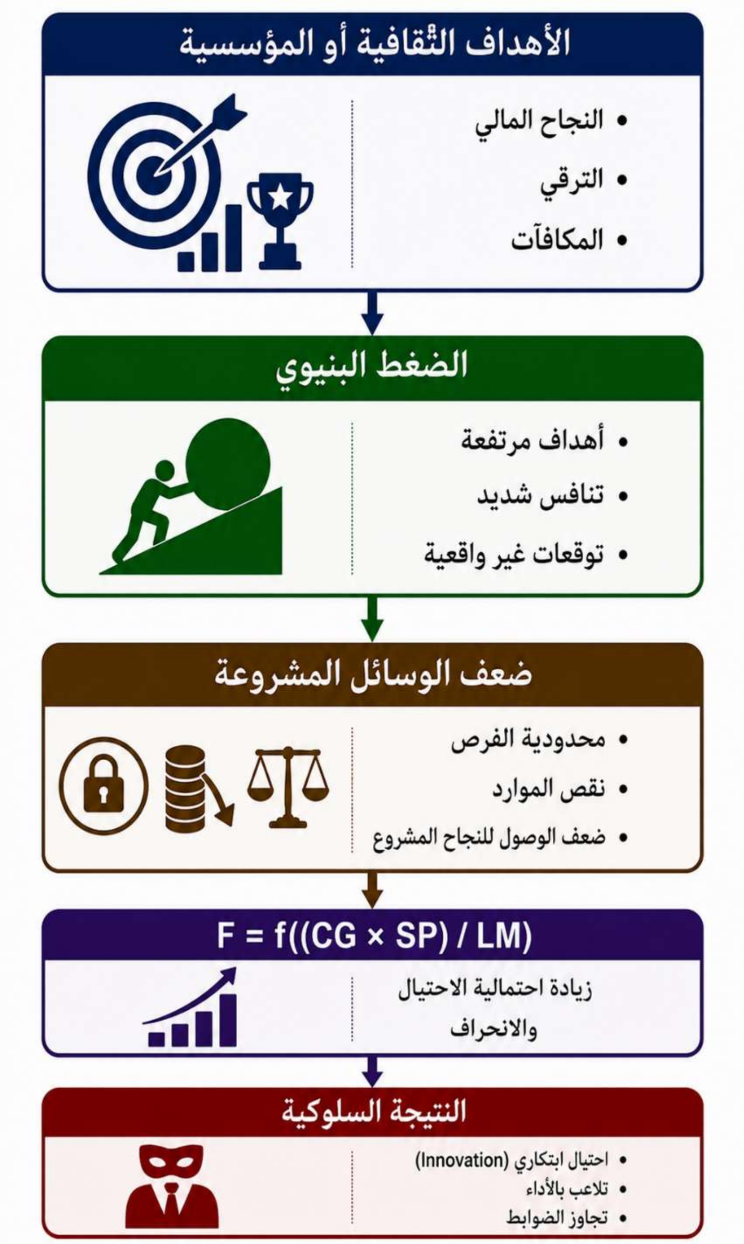
- F= احتمالية السلوك الاحتيالي أو الإجرامي (Fraud Probability).
- SP= مستوى الضغط الاجتماعي والاقتصادي (Social Pressure).
- SI= مستوى التهميش أو الإقصاء الاجتماعي (Social Isolation).
- LO= مستوى الفرص المشروعة المتاحة (Legitimate Opportunities).
- SC= مستوى التماسك أو الاندماج الاجتماعي ((Social Cohesion.

وتشير هذه العلاقة إلى أن احتمالية الانحراف قد ترتفع كلما زاد الضغط الاجتماعي والاقتصادي، وارتفع الشعور بالإقصاء والتهميش، مع انخفاض الفرص المشروعة وضعف مستويات الاندماج والتماسك الاجتماعي. وعلى هذا الأساس، لا يظهر السلوك المنحرف نتيجة الرغبة الفردية في المخالفة فقط، بل قد يتشكل أيضاً بوصفه استجابة لضغوط بنيوية وبيئات اجتماعية تعجز عن توفير فرص عادلة ومستقرة للاندماج وتحقيق الاحتياجات الأساسية.

ويوضح **الشكل رقم** (23) العلاقة التفسيرية بين الضغوط البنيوية والاجتماعية والفرص المشروعة في تفسير السلوك الاحتيالي وفق منظور نظريات البناء الاجتماعي. ويُظهر العلاقة التفاعلية بين الضغوط البنيوية والحرمان الاجتماعي ومحدودية الفرص المشروعة من جهة، وبين تنامي بعض أنماط الاحتيال والانحراف التكيفي

من جهة أخرى. كما يبرز أن الوقاية الفعّالة من هذه الأنماط لا تعتمد على الردع والعقوبة وحدهما، بل تتطلب أيضاً معالجة العوامل البنيوية والاجتماعية التي تسهم في إنتاج السلوك المنحرف واستمراره.

الشكل رقم (23): النموذج البنيوي لتفسير السلوك الاحتيالي وفق نظريات البناء الاجتماعي



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى أدبيات نظريات البناء الاجتماعي في علم الإجرام.

الخلاصة التفسيرية

يكشف النموذج أن الجريمة والاحتيال قد لا يكونان دائماً نتاج قرارات فردية معزولة، بل قد يتشكلان نتيجة تفاعل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والتهميش وضعف الاندماج الاجتماعي مع محدودية الفرص المشروعة المتاحة للأفراد. ومن ثم، لا تقتصر الوقاية الفعالة على العقوبة والردع، بل تمتد إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين الفرص المتاحة ومعالجة العوامل البنيوية التي تسهم في إنتاج الحرمان والإقصاء واستمرار السلوك المنحرف.

عاشراً: نظرية الأنومي ضمن نظريات الضغط الاجتماعي (Anomie Theory)

قد لا ينشأ السلوك الاحتيالي من الجشع الفردي فقط ، بل أحياناً من الضغوط البنيوية والتنظيمية التي تفرض أهدافاً مرتفعة أو توقعات غير واقعية دون توفير وسائل عادلة ومشروعة لتحقيقها، بما يدفع بعض الأفراد إلى تبني الاحتيال بوصفه وسيلة تكيف مع فجوة النجاح والفرص داخل البيئة الاجتماعية أو المؤسسية.

تُعد نظرية الأنومي (Anomie Theory) من أبرز نظريات الضغط الاجتماعي(Strain Theories) ، وتركّز على تفسير الكيفية التي قد يؤدي بها الاختلال بين الأهداف الاجتماعية والوسائل المشروعة المتاحة لتحقيقها إلى نشوء السلوك المنحرف أو الإجرامي. ووفقاً لهذا الاتجاه، قد يظهر الانحراف بوصفه استجابة لضغط بنيوي ينشأ عندما تتسع الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع من الأفراد وما تتيحه البيئة الاجتماعية والاقتصادية من فرص مشروعة لتحقيق تلك التوقعات.

وتنطلق النظرية من فرضية مفادها أن المجتمعات الحديثة، خصوصاً الرأسمالية والتنافسية منها، تميل إلى ترسيخ النجاح المالي والثروة والمكانة الاجتماعية بوصفها مؤشرات رئيسية للنجاح والقيمة الاجتماعية. غير أن هذه المجتمعات لا تتيح دائماً فرصاً متكافئة لجميع الأفراد للوصول إلى تلك الغايات، مما يخلق حالة من الضغط البنيوي والحرمان النسبي. وفي ظل هذا الاختلال، قد يلجأ بعض الأفراد إلى وسائل غير مشروعة لتحقيق ما تعجز الوسائل القانونية المتاحة عن تحقيقه بصورة عادلة أو واقعية.

ويرتبط مفهوم الأنومي أساساً بإميل دوركايم (Émile Durkheim) كما تم ذكره أعلاه، الذي استخدمه للإشارة إلى حالة من اللامعيارية وضعف الضبط القيمي والاجتماعي داخل المجتمع. ورأى دوركايم أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة قد تؤدي إلى تراجع الاستقرار القيمي وإضعاف التوجيه الأخلاقي، بما يزيد من احتمالات الانحراف وتراجع الالتزام بالقواعد والمعايير الاجتماعية. وطوّر روبرت ميرتون (Robert Merton) هذا المفهوم بصورة أوسع، وربطه بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، معتبراً أن الجريمة قد تنشأ نتيجة الاختلال بين الأهداف الثقافية السائدة (Cultural Goals) والوسائل المؤسسية المشروعة المتاحة لتحقيقها(Institutionalized Means) . ووفقاً لهذا التصور، لا تتمثل المشكلة في الأهداف ذاتها، بل في محدودية الفرص المتاحة للوصول إليها بطرق مشروعة، الأمر الذي قد يدفع بعض الأفراد إلى تبني وسائل غير قانونية سعياً إلى تحقيق النجاح أو المكانة الاجتماعية.

ويرى ميرتون أن الأفراد لا يستجيبون للضغوط البنيوية بالطريقة نفسها، بل يطوّرون أنماطاً مختلفة من التكيف تبعاً لقدرتهم على الوصول إلى الفرص المشروعة المتاحة. ومن هذا المنظور، لا يُفهم الانحراف بوصفه خروجاً عشوائياً عن القواعد، بل كاستجابة تكيفية للاختلال القائم بين الطموحات الاجتماعية وإمكانات تحقيقها.

أنماط التكيّف الاجتماعي عند ميرتون

ويُعد **الامتثال** (Conformity) النمط الأكثر استقراراً داخل البناء الاجتماعي، حيث يقبل الفرد الأهداف الاجتماعية السائدة والوسائل المشروعة لتحقيقها، بما يعكس انسجاماً بين الطموحات الفردية والقواعد الاجتماعية.

وفي المقابل، يظهر **الانسحاب** (Retreatism) عندما يفقد الفرد ارتباطه بكل من الأهداف والوسائل معاً، بما يدفعه إلى العزلة أو الإدمان أو الانسحاب من الحياة الاجتماعية والإنتاجية نتيجة العجز عن التكيّف مع متطلبات البناء الاجتماعي.

أما **الابتكار**(Innovation) [47]، فيُعد النمط الأكثر ارتباطاً بالاحتيال والجرائم الاقتصادية، إذ يقبل الفرد الأهداف الاجتماعية المرتبطة بالنجاح والثروة، لكنه يلجأ إلى وسائل غير مشروعة لتحقيقها، مثل الاحتيال والتلاعب المالي والاختلاس والتزوير. وبهذا المعنى، لا يعكس السلوك الاحتيالي رفضاً للأهداف الاجتماعية السائدة، بل انحرافاً في الوسائل المستخدمة للوصول إليها.

وفي نمط **الطقسية** (Ritualism)، يتمسك الفرد بالوسائل والإجراءات الرسمية بصورة صارمة، مع تراجع اهتمامه بالأهداف الاجتماعية التي صُممت تلك الوسائل لتحقيقها. ويظهر ذلك في الالتزام الروتيني بالقواعد والإجراءات بوصفها غاية بحد ذاتها، لا وسيلة لتحقيق الإنجاز أو التقدم. وأما **التمرد**(Rebellion) ، فيتجاوز رفض الأهداف أو الوسائل السائدة إلى السعي لبناء نظام بديل يقوم على قيم وأهداف مختلفة. ويعكس هذا النمط محاولة إعادة تعريف معايير الشرعية والنجاح والسلطة داخل المجتمع.

التفسير السلوكي للاحتيال في نظرية الأنومي

كما تُعد نظرية الأنومي من أكثر النظريات قدرة على تفسير بعض أنماط الاحتيال المؤسسي والمجتمعي، خاصة داخل البيئات التي تفرض أهدافاً مرتفعة أو مؤشرات أداء مبالغاً فيها دون توفير الموارد أو الفرص الكافية لتحقيقها. وفي مثل هذه البيئات، قد يتحول الاحتيال من سلوك انتهازي فردي إلى وسيلة للتكيّف مع الضغوط الناتجة عن الفجوة بين المتطلبات التنظيمية والإمكانات الواقعية المتاحة، بحيث يُنظر إليه أحياناً بوصفه استجابة لمتطلبات يصعب تحقيقها بالوسائل المشروعة المتاحة، لا مجرد سلوك يهدف إلى تحقيق منفعة شخصية مباشرة.

كما تفسر النظرية كيف يمكن لبعض المؤسسات أن تُنتج بصورة غير مباشرة بيئات تشجع التلاعب أو تجاوز الضوابط عندما تربط النجاح بالمخرجات الرقمية فقط دون مراعاة العدالة التنظيمية أو توافر الإمكانات اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة. ونتيجة لذلك، قد يصبح الانحراف في بعض السياقات انعكاساً لضغط تنظيمي يركّز على النتائج أكثر من توازنه مع الوسائل المشروعة.

---

[47] يقصد به قبول الأهداف الاجتماعية السائدة مع اللجوء إلى وسائل غير مشروعة لتحقيقها.

المنظور التحقيقي لنظرية الأنومي

وتساعد نظرية الأنومي محقق الاحتيال على تحليل العلاقة بين الضغوط المؤسسية والسلوك الاحتيالي، من خلال تقييم الفجوة بين الأهداف المفروضة على العاملين والإمكانات المتاحة لتحقيقها. ومن هذا المنظور، لا يقتصر التحقيق على اكتشاف المخالفة أو تحديد المسؤولية الفردية، بل يمتد إلى تحليل السياسات والحوافز التنظيمية وتقييم مدى إسهامها في إنتاج ضغوط قد تدفع نحو التكيّف المنحرف أو "الابتكار غير المشروع" لتحقيق متطلبات الأداء.

كذلك تسهم هذه النظرية في تقييم مخاطر الاحتيال داخل البيئات التنافسية، وتصميم مؤشرات إنذار مبكر تكشف الضغوط المرتبطة بالسلوك الاحتيالي، وبناء سياسات أكثر توازناً بين الأداء والامتثال، بما يحد من احتمالية تحول السعي إلى النجاح المؤسسي إلى عامل محفز لتجاوز الضوابط.

النموذج البنيوي للسلوك الاحتيالي

ولأغراض التوضيح التحليلي، يمكن التعبير عن المنطق التفسيري لنظرية الأنومي من خلال العلاقة الآتية:

$$F = f\left(\frac{CG \times SP}{LM}\right)$$

حيث:

- F= احتمالية السلوك الاحتيالي أو الإجرامي .
- CG= مستوى الأهداف والطموحات الاجتماعية أو المؤسسية .(Cultural Goals)
- SP= مستوى الضغط البنيوي والاجتماعي .(Structural Pressure)
- LM= الوسائل المشروعة المتاحة .(Legitimate Means)

وتشير هذه العلاقة إلى أن احتمالية الانحراف قد ترتفع كلما ازدادت التوقعات المرتبطة بالنجاح وارتفع مستوى الضغط الاجتماعي أو التنظيمي، مع ضعف الوسائل المشروعة المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.

ويوضح **الشكل رقم** (24) العلاقة بين الضغط البنيوي والفجوة بين الأهداف والوسائل وبين تشكّل السلوك الاحتيالي داخل البيئات التنظيمية والمجتمعية.

الشكل رقم (24): نموذج الأنومي والضغط البنيوي في تفسير الاحتيال



المصدر:إعداد الباحث استناداً إلى أعمال Robert Merton و Émile Durkheim، وأدبيات نظريات الضغط الاجتماعي والأنومي في علم الإجرام.

الخلاصة التفسيرية

يُظهر أن بعض أنماط الاحتيال قد تنتج عن الفجوة بين الأهداف المفروضة والوسائل الواقعية المتاحة لتحقيقها، وأن البيئات التي تضخم معايير النجاح دون توفير وسائل عادلة وكافية قد تدفع بعض الأفراد إلى تبني "الابتكار غير المشروع" للتكيّف مع ضغط الأداء. كما يشير إلى أن الوقاية من الاحتيال لا تعتمد فقط على العقوبات، بل تتطلب بناء نظم أكثر توازناً بين الأداء والعدالة والقدرة الواقعية على تحقيق الأهداف.

الحادية عشرة: نظرية الضبط الاجتماعي (Social Control Theory)

الاحتيال والسلوك الإجرامي قد يرتبطان بضعف الروابط الاجتماعية وتراجع الانتماء والالتزام بالقيم والمعايير التنظيمية، بما يؤدي إلى انخفاض فاعلية الضبط الاجتماعي وارتفاع احتمالية الانخراط في السلوك المنحرف أو الاحتيالي.

قدّم عالم الاجتماع الأمريكي ترافيس هيرشي (Travis Hirschi) نظرية الضبط الاجتماعي في كتابه Causes of Delinquencyعام 1969، لتصبح واحدة من أكثر النظريات تأثيراً في تفسير السلوك المنحرف والجريمة من منظور اجتماعي–سلوكي. وتتميّز هذه النظرية بأنها لا تسأل: "لماذا يرتكب بعض الناس الجريمة؟"، بل تعيد صياغة السؤال بصورة مختلفة: "لماذا لا ينحرف معظم الناس رغم وجود الدوافع والفرص؟".

ومن هنا، يفترض هيرشي أن الميل نحو مخالفة القواعد قد يكون موجوداً بدرجات متفاوتة لدى الأفراد، لكن ما يمنع تحوّل هذا الميل إلى سلوك فعلي هو قوة الروابط الاجتماعية، ومستوى الاندماج بالمجتمع والمؤسسات، ودرجة الالتزام بالقيم والمعايير السائدة. وبالتالي، فإن الانحراف — وفق هذا التصور — لا ينتج بالضرورة عن اضطراب نفسي، أو خلل بيولوجي، أو الفقر وحده، بل قد يرتبط بتراجع الروابط الاجتماعية، أو تآكل الشعور بالانتماء، أو انخفاض الالتزام الأخلاقي تجاه الجماعة والمؤسسة. ومن هنا، تُفهم الجريمة بوصفها نتيجة لتراجع الضبط الاجتماعي أكثر من ارتباطها بالدوافع الإجرامية وحدها.

وقد استلهم هيرشي كثيراً من أفكار إميل دوركايم(Émile Durkheim) ، خاصة تحليله للعلاقة بين التماسك الاجتماعي، وقوة الروابط الجماعية، ومستوى الجريمة داخل المجتمع. فرأى دوركايم أن الأفراد الذين تتراجع صلتهم بالمجتمع يصبحون أكثر عرضة للسلوك الأناني أو مخالفة القواعد أو فقدان الالتزام بالمعايير الجماعية. وانطلاقاً من هذا التصور، طوّر هيرشي فرضيته الأساسية التي تنص على أن ضعف الاندماج الاجتماعي يزيد من احتمالية الانخراط في السلوك غير المشروع.

التفسير السلوكي لنظرية الضبط الاجتماعي

وترى النظرية أن الالتزام بالقانون يرتبط بقوة علاقة الفرد مع الأسرة، والمدرسة، والعمل، والجماعات الإيجابية، والمؤسسات الاجتماعية والتنظيمية. فكلما زاد شعور الفرد بالارتباط بالمجتمع، وارتفع استثماره في حياته المهنية والاجتماعية، وقويت علاقاته بالآخرين، وتعزز إيمانه بشرعية القواعد، قلت احتمالية انخراطه في السلوك غير المشروع. وفي المقابل، فإن العزلة، وتراجع العلاقات الاجتماعية، وتآكل الشعور بالانتماء، والإحساس بالاغتراب أو بعدم الأهمية قد تُضعف الحواجز النفسية والأخلاقية التي تمنع مخالفة القواعد.

وقد حدّد هيرشي أربعة عناصر رئيسية تكوّن الرابطة الاجتماعية (Social Bond)، والتي تمثل الآلية الأساسية التي تفسر انخفاض احتمالية الانحراف والجريمة.

ويتمثل **العنصر الأول في الارتباط (Attachment)**، أي علاقات المودة والانتماء والتعلّق العاطفي بالأشخاص المؤثرين، مثل الأسرة، والمعلمين، والمديرين، والزملاء. ويرى هيرشي أن الفرد يكون أقل ميلاً لمخالفة القواعد عندما يخشى فقدان احترام الآخرين أو الإضرار بعلاقاته الاجتماعية المهمة.

أما **العنصر الثاني فهو الالتزام (Commitment)**، ويشير إلى استثمار الفرد في أهدافه المستقبلية، مثل العمل، والتعليم، والمكانة المهنية، والسمعة الاجتماعية؛ فكلما زاد ما يملكه الفرد ليخسره، قلت احتمالية المخاطرة بالسلوك غير المشروع.

ويتمثل **العنصر الثالث في الانخراط (Involvement)** ، أي انشغال الفرد بالأنشطة المشروعة والبنّاءة، مثل العمل، والتطوع، والمشاركة الاجتماعية، حيث تفترض النظرية أن الانخراط يقلل احتمالات السلوك غير القانوني لأن الوقت والطاقة يُستهلكان في أنشطة منتجة بدلاً من الممارسات غير المشروعة.

أما **العنصر الرابع فهو الاعتقاد (Belief)**، ويشير إلى إيمان الفرد بشرعية القواعد والقوانين واقتناعه الأخلاقي بضرورة الالتزام بها. فكلما تآكل هذا الاعتقاد أو تراجعت الثقة بالمؤسسة أو النظام، أصبح من الأسهل تبرير التجاوزات أو إعادة تعريف السلوك الاحتيالي باعتباره مقبولاً أو غير ضار.

وعلى خلاف بعض النظريات البنيوية، يرى هيرشي أن الجريمة لا ترتبط حصرياً بالفقر أو الطبقة الاجتماعية، بل بقوة الروابط التي تربط الفرد بالمجتمع والمؤسسات. فقد ينتمي الفرد إلى طبقة مستقرة اقتصادياً، لكنه يعاني من العزلة أو تراجع الشعور بالانتماء أو ضعف الالتزام بالمؤسسة، مما يجعله أكثر عرضة للسلوك غير المشروع رغم غياب الضغوط الاقتصادية المباشرة. ومن هنا، تؤكد النظرية أن تراجع الاندماج المجتمعي قد يكون عاملاً أكثر حسماً من الوضع الاقتصادي وحده.

وتُقدّم نظرية الضبط الاجتماعي تفسيراً مهماً لبعض أنماط الاحتيال المؤسسي والمجتمعي، خصوصاً الحالات التي لا يكون فيها الدافع المالي وحده كافياً لتفسير السلوك، أو عندما يظهر هذا السلوك لدى أفراد يمتلكون أوضاعاً مستقرة نسبياً.

ففي بعض الحالات، قد يرتبط الاحتيال بالشعور بالعزلة، أو تراجع الانتماء، أو ضعف الولاء للمؤسسة، أو تآكل الثقة بشرعية النظام التنظيمي. ومن هنا، يصبح أحياناً انعكاساً لتفكك الروابط الاجتماعية أو تراجع الالتزام القيمي، وليس مجرد محاولة لتحقيق منفعة مالية مباشرة. كما تفسر النظرية كيف يمكن لبعض البيئات التنظيمية أن تُنتج أفراداً يشعرون بأنهم مهمّشون أو غير مقدّرين أو منفصلون وجدانياً عن المؤسسة، مما يُضعف مقاومتهم النفسية للتجاوزات.

المنظور التحقيقي لنظرية الضبط الاجتماعي

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة بالنسبة لمحقق الاحتيال، لأنها تدفعه إلى تحليل العلاقة بين العزلة التنظيمية والسلوك الاحتيالي، ومستوى ارتباط العاملين ببيئة العمل، وتأثير تراجع العلاقات المهنية والاجتماعية في تآكل الالتزام الأخلاقي. ومن هذا المنظور، لا يقتصر التحقيق على تحليل الوقائع المالية فقط، بل يمتد إلى دراسة بيئة العمل، وشبكات التفاعل، ومستوى الدعم الاجتماعي، ودرجة ارتباط العاملين بقيم الجهة التي

يعملون فيها. كما تساعد النظرية المؤسسات على تطوير برامج تكامل مهني، وشبكات دعم نفسي واجتماعي، وثقافة عمل تشاركية تحدّ من العزلة والشعور بالاغتراب وتراجع الولاء التنظيمي.

فعلى سبيل المثال، تم اكتشاف أن إحدى الموظفات في مؤسسة تعليمية كانت تقوم بإدخال بيانات حضور وهمية لفترات لم تكن تعمل خلالها فعلياً، رغم محدودية المكاسب المالية الناتجة عنه. وعند التحقيق، تبيّن أنها تعاني من عزلة اجتماعية واضحة، ولا تمتلك علاقات فعّالة مع زملائها أو الإدارة، وتشعر بأنها "شخص غير ذي أهمية" داخل جهة العمل. كما أظهرت المقابلات تراجع ارتباطها الوجداني بالمؤسسة، وغياب الحافز المهني، وانخفاض قناعتها بشرعية النظام الداخلي. وتوضح هذه الحالة تفكك عناصر الرابطة الاجتماعية الأربع: تراجع الارتباط، وضعف الالتزام، وانخفاض الانخراط، وتآكل الاعتقاد بشرعية القواعد. ومن هنا، يظهر السلوك الاحتيالي بوصفه نتيجة لتراجع الضبط الاجتماعي وضعف الانتماء المؤسسي، وليس مجرد سعي لتحقيق منفعة مالية.

نموذج الضبط الاجتماعي للسلوك الاحتيالي

ويمكن التعبير عن المنطق التفسيري لنظرية الضبط الاجتماعي من خلال العلاقة الآتية:

$$F = f\left(\frac{SA}{A + C + I + B}\right)$$

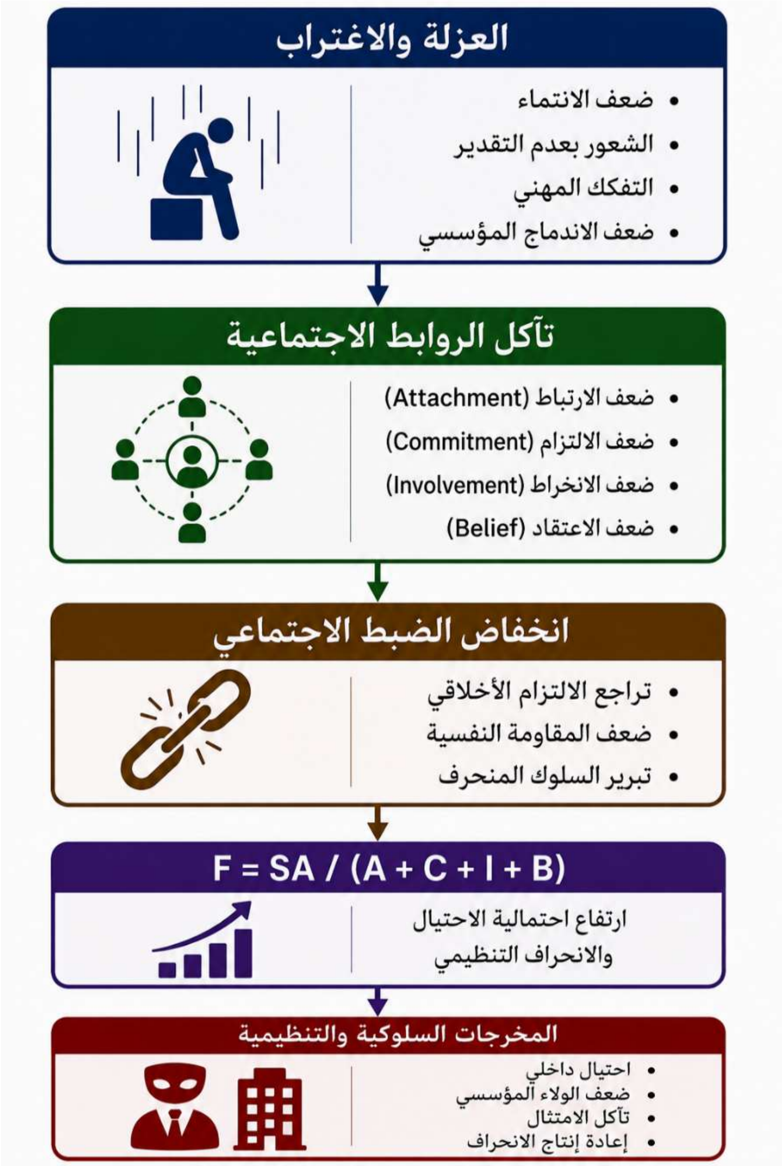
حيث:

- F =احتمالية السلوك الاحتيالي أو المنحرف .
- SA =العزلة أو الاغتراب الاجتماعي(Social Alienation) .
- A =الارتباط الاجتماعي (Attachment).
- C =الالتزام بالأهداف والمؤسسة (Commitment).
- I =الانخراط في الأنشطة المشروعة(Involvement) .
- B =الاعتقاد بشرعية القواعد (Belief).

وتشير هذه العلاقة إلى أن احتمالية الانحراف قد ترتفع كلما زاد الشعور بالعزلة والاغتراب، وضعفت الروابط الاجتماعية والتنظيمية، وانخفض الإيمان بشرعية النظام والقواعد.

ويوضح **الشكل رقم** (25) العلاقة بين قوة الروابط الاجتماعية ومستوى الضبط الاجتماعي وبين احتمالية السلوك الاحتيالي داخل المؤسسات.

الشكل رقم (25): نموذج الضبط الاجتماعي وتفسير السلوك الاحتيالي



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى أعمال Travis Hirschi وÉmile Durkheim، وأدبيات نظرية الضبط الاجتماعي في علم الإجرام.

الخلاصة التفسيرية

يُظهر الشكل رقم (25) أن السلوك الاحتيالي قد يرتبط بتآكل الروابط الاجتماعية والتنظيمية أكثر من ارتباطه بالدوافع المالية المباشرة، وأن العزلة، وتراجع الانتماء، وانخفاض الإيمان بشرعية القواعد قد تؤدي إلى انخفاض مستويات الضبط الذاتي والاجتماعي داخل بيئة العمل. ومن هذا المنظور، لا يظهر الاحتيال فقط نتيجة وجود فرصة أو دافع مادي، بل قد يتشكل أيضاً في البيئات التي يضعف فيها الارتباط المؤسسي وتتراجع فيها الثقة والعلاقات الاجتماعية الداعمة للامتثال. كما يوضح أن الوقاية من الاحتيال لا تعتمد حصرياً على الرقابة والعقوبات الرسمية، بل على قدرة المؤسسة على بناء بيئة تنظيمية تعزز الانتماء، والثقة، والاندماج المهني،

والالتزام القيمي لدى العاملين، بما يدعم التماسك الاجتماعي ويقلل من احتمالات الاغتراب وتطبيع المخالفات داخل بيئة العمل.

المحور الرابع : النظريات التكاملية في تفسير الجريمة

اثنا عشر: النظريات التكاملية في تفسير الجريمة (Integrated Theories of Crime Causation)

يتطلب فهم الاحتيال المؤسسي تحليل البيئة والثقافة التنظيمية والضغوط والسمات الشخصية والرقابة المؤسسية ضمن إطار تفسيري تكاملي متعدد الأبعاد.

تسعى النظريات التكاملية إلى تجاوز محدودية التفسيرات الأحادية للجريمة من خلال دمج العوامل البيولوجية، والنفسية، والاجتماعية، والتنظيمية ضمن إطار تفسيري موحّد. وتنطلق هذه المقاربات من افتراض مفاده أن السلوك الإجرامي لا يمكن تفسيره بعامل مستقل بذاته، بل بوصفه نتاجاً لتفاعل مجموعة من العوامل الفردية والبيئية التي تتداخل في تشكيل السلوك. ووفقاً لهذا الاتجاه، تتأثر احتمالية الانخراط في السلوك الإجرامي أو الاحتيالي بالخصائص الشخصية والنفسية للفرد، والضغوط والخبرات الاجتماعية والتنظيمية التي يتعرض لها، ثم تتحول هذه التأثيرات إلى سلوك فعلي عند توافر فرصة مناسبة تسمح بالفعل أو تسهّل تنفيذه. ومن ثم، لا يُفهم السلوك الاحتيالي باعتباره نتيجة سبب منفرد، بل بوصفه حصيلة تفاعل العوامل الفردية والنفسية والاجتماعية مع الفرصة الإجرامية المتاحة داخل البيئة المحيطة.

ومن هذا المنطلق، لا يُفهم الاحتيال المؤسسي باعتباره مجرد استجابة لدافع مالي أو فرصة تنظيمية، بل كنتيجة لتشابك السمات الشخصية، وآليات التبرير الإدراكي، والضغوط التنظيمية، والقصور الرقابي، والثقافة المؤسسية السائدة. ولذلك، تكتسب النظريات التكاملية أهمية خاصة في تفسير الجرائم الاقتصادية والاحتيال المؤسسي، لأنها تفسر السلوك الاحتيالي بوصفه ظاهرة مركبة لا يمكن اختزالها في عامل منفرد أو تفسير خطي مبسط.

ويُعد كتاب *Crime and Human Nature* لجيمس كيو. ويلسون (James Q. Wilson) وريتشارد ج. هيرنستين (Richard J. Herrnstein) من أبرز الأعمال التي قدمت تصوراً تكاملياً للجريمة، حيث جمع بين العوامل البيولوجية، والسمات النفسية، والخبرات الاجتماعية، والاختيار الفردي ضمن نموذج تحليلي موحد. ورفض المؤلفان تفسير الجريمة من خلال عامل مستقل بذاته، معتبرين أن السلوك الإجرامي يتحدد من خلال العلاقة بين الطبيعة البشرية (Nature) والتنشئة الاجتماعية(Nurture) ، وما يرتبط بهما من خصائص نفسية، وخبرات اجتماعية، وضغوط بيئية، ومستويات متفاوتة من الضبط الاجتماعي والأخلاقي.

ووفقاً لهذا التصور، تُفهم الجريمة بوصفها "اختياراً فردياً"(Choice) ، إلا أن هذا الاختيار لا يتشكل بمعزل عن البنية النفسية للفرد، وطريقة إدراكه للمكاسب والمخاطر، ومستوى الضبط الذاتي، وطبيعة السياق الاجتماعي والتنظيمي الذي يعمل داخله. ويمنح هذا الطرح النظريات التكاملية قدرة تفسيرية أوسع في تحليل الاحتيال المؤسسي، لأنه يوضح كيف يمكن لتشابك العوامل الفردية والمعرفية والتنظيمية أن يسهم في ترسيخ الممارسات الاحتيالية داخل المؤسسة.

وتكتسب البيئة الأسرية والتعليمية والتنظيمية أهمية خاصة في النظريات التكاملية، إذ قد يؤدي التفكك الأسري، أو الإهمال العاطفي، أو ضعف الاستقرار النفسي، والفشل الأكاديمي، والإقصاء الاجتماعي، إلى إضعاف الضبط الذاتي والاندماج القيمي والاجتماعي. وفي هذا السياق، تؤدي جماعات الأقران والثقافة التنظيمية دوراً مهماً في إعادة تشكيل المعايير السلوكية، خاصة داخل البيئات التي تتسامح تدريجياً مع الانحراف أو تعيد تقديمه بوصفه سلوكاً مقبولاً أو منخفض الضرر.

ونتيجة لذلك، قد يتحول السلوك غير المشروع من ممارسة استثنائية إلى نمط اعتيادي مدعوم ضمنياً داخل الجماعة أو المؤسسة. وبذلك، تنظر النظريات التكاملية إلى الجريمة والاحتيال المؤسسي بوصفهما نتاجاً للعلاقة المركبة بين الخصائص الفردية والبنية الاجتماعية والتنظيمية، بما تحمله من ضغوط وثقافات تنظيمية قد تعزز الامتثال أو تسهم في ترسيخ السلوك المنحرف. ومن هذا المنطلق، تُعد هذه المقاربة من أكثر الاتجاهات فائدة لمحقق الاحتيال، لأنها تنقل عملية الفحص من مجرد تتبع الواقعة إلى تحليل السياق المؤسسي المنتج للسلوك الاحتيالي. كما تمكّنه من تفسير الخلفية النفسية للجاني، وتقييم احتمالية التكرار، والكشف عن العوامل التنظيمية والثقافية التي أسهمت في ترسيخ الممارسات الاحتيالية داخل المؤسسة.

وكذلك تسهم النظريات التكاملية في بناء ملفات التحليل السلوكي(Behavioral Profiling) ، وتطوير استراتيجيات وقائية متعددة الأبعاد، وتحسين البيئة التنظيمية من خلال تعزيز العدالة المؤسسية، ورفع فاعلية الرقابة، وتوفير الدعم النفسي داخل المؤسسات.

فعلى سبيل المثال، في إحدى الجهات شبه الحكومية، قام موظف في القسم المالي بتقديم طلبات استرداد مزوّرة بمبالغ صغيرة بصورة متكررة، رغم أنه لم يكن يعاني من ضائقة مالية حادة. وعند فحص الحالة، تبيّن أن الموظف كان يعاني من ضغط نفسي مستمر نتيجة إعالة والدَيه المريضين، ويشعر في الوقت نفسه بالتهميش وضعف التقدير داخل المؤسسة، إضافة إلى عمله في بيئة رقابية ضعيفة لا تُراجع الطلبات الصغيرة بصورة دقيقة. وتفسر النظريات التكاملية الاحتيال باعتباره ظاهرة مركبة ناتجة عن تفاعل العوامل الفردية والنفسية والتنظيمية، لا كنتيجة لتفسير أحادي أو خطي مبسط. ويمكن التعبير عن المنطق التفسيري للنظريات التكاملية من خلال العلاقة الآتية:

$$F = f(B + P + S) \times O)$$

حيث:

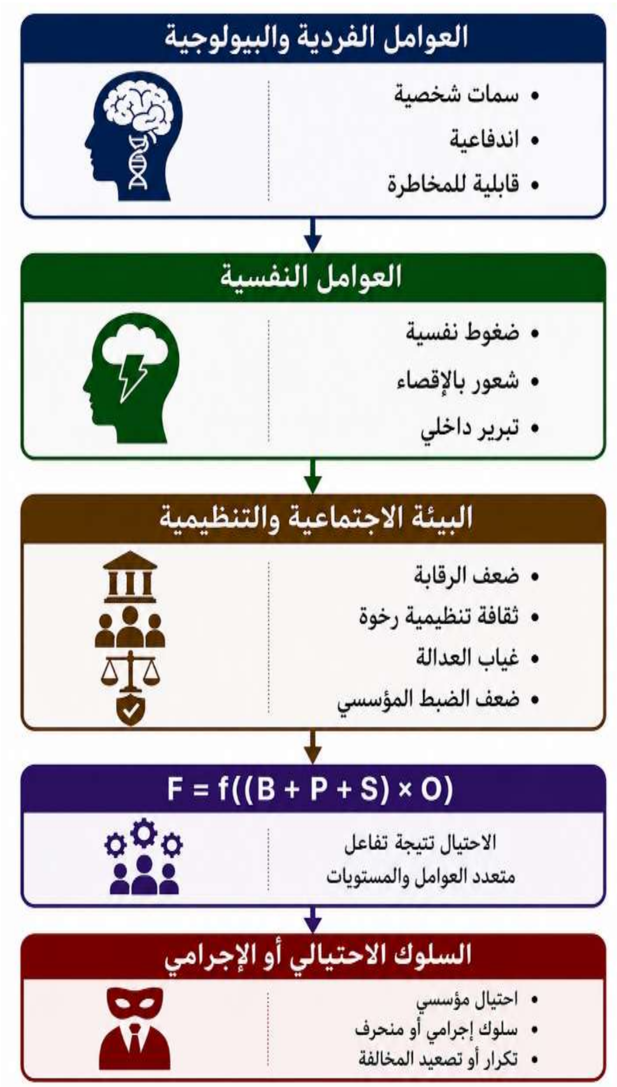
- F =احتمالية السلوك الاحتيالي أو الإجرامي .(Fraud Probability)
- B= العوامل البيولوجية والشخصية .(Biological & Personal Factors)
- P =العوامل النفسية والانفعالية .(Psychological Factors)
- S= العوامل الاجتماعية والتنظيمية .(Social & Organizational Factors)
- O= الفرصة الإجرامية أو مستوى القابلية التشغيلية للاستغلال .(Opportunity)

تشير هذه العلاقة إلى أن احتمالية السلوك الاحتيالي لا ترتبط بعامل منفرد، بل بتفاعل العوامل الفردية والنفسية والاجتماعية والتنظيمية مع الفرصة الإجرامية المتاحة. فكلما ارتفعت مستويات القابلية الفردية

والضغوط النفسية والعوامل الاجتماعية والتنظيمية المساندة للانحراف، وتوافرت فرصة مناسبة للاستغلال، ازدادت احتمالية حدوث السلوك الاحتيالي أو الإجرامي.

ويوضح **الشكل رقم** (26) النموذج التكاملي لتفسير السلوك الاحتيالي، مبيّناً كيف تتفاعل العوامل الفردية والنفسية والتنظيمية في زيادة احتمالية الانخراط في السلوك الاحتيالي داخل المؤسسات.

الشكل رقم (26): النموذج التكاملي لتفسير السلوك الاحتيالي



المصدر:إعداد الباحث استناداً إلى أعمال James Q. Wilson و Richard J. Herrnstein، وأدبيات النظريات التكاملية في علم الإجرام.

الخلاصة التفسيرية

يُبرز **الشكل رقم** (26) أن السلوك الاحتيالي لا ينتج عادةً عن عامل منفرد، بل عن تفاعل مجموعة من العوامل الفردية والنفسية والاجتماعية والتنظيمية التي تتداخل بدرجات متفاوتة في تشكيل القرار والسلوك. ويُظهر أن

احتمالية الاحتيال قد ترتفع عندما تتقاطع الضغوط النفسية والتنظيمية مع القصور الرقابي، وتُدعَم بثقافة مؤسسية متسامحة مع المخالفات أو ضعيفة في ترسيخ قيم الامتثال والنزاهة.

ومن هذا المنظور، لا تعتمد الوقاية الفعّالة من الاحتيال على الرقابة وحدها، بل تتطلب معالجة متكاملة تشمل تعزيز العدالة التنظيمية، والدعم النفسي والاجتماعي للعاملين، وبناء ثقافة مؤسسية داعمة للالتزام الأخلاقي، إلى جانب تطوير أنظمة الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر. كما تؤكد النظريات التكاملية أن فهم السلوك الاحتيالي يستلزم تحليل التفاعل بين خصائص الفرد والبيئة التي يعمل فيها، بما يتيح تطوير استراتيجيات وقائية أكثر شمولاً وفاعلية في الحد من الاحتيال والانحراف داخل المؤسسات.

خاتمة الفصل

تكشف نظريات تفسير الجريمة التي تم استعراضها في هذا الفصل أن السلوك الإجرامي، بما في ذلك الاحتيال المؤسسي والمجتمعي، لا يمكن تفسيره من خلال عامل منفرد أو نموذج تفسيري أحادي. فبعض النظريات ركّزت على القرار العقلاني، بينما اهتمت نظريات أخرى بالضغوط البنيوية، أو التعلم الاجتماعي، أو الاختلالات النفسية والبيولوجية، في حين اتجهت مقاربات أخرى إلى تحليل أثر البيئة التنظيمية، والشرعية، وأنظمة التعزيز، وقوة الروابط الاجتماعية في تشكيل السلوك المنحرف. ومن هنا، يتضح أن الاحتيال ليس مجرد فعل مالي غير مشروع، بل ظاهرة مركّبة تتداخل فيها العوامل النفسية، والاجتماعية، والتنظيمية، والسلوكية، والاقتصادية، والثقافية بصورة متشابكة وديناميكية.

كما يبيّن هذا التنوع النظري أن الجريمة لا تنتج دائماً عن الطمع أو الحاجة المالية المباشرة، بل قد ترتبط أيضاً بالضغوط التنظيمية، والشعور بالظلم، والثقافة المؤسسية، وضعف الانتماء، والتطبيع الاجتماعي للانحراف، أو اختلال أنظمة الحوافز والرقابة. ولهذا، لا يُفهم الاحتيال المؤسسي باعتباره مجرد مخالفة فردية معزولة، بل بوصفه سلوكاً قد يتشكل تدريجياً داخل بيئات تسمح بإعادة تعريف الانحراف، أو تتسامح معه، أو تعجز عن احتوائه بصورة فعالة.

ويكتسب هذا الفهم أهمية خاصة بالنسبة لمحقق الاحتيال، لأن التحقيق الفعّال لا يقتصر على تتبع الأدلة المالية أو كشف المخالفات التقنية، بل يتطلب أيضاً فهماً عميقاً للسلوك الإنساني، وتحليلاً للبيئة التنظيمية، وتقييماً للثقافة المؤسسية، وفهماً للعوامل التي أنتجت السلوك أو سمحت باستمراره. ومن هذا المنظور، لا يصبح الهدف مقتصراً على تحديد "من ارتكب الفعل"، بل يمتد إلى تحليل: لماذا أصبح الاحتيال ممكناً؟ وكيف جرى تطبيع السلوك أو تعزيزه أو تبريره داخل البيئة التنظيمية؟

كما تكشف هذه النظريات أن الوقاية المستدامة من الاحتيال لا تتحقق فقط عبر تشديد العقوبات أو تكثيف الرقابة، بل من خلال بناء بيئات تنظيمية عادلة، وثقافات مؤسسية أخلاقية، وأنظمة حوافز متوازنة، وروابط مهنية واجتماعية مستقرة تُعزز الامتثال الطوعي وتحدّ من تطبيع الانحراف. فكلما ارتفع مستوى العدالة التنظيمية، ووضحت معايير المساءلة، وتعزز الشعور بالانتماء والثقة، تراجعت احتمالات تحول الانحراف إلى ممارسة اعتيادية داخل المؤسسة.

وفي ضوء ذلك، يمكن النظر إلى الاحتيال المؤسسي بوصفه نتيجة لتفاعل أربعة أبعاد رئيسية تتمثل في: البعد الفردي المرتبط بالعوامل النفسية والسلوكية، والبعد الاجتماعي والثقافي، والبعد التنظيمي والرقابي، والبعد البنيوي المرتبط بالضغوط والفرص الاقتصادية.

ومن ثم، فإن أي معالجة مهنية أو مؤسسية فعّالة لمخاطر الاحتيال يجب أن تتبنى مقاربة تكاملية متعددة الأبعاد، بدلاً من الاقتصار على تفسير أحادي أو إجراءات ردعية منفصلة عن السياق التنظيمي والاجتماعي.

ويمكن التعبير عن المنطق التكاملي الذي يجمع بين مختلف النظريات الإجرامية من خلال العلاقة الآتية:

$$FR = f\left(\frac{IP + SP + OP + EP}{C}\right)$$

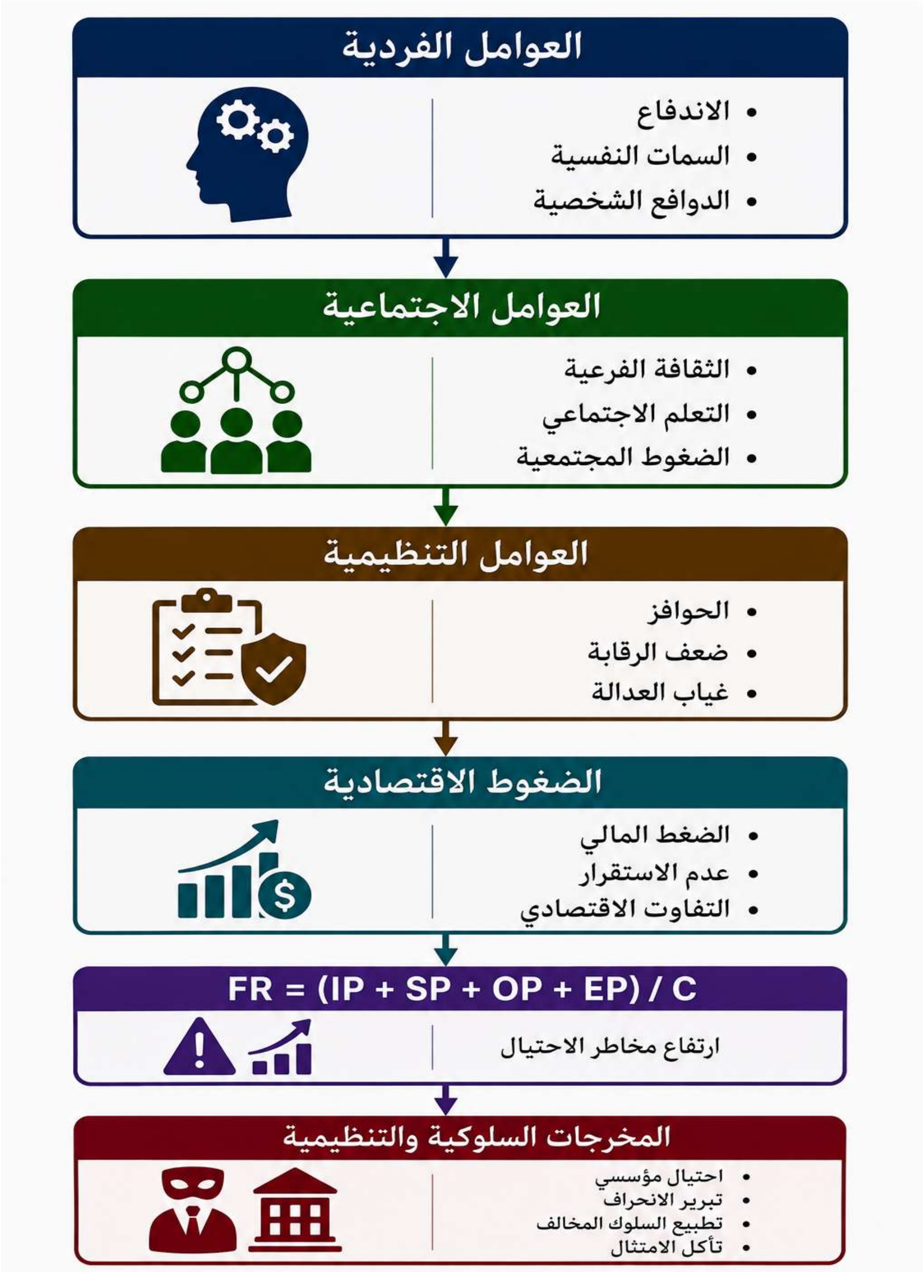
حيث:

- FR =مستوى مخاطر الاحتيال. (Fraud Risk).
- IP =العوامل الفردية والنفسية. (Individual/Psychological Factors).
- SP =العوامل الاجتماعية والثقافية. (Social Factors).
- OP =العوامل التنظيمية والرقابية. (Organizational Factors).
- EP =الضغوط الاقتصادية والبنيوية. (Economic/Structural Pressures).
- C =مستوى الضبط والامتثال والعدالة المؤسسية. (Control & Compliance).

وتشير هذه العلاقة إلى أن مخاطر الاحتيال قد ترتفع كلما تزايدت الضغوط الفردية والاجتماعية والتنظيمية والبنيوية، وضعفت أنظمة الضبط والامتثال، وتراجعت العدالة والثقافة الأخلاقية داخل المؤسسة. ولا يهدف هذا النموذج إلى تفسير الاحتيال من خلال عامل منفرد، بل إلى إبراز الطبيعة التفاعلية والمتعددة الأبعاد للعوامل التي تناولتها النظريات الإجرامية المختلفة.

ولغرض توضيح هذه العلاقة بصورة بصرية، يبين الشكل رقم (25) النموذج التكاملي للعوامل المؤثرة في الاحتيال المؤسسي، والذي يجمع بين الأبعاد الفردية والاجتماعية والتنظيمية والبنيوية ضمن إطار تفسيري موحد يوضح كيفية تفاعلها في تشكيل مخاطر الاحتيال.

الشكل رقم (25): النموذج التكاملي للعوامل المؤثرة في الاحتيال المؤسسي



المصدر :إعداد الباحث استناداً إلى الأدبيات التكاملية في علم الإجرام والسلوك التنظيمي ونظريات الاحتيال المؤسسي.

وفي ضوء هذا النموذج التكاملي، يقدّم **الجدول رقم (11)** ملخصاً تحليلياً للنظريات التي تم تناولها في هذا الفصل، موضحاً الفكرة المحورية لكل نظرية، وتطبيقاتها في تفسير الاحتيال المؤسسي، وأبرز التدابير الوقائية المستمدة منها. ويُظهر الجدول أن كل نظرية تفسر جانباً محدداً من الظاهرة الاحتيالية، في حين يتيح الجمع بينها بناء فهم أكثر شمولاً للسلوك الاحتيالي ومسبباته وآليات الحد منه.

جدول رقم (11): ملخص تحليلي للنظريات الإجرامية وعلاقتها بالاحتيال المؤسسي

المحور	الرقم	النظرية	رواد النظرية	الفكرة المحورية	التطبيق في الاحتيال المؤسسي	الحل أو العلاج
النظريات الفردية	1	علم الإجرام الكلاسيكي	بيكاريا ، بنثام	الجريمة قرار عقلاني يقوم على الموازنة بين المكاسب والعقوبات	الموظف يحتال عندما يرى أن المكاسب المتوقعة تفوق مخاطر الاكتشاف	تعزيز اليقين والسرعة والعدالة في العقوبات المؤسسية
	2	النظريات البيولوجية	لومبروزو، هيرنستين، موراي	بعض الخصائص البيولوجية أو العصبية قد تزيد القابلية للانحراف	بعض أنماط الاحتيال ترتبط بالاندفاع أو ضعف الضبط الذاتي	الفحص السلوكي والاختيار المناسب للمناصب الحساسة
	3	التفسير النفسي التحليلي	فرويد	السلوك يتأثر بالدوافع والصراعات النفسية اللاواعية	الاحتيال قد يمثل تعويضاً نفسياً أو إشباعاً لدوافع داخلية	الدعم النفسي والتقييم السلوكي المبكر
	4	النظريات المعرفية ونظريات الشخصية	آيزنك وآخرون	أنماط التفكير والسمات الشخصية تؤثر في السلوك	التبرير الأخلاقي وضعف الحكم الأخلاقي قد يسهمان في الاحتيال	تعزيز الوعي الأخلاقي والتقييمات السلوكية
النظريات السلوكية والتعلمية	5	نظرية التكييف	سكنر	السلوك يتشكل من خلال التعزيز والعقوبة	الاحتيال يتكرر إذا تمت مكافأته أو تجاهله	ربط الامتثال بالمكافآت ومعاقبة الانحراف بصورة متسقة
	6	نظرية التعلم التفاضلي	ساذرلاند	السلوك الإجرامي يُكتسب من خلال التفاعل مع الجماعات القريبة	الموظف يتعلم أساليب الاحتيال وتبريراته من زملائه	نشر ثقافة مؤسسية داعمة للامتثال وعزل الممارسات المنحرفة
	7	نظرية التعزيز التفاضلي	رونالد آكيرز	استمرار السلوك يعتمد على المكافأة أو غياب العقوبة	تكرار الاحتيال نتيجة وجود مكاسب أو غياب الردع	مكافأة السلوك الأخلاقي وتطبيق العقوبات بصورة عادلة
النظريات الاجتماعية	8	نظرية الأنشطة الروتينية	كوهين، فيلسون	الجريمة تتطلب فاعلاً محتملاً وهدفاً مناسباً وغياب الحراسة الفعالة	توافر الفرصة وضعف الرقابة يسمحان بوقوع الاحتيال	تعزيز الضوابط والرقابة وتقليل فرص الاستغلال
	9	نظريات البناء الاجتماعي	دوركايم ومنظرو البنية الاجتماعية	البيئة الاجتماعية والتنظيمية تؤثر في معدلات الانحراف	البيئات التنظيمية غير العادلة أو المضطربة تزيد مخاطر الاحتيال	تحسين العدالة التنظيمية وظروف العمل
	10	نظرية الأنومي (الضغط الاجتماعي)	روبرت ميرتون	التوتر بين الأهداف والوسائل المشروعة يولد الانحراف	الموظف يلجأ للاحتيال لتحقيق أهداف يصعب بلوغها بوسائل مشروعة	مواءمة الأهداف مع الموارد والوسائل المتاحة

المحور	الرقم	النظرية	رواد النظرية	الفكرة المحورية	التطبيق في الاحتيال المؤسسي	الحل أو العلاج
	11	نظرية الضبط الاجتماعي	ترافيس هيرشي	ضعف الروابط الاجتماعية يزيد احتمالية الانحراف	انخفاض الانتماء للمؤسسة يرفع احتمالات السلوك الاحتيالي	تعزيز الالتزام والانتماء والروابط المهنية
النظريات التكاملية	12	النظريات التكاملية في تفسير الجريمة	عدد من الباحثين المعاصرين	الجريمة نتاج تفاعل عوامل فردية وسلوكية واجتماعية وتنظيمية	الاحتيال لا ينتج عن عامل منفرد بل عن تفاعل عدة متغيرات	بناء نماذج وقائية شاملة تجمع بين الرقابة والثقافة والعدالة التنظيمية

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى الأدبيات الإجرامية والسلوكية والتنظيمية المتعلقة بتفسير الجريمة والاحتيال المؤسسي.

المصادر

العربية

- عبد الستار، فوزية. *مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب*. دار النهضة العربية، 1985 .
- الحيدري، جمال إبراهيم. *علم الإجرام المعاصر*. دار النهضة العربية، 2009 .

الاجنبيه

Agnew, Robert. *Pressured into Crime: An Overview of General Strain Theory*. Oxford University Press, 2006.

Akers, Ronald L. *Deviant Behavior: A Social Learning Approach*. 2nd ed., Wadsworth Publishing, 1977.

Akers, Ronald L. *Social Learning and Social Structure: A General Theory of Crime and Deviance*. Northeastern University Press, 1998.

Akers, Ronald L., and Christine S. Sellers. *Criminological Theories: Introduction, Evaluation, and Application*. 8th ed., Oxford University Press, 2021.

Anand, Vikas, Blake E. Ashforth, and Mahendra Joshi. "Business as Usual: The Acceptance and Perpetuation of Corruption in Organizations." *Academy of Management Executive*, vol. 18, no. 2, 2004, pp. 39–53.

Armstrong, T. A., Boisvert, D. L., Wells, J., et al. "Testosterone, Cortisol, and Criminal Behavior in Men and Women." *Hormones and Behavior*, vol. 146, 2022.

Bandura, Albert. *Moral Disengagement: How People Do Harm and Live with Themselves*. Worth Publishers, 2016.

Bandura, Albert. "Moral Disengagement in the Perpetration of Inhumanities." *Personality and Social Psychology Review*, vol. 3, no. 3, 1999, pp. 193–209.

Beaver, Kevin M., and Anthony Walsh. *Biosocial Criminology*. Routledge.

Beccaria, Cesare. *On Crimes and Punishments*. Hackett Publishing, 1986.

Bentham, Jeremy. *An Introduction to the Principles of Morals and Legislation*. Clarendon Press, 1907.

Berkowitz, Leonard. "Frustration-Aggression Hypothesis: Examination and Reformulation." *Psychological Bulletin*, vol. 106, no. 1, 1989, pp. 59–73.

Boddy, Clive R. "Corporate Psychopaths and Organizational Type." *Journal of Public Affairs*, vol. 10, no. 4, 2010, pp. 300–312.

Clarke, Ronald V. *Situational Crime Prevention: Successful Case Studies*. 2nd ed., Harrow and Heston, 1997.

Cohen, Lawrence E., and Marcus Felson. "Social Change and Crime Rate Trends: A Routine Activity Approach." *American Sociological Review*, vol. 44, no. 4, 1979.

Cornish, Derek B., and Ronald V. Clarke. *The Reasoning Criminal: Rational Choice Perspectives on Offending*. Springer-Verlag, 1986.

Cullen, Francis T., Robert Agnew, and Pamela Wilcox. *Criminological Theory: Past to Present*. Oxford University Press, 2018.

Eysenck, Hans J. *Crime and Personality*. 3rd ed., Routledge, 1977.

Felson, Marcus, and Ronald V. Clarke. *Opportunity Makes the Thief: Practical Theory for Crime Prevention*. Home Office, 1998.

Freud, Sigmund. *The Ego and the Id*. W. W. Norton, 1960.

Gibbs, John C. *Moral Development and Reality*. Sage Publications, 2003.

Gottfredson, Michael R., and Travis Hirschi. *A General Theory of Crime*. Stanford University Press, 1990.

Hare, Robert D. *Without Conscience: The Disturbing World of the Psychopaths Among Us*. Guilford Press, 1999.

Hirschi, Travis. *Causes of Delinquency*. University of California Press, 1969.

Kohlberg, Lawrence. *Essays on Moral Development: The Philosophy of Moral Development*. Vol. 1, Harper & Row, 1981.

Lombroso, Cesare. *Criminal Man*. Duke University Press, 2006.

Mednick, Sarnoff A., William F. Gabrielli Jr., and Barry Hutchings. "Genetic Influences in Criminal Convictions: Evidence from an Adoption Cohort." *Science*.

Merton, Robert K. "Social Structure and Anomie." *American Sociological Review*, vol. 3, no. 5, 1938, pp. 672–682.

Merton, Robert K. *Social Theory and Social Structure*. Free Press, 1968.

Raine, Adrian. *The Anatomy of Violence: The Biological Roots of Crime*. Pantheon Books.

Raine, Adrian. *Biosocial Studies of Antisocial and Violent Behavior*. Springer.

Samenow, Stanton E. *Inside the Criminal Mind*. Crown Publishers, 1984.

Siegel, Larry J. *Criminology: Theories, Patterns, and Typologies*. 14th ed., Cengage Learning, 2023.

Skinner, B. F. *Science and Human Behavior*. Macmillan, 1953.

Spector, P. E., and S. Fox. "The Stressor–Emotion Model of Counterproductive Work Behavior." In *Counterproductive Work Behavior*, APA, 2005.

Sutherland, Edwin H. *Principles of Criminology*. 4th ed., J. B. Lippincott, 1947.

Sutherland, Edwin H. *White Collar Crime*. Holt, Rinehart and Winston, 1949.

Sutherland, Edwin H., and Donald R. Cressey. *Principles of Criminology*. 7th ed., J. B. Lippincott, 1960.

Tyler, Tom R. *Why People Obey the Law*. Yale University Press, 1990.

Vold, George B., Thomas J. Bernard, and Jeffrey B. Snipes. *Theoretical Criminology*. Oxford University Press.

Welsh, David T., et al. "Slippery Slope: The Incremental Path toward Unethical Behavior." *Journal of Applied Psychology*, vol. 100, no. 1, 2015, pp. 114–127.

Wilson, James Q., and Richard J. Herrnstein. *Crime and Human Nature*. Simon & Schuster, 1985.